وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة سعد دحلب بالبليدة

كلية الآداب والعلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع والديموغرافية

استمارة المقابلة استمارة رقم: .....

عنوان الدراسة

واقع السلطة الأسرية في ظل التحولات الاجتماعية

دراسة ميدانية بمدينة العفرون ولاية البليدة

مذكرة لنيل شهادة ماجستير

تخصص: علم الاجتماع العائلي

من إعداد الطالب:

فؤاد زرف

تحت إشراف الأستاذ:

د. خليفة بوزبرة

بيانات هذه الاستمارة تبقى سرية, ولا تستخدم إلا لأغراض علمية.

السنة الجامعية 2004- 2005.

1. بيانات عامة حول المبحوث

1.1 السن: ☐

2.1 الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

3.1 المستوى التعليمي: أمي ☐ ابتدائى ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

4.1 الأصل الجغرافي: ريفي ☐ شبه حضري ☐ حضري ☐

5.1 الحالة العائلية: أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل ☐

6.1 الوضعية المهنية: يعمل ☐ لا يعمل ☐ متقاعد ☐

7.1 نوع المسكن: تقليدي ☐ سكن منفرد ☐ شقة ☐ فيلا ☐

8.1 عدد أفراد الأسرة: ☐

2. بيانات خاصة بمميزات وبنية الأسرة

1.2 بيانات خاصة بالمميزات المادية للأسرة:

1.1.2 الوضعية المهنية للوالدين:

الأب: يعمل ☐ لا يعمل ☐ متقاعد ☐

الأم : تعمل ☐ لا تعمل ☐ متقاعدة ☐

2.1.3 مصدر الدخل الأسري:

عمل الأب ☐ عمل الأم ☐ عمل الأخ ☐ عقار ☐ آخر حدد: .....

3.1.2 الدخل الأسري: أقل من 10.000دج ☐ من 10.000دج إلى 15.000دج ☐

من15.000دج إلى 20.000دج ☐ أكثر من 20.000دج ☐

4.1.2 أين كنت تعمل سابقا؟ مؤسسة عمومية ☐ مؤسسة خاصة ☐

تجارة ☐ آخر حدد:.....

5.1.2 أين تعمل الآن؟ مؤسسة عمومية ☐ مؤسسة خاصة ☐

تجارة ☐ آخر حدد:.....

6.1.2 هل يبعد عمل رب الأسرة عن المنزل؟ نعم ☐ لا ☐

7.1.2 في حالة نعم, هل يأتي؟ أسبوعيا ☐ كل15 يوما ☐ شهريا ☐

آخر حدد: .....

9.1.2 ما نوع العمل عند الأبناء؟ إدارة ☐ تجارة ☐ حرفي ☐

آخر حدد: .....

10.1.2 في رأيك على أي أساس يمكن أن يؤثر المستوى المعيشي للأسرة؟

العلاقات الأسرية ☐ حجم الأسرة ☐ الأداء التربوي ☐

توزيع السلطة والأدوار ☐ آخر حدد: .....

11.1.2 من يساعد رب الأسرة في المصروف المنزلي؟

الأم ☐ الأخ ☐ الأخت ☐ آخر حدد: .....

12.1.2 في رأيك هل الاستقلال المادي للفرد داخل الأسرة يعطيه:

الحرية النسبية ☐ تكريس السلطة ☐ تعزيز الدور ☐ آخر حدد: .....

2.2 بيانات خاصة بالمميزات الثقافية للأسرة:

1.2.2 المستوى التعليمي للوالدين:

الأب: أمي ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

الأم : أمي ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

2.2.2 المستوى التعليمي للأبناء: ضع العدد داخل الخانة المناسبة.

ذكور: أمي ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

إناث: أمي ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

3.2.2 هل توجد مكتبة خاصة بالأسرة؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بـ نعم ما نوع الكتب أو المجلات التي تطالعونها؟

دينية ☐ علمية ☐ أكاديمية ☐ مجلات فنية ☐ آخر حدد: .....

4.2.2 ما نوع البرامج المشاهدة في المنزل؟

دينية ☐ فنية ☐ ترفيهية ☐ وثائقية ☐ رياضية ☐ آخر حدد: .....

5.2.2 هل تملك هوائي مقعر؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بـ نعم أي نوع من الأجهزة؟ جهاز رقمي ☐ جهاز عادي ☐

6.2.2 ما هي أكثر أنواع القنوات التي تستقطبك؟

الرياضية ☐ الفنية ☐ الدينية ☐ العلمية ☐ آخر حدد: .....

7.2.2 هل لديك في المنزل جهاز كمبيوتر PC ؟ نعم ☐ لا ☐

8.2.2 هل لديك في المنزل جهاز قارئ الأقراص المضغوطة VCDأوDVD ؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بـ نعم ما هي أكثر أنواع الأقراص التي تستهويك؟

ترفيهية ☐ علمية ☐ فنية ☐ أفلام ☐ آخر حدد: .....

9.2.2 هل تستفيد أسرتك من المستوى التعليمي للأبناء ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة نعم في أي جانب حدد: .....

10.2.2 في رأيك هل يمكن القول أن المستوى التعليمي للفرد هو الذي يحدد دور الفرد داخل الأسرة؟ كيف ذلك:.....

3. بيانات خاصة حول طبيعة العلاقات والأدوار داخل الأسرة

1.3 بيانات خاصة حول طبيعة العلاقات داخل الأسرة

1.1.3 ما هي طبيعة الجو العائلي داخل الأسرة؟ جيد ☐ حسن ☐ متوتر ☐

2.1.3 هل هناك نزاعات بين أفراد الأسرة؟ نعم ☐ لا ☐ بعض الشيء ☐

3.1.3 في حالة نعم هل تشكل هذه النزاعات معاناة لكم؟ نعم ☐ لا ☐ بعض الشيء ☐

4.1.3 في حالة نعم ما نوع هذه النزاعات؟ .....

5.1.3 في رأيك ما هي أسباب الرئيسية التي كانت وراء هذه النزاعات؟

الاختلاف في الآراء والأفكار ☐ الاستقلال المادي ☐ قلة السلطة الأبوية ☐

قلة الوعي والتر ☐ غير ذلك حدد: .....

6.1.3 في حالة عدم وجود نزاعات في رأيك يرجع هذا إلى:

التفاهم ☐ المشاركة في اتخاذ القرار ☐ تقسيم الوظائف بين أفراد الأسرة ☐

7.1.3 هل سبق لأحد أفراد الأسرة أن فكر في الاستقلال بمنزل منفرد؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بـ نعم ما هو السبب الذي دفعه لذلك؟

وجود خلافات مع أفراد الأسرة ☐ بعد مكان العمل عن المنزل ☐

يسر الحالة المادية ☐ آخر حدد: .....

2.3 بيانات خاصة باتخاذ القرار داخل الأسرة

1.2.3 ما مدى مشاركتك في اتخاذ القرارات الأسرية؟

القرارات الخاصة بك ☐ توزيع الأعمال المنزلية ☐ كل القرارات ☐

القرارات الخاصة بالتعليم ☐ آخر حدد: .....

2.2.3 ما هو الأسلوب المعتمد للاتخاذ القرار داخل أسرتك؟

الأسلوب التكافئي ☐ الأسلوب التكاملي ☐ الأسلوب الاحتكاري ☐

الأسلوب الاستقلالي ☐ آخر حدد: .....

3.2.3 من المسؤول عن اتخاذ القرار النهائي داخل الأسرة؟

الأب ☐ الأم ☐ الوالدين معا ☐ قرار جماعي ☐ آخر حدد: .....

4.2.3 ما هو موقفك تجاه القرارات المتخذة في المنزل؟

موافق ☐ معارض ☐ محايد ☐

في كل الحالات لماذا؟ .....

5.2.3 هل بإمكانك إبداء الرأي تجاه القرارات المتخذة؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

إذا كان نعم في أي جانب؟ .....

6.2.3 هل هذه القرارات لها تأثير على مستقبل الأبناء؟ نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

كيف ذلك؟ حدد .....

7.2.3 من هو الناطق الرسمي للقرارات داخل الأسرة؟

الأب ☐ الأم ☐ الأخ الأكبر ☐ الأخت الكبرى ☐ آخر حدد: .....

8.2.3 هل الناطق بالقرار هو صاحب القرار؟ نعم ☐ لا ☐

9.2.3 إذا كانت الإجابة بـ لا على أي أساس يختار الناطق الرسمي بالقرارات؟

الأب ☐ الأم ☐ المستوى التعليمي ☐ المستوى المادي ☐

غير ذلك حدد: .....

10.2.3 إذا كان نعم هل يأخذ بعين الاعتبار آراء الآخرين؟ نعم ☐ لا ☐

في كلتا الحالتين لماذا؟ .....

3.3 بيانات خاصة حول السلطة داخل الأسرة

1.3.3 سلطة الأب مقارنة مع سلطة الأم:

أعلى ☐ أدنى ☐ متساوية ☐ معدومة ☐

2.3.3 سلطة الأبناء مقارنة مع سلطة الآباء هل هي؟

أعلى ☐ أدنى ☐ متساوية ☐ معدومة ☐

3.3.3 هل حدث تغيير في توزيع السلطة بين الزوجين؟ نعم ☐ لا ☐

4.3.3 هل تعتقد أن الأسلوب التقليدي في توزيع السلطة داخل الأسرة يلائم العصر الذي نعيشه؟

يلائم ☐ يلائم نسبيا ☐ لا يلائم ☐

في حالة الإجابة بـ لا يلائم, هل هذا لأنه؟

يكرس السلطة الأبوية ☐ يهمش المرأة ☐ يهمش الأبناء ☐

غير ذلك حدد: .....

5.3.3 هل تستطيع أسرتك تبني نموذج جديد حداثي في توزيع السلطة؟

نعم تستطيع ☐ في بعض الأحيان ☐ لا تستطيع ☐

في حالة تستطيع هل هذا لأنه؟

تحدد سلطة كل فرد ☐ تعزيز دور المرأة ☐ تحفيز الأبناء ☐

غير ذلك حدد: .....

الفصل 1
الجانب التمهيدي للدراسة

1.1. أسباب اختيار الموضوع

إن موضوع الدراسة بالطريقة التي نقدمه بها هو بمثابة مقاربة سوسيولوجية لدراسة موضوع السلطة السياسة الأسرية في قالبها الاجتماعي، ولهذا حاولنا بكل ما نملك من جهود ومعارف بناء منهجية هذا البحث، دون أن ننسى بأنها تتأثر بالمحيط الخارجي للأسرة أو المجتمع الجزائري ككل، وبالظروف التي مر بها المجتمع، خاصة منها السياسية والاقتصادية.

في الواقع يرجع اختيارنا لهذا الموضوع لكون أنه نميل لدراسة المواضيع التي لها علاقة بالأسرة والمجال الاجتماعي بصفة عامة، وحسب هذه الدراسة فإنه أردنا دراسة السياسة الداخلية لأسرة وتأثرها بالسياسة العامة للبلاد والمخلفات المترتبة عنها وتأثير الأسرة بدورها على السياسة العامة للبلاد. وزيادة على هذا أردنا:

- معرفة أهم التغيرات التي مست الأسرة الجزائرية من حيث العلاقات القرابية والأدوار.

- فهم العوائق النظرية والتاريخية التي تحول دون تحقيق التوافق بحيث يجعلنا هذا الفهم نتحكم أكثر في آليات التناقض الذي تحدثه تراكمات هذه الأفكار وبالتالي تحديد تأثيراته على بنية الأسرة الجزائرية.

- إن موضوع التقليد له علاقة مباشرة مع العلاقات الأسرية وطبيعة توزيع الأدوار والسلطة داخلها وكذا بروز قيم جديدة نريد تحديدها ومعرفتها.

2.1. أهداف الدراسة

تحديد الهدف من البحث يعد خطوة هامة، تمكن الباحث من إنشاء تصور عام حول البحث كما يسمح بتحديد النقاط التي يستدل بها الباحث لتجنب الدوران في حلقة مفرغة.

الدافع الذي أدى بنا إلى اختيار هذا الموضوع كونه موضوع يمس جانب خاص وعام للأسرة، ذلك لأن المجتمع في تغير مستمر ويجب علينا أن نكون دائما على اتصال وعلى دراية بكل كبير وصغيرة تتغير في المجتمع، وهذا خاصة بعد الاحتكاك الذي أصبح لا مفر منه مع المجتمعات المختلفة سواء كانت غربية أو شرقية.

- محاولة الكشف عن مدى تغير نظام القيم في الأسرة الجزائرية التي تأثرت بالعادات والثقافات المختلفة.

- معرفة مدى تأثير التغيرات العامة على الأدوار والعلاقات داخل الأسرة الجزائرية.

- محاولة تطبيق نظرية التغير الحلزوني والأسباب التي أدت فعلا إلى التغير.

- تطبيق نظرية ابن خلدون فيما يخص تشبه واقتداء المغلوب بالغالب.

- الوصول إلى نتائج علمية وموضوعية.

3.1. الإشكالية

مثل كل المجتمعات الإنسانية يشهد المجتمع الجزائري جملة من التغيرات التي طرأت على بنيتها الماكروسوسيولوجية، وهذا التغير الذي لم ينطلق من العدم كان نتيجة للتحولات الدولية وتبدل السياسة العالمية خلال العقد الماضي بعد تبدل موازين القوى الدولية، وتشكل مناطق على نحو جوهري وفق خطوط ثقافية وحضارية [1]ص06. التي أثرت بدورها على السياسات الاقتصادية وعملية التنمية الاجتماعية التي اعتمدت في الجزائر وهذا بانتهاج إصلاحات جذرية منها اقتصادية واجتماعية وسياسية لمواجهة هذه التطورات والتعامل مع معطياتها الجديدة.

إن هذه التغيرات التي مست بواقعنا خلال السنوات الأخيرة وإن أردنا التحديد نقول جزائر ما بعد أكتوبر 1988، وقد برز من خلالها نمط اجتماعي جديد مغاير نوعا ما للنمط الأحادي الذي عاشت الجزائر تحت ظله منذ الاستقلال، وقد عمل هذا النمط على الانتقال من نظام مفاهيمي قديم إلى نظام مفاهيمي آخر جديد، الذي ساعد بدوره على توجيه المجتمع نحو اكتساب بعض النماذج الثقافية التي لم يعهدها المجتمع من قبل. الأمر الذي نشأ عنه ازدواجية ثقافية تظهر أساسا في نموذجين، الأول نمط تقليدي موروث عن امتداد حضاري وديني للمجتمع الجزائري والثاني يعتمد على نمط غربي وما يتبعه من مفاهيم ثقافية وقيم ومعايير التي أثرت في النظم الاجتماعية.

ومن هذا المنطلق فإن الأسرة الجزائرية ليست في منأى عن تأثير هذه التغيرات التي مست المؤسسات الاجتماعية الجزائرية فلم تعد الأسرة، كما هو الحال في المجتمع الجزائري التقليدي, تشكل وحدة متجانسة، نموذجها العائلة بوصفها أسرة ممتدة، تشترك في ملكية غير منقسمة، يمثلها ماديا وروحيا الأب الذي هو المنظم للاقتصاد المنزلي والآخذ بزمام القرارات الكبرى (من زواج, وطلاق, وبيع, وشراء..., وتوزيع الأدوار) والقاضي في التنازع بين أفراد الأسرة والممثل السياسي لها داخل الجماعة [2]ص63. وما يميز تلك العلاقات انفراد الأب في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة نتيجة تقسيم الوظائف والأدوار، فتمنح للرجل السلطة الأسرية والزوجة من واجبها الطاعة والاحترام[3]ص88. وبعد وفاة الأب يرث الابن الأكبر المسؤولية ويواصل الإشراف على العائلة[4]ص37.

أما الأسرة الحديثة فقد ظهرت بعد الاستقلال نتيجة للوضع الجديد الذي عرفه المجتمع الجزائري، وهذا ما أكده مصطفى بوتفنوشت، أي "أن نمط العائلة تغير إلى نطاق محدود" في شكلها ووظيفتها وطبيعة العلاقات السائدة بداخلها، ولكن هذا التغير لم يتبلور في شكله النهائي إذ أنه لم يستطع إنتاج أسرة نموذجية في هويتها وبنيتها ومرجعيتها الثقافية، بل أنها مازالت تتأثر بعوامل

متعددة محاولة منها التوفيق بين النمط التقليدي للعلاقات الأسرية المبني على امتداد حضاري وديني، وبين نمط غربي ساد نتيجة للاحتكاك ثقافي واقتصادي واستراد تكنولوجي ومعرفي بصفة عامة. هذان النمطان المختلفان من حيث المصدر ومنبع كل منهما وصل حتى التصادم وإيجاد هوة عميقة بين أفراد هذه الأسرة.

هذه الأحداث التي حفرت في ذاكرة الشعب الجزائري وأخرى نخرت في ثقافته وشلت حركته في مختلف الميادين وهذا من خلال مكاتب الاستشارة العالمية، البرامج الإذاعية والتلفزيونية، الأنتيرنيت، زد على ذلك الهوائيات المقعرة والبرامج الموجهة خصيصا للمشاهد العربي المسلم.

فأصبحت بذلك الجزائر تستقبل ثقافات استهلاكية أجنبية تختلف عن الثقافة المحلية، فتغيرت البنى الداخلية للأسرة مما أثر على الأدوار والعلاقات داخل هذه الأسرة. فإذا كان الأمر كذلك فإلى أي مدى أثرت هذه الأفكار والثقافات في المجتمع الجزائري بصفة عامة ؟ والأسرة الجزائرية بصفة خاصة ؟ كيف تؤثر هذه الأفكار في البنى الداخلية للأسرة ؟ كيف أدى اختلاف الأفكار والثقافات المكتسبة لدى الأسر إلى تباين الأدوار والعلاقات داخل هذه الأسر؟ هل أثرت هذه الأفكار في تغير الأدوار وبالتالي تغير تداول السلطة واتخاذ القرار داخل الأسرة ؟

4.1. الفرضـيات

1.4.1. الفرضية العامة

ساهمت النتائج الاجتماعية للأزمة التي يعيشها المجتمع الجزائري بشكل حاسم في اكتساب ثقافات جديدة ناتجة عن الانفتاح الإعلامي، وتبدل السياسات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد إلى تغير في العلاقات والأدوار داخل الأسرة الجزائرية.

2.4.1. الفرضيات الجزئية

1.2.4.1. الفرضية الجزئية الأولى

ساهمت تغير وسائل وأساليب الدخل في الأسرة الجزائرية، الناتجة عن تغير السياسات الاقتصادية للدولة إلى انتقال السلطة حسب المكانة المادية للفرد.

2.2.4.1. الفرضية الجزئية الثانية

أدى التغير الثقافي الناتج عن الانفتاح الإعلامي إلى التغير في ممارسة السلطة داخل الأسرة الجزائرية حسب المستوى التعليمي لكل فرد.

3.2.4.1. الفرضية الجزئية الثالثة

أدى التغير في العلاقات الأسرية، الناتج عن التحولات الاجتماعية، إلى التغير في السلطة واتخاذ القرارات الأسرية.

5.1. تحديد المفاهيم

1.5.1. مفهوم الأسرة

لا يوجد تعريف واحد للأسرة وهذا دليل على عدم الاتفاق بين علماء الاجتماع، لكن رغم ذلك تبقى الأسرة الخلية الأولى والأساسية في بناء الاجتماعي.

ميردوك يرى بأن الأسرة "هي عبارة عن جماعة اجتماعية تتميز بمكان الإقامة المشتركة وهي تعاون اقتصادي وخلية تكاثرية توجد بين اثنين من أعضائها على الأقل علاقة جنسية يعترف بها المجتمع، وتتكون الأسرة على الأقل من ذكر بالغ وأنثى بالغة وطفل سواء من نسلها أو عن طريق التبني" [5]ص551.

في حين يعرفها محمود حسن "الأسرة هي النظام الأساسي في المجتمع الذي يقوم بعملية التنشئة الاجتماعية، وفي الأسرة يحاول الآباء وغيرهم تشكيل الأطفال في الأنماط الثقافية السائدة في المجتمع"[6]ص31.

وعند كي بدوي نجد بأنها "الوحدة الاجتماعية الأولى التي تهدف إلى المحافظة على النوع البشري وتقوم على مقتضياتها التي يرتضيها العقل المجتمعي والقواعد الاجتماعية المختلفة"[7]ص06.

1.1.5.1.التعريف الإجرائي الأسرة

من خلال هذه التعريف تم استخلاص التعريف التالي:

الأسرة هي النظام الأساسي والضروري يتوقف من خلالها بقاء الجنس البشري وتساهم في دور المساعدة لكل فرد من أفرادها وهذا بتشكيل الأنماط الثقافية السائدة في المجتمع، كما تعتبر جماعة أولية تساهم في تربية الطفل وتنشئته والعناية به والمحافظة عليه من أجل إكسابه نمط معين من السلوك الاجتماعي لتكملة الدور والوظيفة التي وجد من أجلها.

2.5.1. مفهوم السلطة

السلطة هي قوة نظامية، وشرعية في مجتمع معين، مرتبطة بنسق المكانة الاجتماعية والموافق عليها من طرف جميع أعضاء المجتمع وترجع أهمية السلطة إلى أنها توجه سلوك الأفراد بصورة محددة لإنجاز الأهداف العامة[8]ص32.

كما أن "ماكس فيبر" يرى بأنها "تجمع ما سياسي، يقوم على السيطرة تطبق أوامره في نطاق إقليم معين بواسطة تنظيم إداري يمكن قوة التهديد للجوء إلى استعمال الجبر المادي" [9]ص288.

ويرى الأمريكي "روبرت دال" بأنها الطاقة التي يستعملها أي شخص للحصول على شيء ما من آخر لم يكن ليقدم له ذلك لولا التدخل[10]ص14.

تعريف "لاسوال وكابلان" إن السلطة عبارة عن شكل في ممارسة التأثير، إجراءات بهدف التأثير في البرامج السياسية للآخرين عن طريق اتخاذ عقوبات قاسية حقيقية أم افتراضية تجاه السياسة المختلفة[10]ص13.

تعريف "جورج بلانديه" يمكن أن نجد السلطة في كل مجتمع حتى وإن لم تكن هناك سلطة واضحة المعالم، حتى ولو لم يكن هناك أي جهاز دائم يحتكر السلطة السيطرة لذاته، حتى ولو لم يكن هناك فرد ما يعطي أوامر مع وجوب طاعته من قبل الأفراد[10]ص36.

1.2.5.1. التعريف الإجرائي للسلطة

السلطة هي فعل اتخاذ القرارات في مختلف المجالات الأسرية، والتي يمارسها أعضاء الأسرة وقد ترتبط بعامل الجنس أو السن، فالأب في الأسرة هو يملك نوعا من السلطة فيما يخص تسيير شؤون البيت واتخاذ القرارات، وقد تنتقل هذه السلطة من عضو للآخر داخل الأسرة في حالة غياب رب الأسرة.

كما تختلف السلطة لدى الأفراد حسب الأدوار والمكانة الاجتماعية التي يتميزون بها، لكن المصالح المشتركة هي القاسم الذي يربط الأفراد فيما بينهم.

3.5.1. مفهوم الدور

مفهوم الدور لغة: "هو النشاط الذي يقوم به شخص ما في موقف معين"[11]ص288.

تعريف الدور اصطلاحا: "يعني مصطلح الدور ضمنا، مجموعة من الأساليب المعتادة في عمل أشياء معينة أو إنجاز وظائف محددة في موقف اجتماعي ما"[12]ص15.

الدور هو مركب أو مجموعة من أنماط السلوك المتعارف عليها والمصاحبة لمركز محدد، وبما أن الفرد يحتل عدة مراكز في مجتمعه فإنه يقوم بعدة أدوار ولكن على التوالي، بمعنى في حالة القيام بالدور المصاحب لمركز الأب، تكون الأدوار الأخرى المصاحبة لمركز الزوج والمدرس والشاب في حالة الكمون"[13]ص15.

4.5.1. مفهوم المركز الاجتماعي

يمكن القول بأن اصطلاح المركز الاجتماعي ينطبق من ناحية المعنى مع اصطلاح المنزلة الاجتماعية أو الدور الاجتماعي حيث لا توجد تعاريف دقيقة التي توضح معنى هذه المصطلحات وأول من استعمل هذا المصطلح "راد كليف براون" عندما أراد تحديد النقطة التي يحتلها الفرد في التركيب الاجتماعي. ففي بنية العلاقات القرابية هناك مراكز كثيرة مثل مركز الأب، الأم، الابن، البنت، وهذه المراكز جميعها هي أحكام ومقاييس أخلاقية واجتماعية تحدد السلوك الاجتماعي اليومي للفرد[14]ص203.

5.5.1. الفرق بين الدور والمركز الاجتماعي

لقد ميز "راد كليف براون" بين المركز الاجتماعي والدور الاجتماعي بقوله: "إن هناك فرقا بين التركيب الاجتماعي والمنظمة الاجتماعية مثل "المدرسة تتكون من مراكز مختلفة مثل مركز مدير المدرسة ومعاونيه، مركز المعلمين والطلاب" لكن سلوك هؤلاء هو نظام من المعطيات و النشاطات يمكن تسميته بالأدوار التي تشكل نظاما متكامل ونسق علاقاتها الواحدة بين البناء النظامي (التركيب) والمنظمة، فالبناء النظامي يتكون من أدوار مختلفة تعمل بصورة متكاملة ومتناسقة مثل أدوار الأزواج والزوجات، أطباء ومرضى، الضباط والجنود...، أما المنظمة فهي جمعية أو مؤسسة ينتمي إليها الأفراد لتحقيق أهدافهم الحقيقية مثل: المدرسة، المصنع، العائلة والمسجد[14]ص204.

ويمكن القول أنه على الرغم أنه من اختلاف طبيعة المكانات والأدوار إلا أن الأسس المحددة لكل منها تكاد تكون واحدة في كل المجتمعات مع تغير أساس منها على حسب الظروف السائدة في كل مجتمع على حدا. ومن أبرز الأسس التي تعتبر معيارا لقيم المكانات والأدوار في أي مجتمع هي السن، الجنس، الثروة والميزات الشخصية والطبقية والخبرات الاجتماعية[15]ص295.

6.5.1. مفهوم التقليد

جاء في قاموس علم الاجتماع لمحمد عاطف غيث أن التقليد هو نمط سلوكي يقبله المجتمع عموما دون دوافع إلا التمسك بنسق الأسلاف[8]ص499.

ويطلق مصطلح التقليد أيضا على بعض العناصر الثقافية التي تنتقل عبر الأجيال وهنا يكون مصطلح التقليد أكثر تطابقا وفعالية. أي أن أنماط السلوك المقننة التي تنتجها الجماعة تعمل على تدعيم تماسكها ووعيها بذاتها كما تحظى بالقبول من جانب الأعضاء[8]ص479.

أما الأستاذ زكي بدوي فيعرفه على أنه العناصر المكونة للثقافة والتي تنتقل من جيل لآخر، أي عبارة عن قواعد السلوك الخاصة بجماعة أو طائفة معينة والتي يتنقلها الخلف عن السلف جيلا بعد جيل[16]ص428.

ويرى أحمد عابد الجابري أن التقليد فهو يعوضه بمفهوم التراث، غيره أنه يرى أن هناك صورة تقليدية في التعامل معه، والتي تعني في نظره الأخذ بأقوال السابقين كما هي، وهنا يأخذ هذا التقليد طابع الاستنساخ مما يؤدي إلى غياب الروح النقدية وفقدان النظرة التاريخية، فيحول التقليد هذا التراث إلى فعل يكرر نفسه بصورة مجزأة ورديئة[17]ص26.

1.6.5.1.التعريف الإجرائي للتقليد

نعني بالتقليد في دراستنا هذه هو تلك الصورة الاجتماعية والثقافية الموروثة والموجهة للسيرورة التاريخية للمجتمع، أو المكتسبة عن طريق الاحتكاك بالشعوب المختلفة وثقافاتها.

وهنا يكون التقليد ميكانيزم اجتماعي يفرض الخضوع لسلطة الماضي أو سلطة القوي أو الانبهار الثقافي للمغلوب على الغالب وإعادة إنتاج واستنساخ أنماطه وقواعده ونقلها عن طريق التنشئة الاجتماعية.

7.5.1. مفهوم التثاقف (Acculturation)

التثاقف هو العملية التي من خلالها يحصل الفرد أو الجماعة على الخصائص الثقافية لفرد أو جماعة أخرى من خلال الاتصال المباشر والتفاعل، وتعتبر من وجهة نظر الفرد، عملية تعلم اجتماعي مثل عملية التنشئة الاجتماعية التي يلعب فيها الاتصال اللغوي دورا أساسيا، أما من وجهة النظر الاجتماعية، فإن عملية التثاقف تتضمن انتشار لقيم محددة وطرقا ونظم معدلة تحت ظروف مختلفة، وقد تؤدي هذه العملية إلى صراع ثقافي[18]ص63.

ويلقى التثقيف من الخارج استجابات مختلفة تبعا للظروف ومن ذلك القبول ويقصد به استعارة الجانب الأكبر من الثقافة الجديدة وتمثل كلا من أنماط السلوك والقيم الداخلية لهذه الثقافة.

التكيف هو إحكام العنصر الثقافي الذي تم قبوله لكي يتلاءم مع نظائره في الثقافة المستعيرة المتوارثة وقد تكون النتيجة النهائية في التمثيل أي التكيف من جانب واحد، أو الانصهار الثقافي أي التكيف المتبادل[18]ص63.

بمعنى تبني واستيعاب مجتمع ما، لسمات ثقافية من مجتمع آخر، قصد مقاومة الذوبان الثقافي، كذلك نستطيع التعبير عنها بأنها عملية اكتساب الفرد أو الجماعة خصائص ثقافية أخرى من

خلال التفاعل الاجتماعي والثقافي، أو عملية التغيير الثقافي الذي ينجم عن الاتصال المستمر بين جماعتين متميزتين ثقافيا[8]ص163.

1.7.5.1. التعريف الإجرائي للتثاقف

استخدم هذا المصطلح للدلالة على تطورين متوازيين في مجتمعين مختلفين، وهذا ما يسمى بالتوازي الثقافي، وقد استعمل في هذه الدراسة بمعنى التشبه بالآخر، وتقمص صورته.

8.5.1. مفهوم التغير الاجتماعي

إن التغير الاجتماعي مشتق من فعل تغير، وهو تحول من حالة إلى أخرى، لذا فالتغير فعل يمس المادة الميتة والحية، فالماء عند تسخينه إلى درجة الغليان وبعد مدة معين يصبح بخارا بعد أن كان سائلا، إذا وضع في درجة حرارة منخفضة يصبح جامدا. نلاحظ إذا أن الماء بإدخال عليه متغيري الحرارة والبرودة يتحول من حالة إلى أخرى، كذلك بالنسبة للأسرة، فإنها تنتقل من مرحلة إلى أخرى نتيجة لعوامل مؤثرة .

يرى محمد عاطف غيث في كتابه "قاموس علم الاجتماع" أن هذا المصطلح يشير إلى أوضاع جديدة تطرأ على البناء الاجتماعي، والنظم ، والعادات، وأدوات المجتمع نتيجة تشريع أو قاعدة جديدة لضبط السلوك، أو نتاج لتغير إما في بناء فرعي معين أو جانب من جوانب الوجود الاجتماعي، أو البيئة الطبيعية أو الاجتماعي[8]ص15.

أما غي روشي (Guy Rocher) فيرى أن التغير الاجتماعي هو ظاهرة جماعية أي أنه التغير الذي يحدث في البناء الاجتماعي في فترة زمنية، ولكنه يتميز في ذات الوقت بالاستمرارية النسبية[19]ص20.

1.8.5.1. التعريف الإجرائي للتغير الاجتماعي

التغير الاجتماعي هو تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الكل والجزء وفي شكل النظام الاجتماعي الذي كان سائدا ولهذا فإن الأفراد يمارسون أدوار اجتماعية مختلفة عن تلك التي كانوا يقومون بها، وهذا التغير أدى إلى تبدلا واضحا على الأبنية الداخلية في المؤسسات الاجتماعية عامة والأسرة بصفة خاصة، وهذا التغير أدى بحد ذاته إلى التغير في النظم والعلاقات، ووظائف أفراد هذا البناء، مع ربطها بعنصر الزمن الذي لا يمكن تجاهله.

9.5.1. مفهوم المستوى المعيشي

لقد عرف المستوى المعيشي من خلال موسوعة المصطلحات الاقتصادية على أنه : "فكرة اقتصادية تدل على درجة الرفاهية المادية في أي مجتمع، أو الطبقات المختلفة داخل المجتمع الواحد" هذا التعريف حصر المستوى المادي فقط وأهمل الجوانب الأخرى، فالمستوى المعيشي يرتبط أيضا بسلوكات الأفراد ونوعية العلاقات، ومكان الإقامة والظروف الصحية بالإضافة إلى عامل الدخل والاستهلاك والادخار، فكل عامل من هذه العوامل يرتبط هو الآخر بعدة متغيرات، لهذا نجد أن موضوع المستوى المعيشي يعتبر من أوسع المواضيع وأكثرها تعقيدا[20]ص220.

أما ابن خلدون فقد فرق بين الضروري من الأقوات والملابس والمعاش الكمالي، حيث اعتبره الأول أما الثاني فهو كل ما يتعدى المستوى الضروري للمعاش[21]ص271.

أما محمد عاطف غيث فقد ربط المستوى المعيشي بالمستوى الكلي للسلع والخدمات الناتجة لأفراد المجتمع، ويتضمن نموذج الإسكان والطعام والملبس والرعاية الطبية والترويح والتعليم[8]ص270.

1.9.5.1.التعريف الإجرائي لمفهوم المستوى المعيشي

يقصد بالمستوى المعيشي للأسرة مجالها أو مستواها المعيشي غنية أو فقيرة وتحدد الظروف المعيشية بالدخل أو الراتب الشهري للأسرة وما يترب عنه من نوعية السكن وحجم الأسرة الذي يتمثل في عدد الأفراد.

ويمكن قياس المستوى المعيشي بمعدل الخدمات والسلع التي يمكن أن تتوفر لأفراد الأسرة وقد تضمن في الدراسة نموذج الاسكان والتعليم والوسائل الترفيهية والرحلات وقيمة الدخل.

10.5.1. مفهوم المستوى التعليمي.

يعرف يوسف أديب التعليم بأنه: "أداة أساسية لتزويد الفرد بالمعلومات الجاهزة والمعارف" [22]ص19.

كما يعرفه مصطفى زايد: "التعليم هو عامل هام من عوامل نقل تصورات التنمية إلى الأفراد وعن طريق التعليم يمكن العمل على إزالة المعوقات الثقافية، وخلق اتجاهات علمية جديدة تساعد على تلاقي جوانب القصور الناتجة عن بعض القيم الموروثة"[23]ص91.

وقد أكدت عدة دراسات على علاقة أساليب التنشئة الاجتماعية الأسرية والمستويات الثقافية للأبوين، إذ تشير إلى أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للوالدين كلما كانت طريقة معاملة الأبناء

ديمقراطية وعلى العكس من ذلك يميل الأبوان إلى الشدة أو الإهمال كلما تدنى مستواهما التعليمي[24]ص180.

1.10.5.1. التعريف الإجرائي لمفهوم المستوى التعليمي

المستوى التعليمي هو نصيب الفرد من التعليم أي درجة التحصيل الدراسي للفرد، وهو القدر العلمي الذي وصل إليه أثناء حياته الدراسية، فبمروره عبر عدة مراحل تعليمية بدءا من المرحلة الابتدائية إلى غاية الجامعية، والتعليم يساعد الأبوين بصفة خاصة والأفراد بصفة عامة على تنمية مواهبهم، ويهيئ لهم سبل التفكير الموضوعي في مختلف مسائل الحياة كما يزيد قدرتهم على التركيز وبالتالي على الإبداع.

ويتحدد هذا المفهوم بمستوى التحصيل الدراسي ومستوى الاستهلاك الثقافي الذي يتمثل في عدد الساعات التي يقضيها الفرد في قراءة الكتب والمجلات وكذا أنواع المواد المقروءة.

11.5.1. تغير وسائل وأساليب الإنتاج

يقصد بتغير وسائل وأساليب الإنتاج، الحراك المهني المحلي والحراك المهني الجغرافي ويمكن اعتبار كنوع ثالث دخول اليد العاملة الريفية ذات الأصل الريفي إلى الصناعة مباشرة دون ممارسة مهن غير صناعية سابقة والحراك المهني، حيث أن العامل ينتقل من وسط لآخر يختلف عنه في كثير من الجوانب التي تمس العمل وتنظيمه وقيمه.

وتتخذ هذه الحركة أشكالا ستة هي:

- الحركة داخل القوى العاملة أو خارجها.
- التغير في مضمون العمل.
- تغيير صاحب العمل.
- تغيير المهنة أو المهارات المستخدمة.
- التغيرات التي تحدث في الصناعة أو الأهداف التي توجه نحوها.
- تغيير الموقع الجغرافي للعمل.

وغالبا ما ينطوي الشكل الواحد من أشكال التغير على أشكال أخرى، كذلك قد يستخدم لفظ التنقل المهني أحيانا لوصف المقارنة بين مهنة الأبناء والآباء وهي بهذا المعنى تكون عاملا هاما في التنقل الاجتماعي [25]ص210.

وفي الحقيقة انتقال اليد العاملة الريفية إلى الصناعة يصاحبه حراك اجتماعي حقيقي، والذي يعني انتقال فرد أو جماعة من المستوى اجتماعي اقتصادي معين إلى مستوى آخر[25]ص108.

التعريف الإجرائي لتغير وسائل وأساليب الإنتاج

هو انتقال اليد العاملة من قطاع مهني إلى قطاع آخر أو تغير وسائل الإنتاج حسب الاحتياجات المادية لها، والذي يؤدي إلى الانتقال من مستوى اجتماعي واقتصادي معين إلى مستوى آخر، سواء بالارتفاع أو الانخفاض. ويصاحب هذا التغير تغير في المستوى الثقافي.

6.1. الدراسات السابقة

للدراسات السابقة أهمية كبرى في البحث العلمي، حيث تساهم في مساعدة الباحث على إنجاز وتمده بالطرق والقواعد المنهجية، وتمهد الطريق لإنجاز البحث لذا سوف نتطرق إلى الدراسات حتى وإن لم تكن تتشابه مع موضوع بحثنا، إلا أنها تمس جانبا منه ومن بين هذه الدراسات:

1.6.1. الدراسة الأولى

التي قام بها "هاربريست""HERBREST" حول السلطة داخل الأسرة فقد حدد أربعة أنماط أساسية في اتخاذ القرارات وفي تنفيذها من خلال دراسته للأسرة العصرية الأسترالية وذلك سنة 1956 وهذه النماذج هي:

النموذج الاستقلالي: يقاس بالمجالات التي يتح فيها للزوج أو الزوجة اتخاذ القرارات، ويتميز هذا النمط بالاستقلالية في السلطة.

نموذج الزوج المسيطر: يقاس بالمجال أو المجالات التي يتخذ فيها الزوج القرارات بمفرده وبتنفيذها.

نموذج الزوجة المسيطرة: يقاس بالمجالات التي تتخذ فيها الزوجة القرارات بمفردها وبتنفيذها.

النموذج التوفيقي: يقاس بالمجالات التي تتخذ فيها الزوجة القرارات بمشاركة الزوج، ويتخذ فيها الزوج القرارات بمشاركة الزوجة أي تقاس بالمجالات التي يتخذ فيها كلا الزوجين معا القرارات [26]ص132.

2.6.1. الدراسة الثانية

قامت "إليزابيت بوث""Both" في دراسة لها حول الأسرة في لندن سنة 1957 تصنف الأسرة حسب نمط السلطة بداخلها إلى ثلاثة نماذج.

الأسرة المشتركة: يقوم الزوجين معا باتخاذ القرارات وتنفيذها.

الأسرة المستقلة: يتخذ كل من الزوج أو الزوجة القرارات دون أن يرجع أحدهما إلى الآخر، وبدون مناقشة.

الأسرة المساندة: لكلا الزوجين اختلاف في الوظائف وفي اتخاذ القرارات لكنها متكاملة ومتساندة [26]ص133.

3.6.1. الدراسة الثالثة

دراسة "بلود"و"وولف" "Blood and wolfc" باتخاذ ثمان مواقف تتضمن قرارات أسرية ومحاولة معرفة موقف كل من الزوج والزوجة ومن هذه القرارات:

العمل الذي يجب أن يلتحق به الزوج؟

أي نوع من السيارات يشتريه؟

هل يؤمن على الحياة أم لا؟

أين يجب الذهاب في الإجازات؟

أي نوع من المساكن يجب أن تعيش فيه الأسرة؟

هل من الضروري أن تعمل الزوجة؟

ما مقدار المال الذي تستطيع الأسرة إنفاقه على الطعام في الأسبوع؟

وقد تبين من الإجابات التي تحصل عليها الباحثان أن القرارات التي تتخذها الزوجة كانت تتصل بعملها، ثم اختيار الطبيب، والمال الذي ينفق على الطعام. ولكن لوحظ أن الزوج كان اكثر تدخلا في القرار المتصل بعمل الزوجة بالمقارنة تدخل الزوجة في اختيار العمل الملائم لزوجها؛ ويقوم التفسير النظري باتخاذ الأزواج قرارات في الوقت الذي تتخذ الزوجات فيه قرارات أخرى على الإمكانيات أو الوسائل الخاصة أو المتاحة لكل منها والتي تتعلق بمصدر السلطة والقوة عند كل من الزوجين، وقد تكون هذه الوسائل المال أو الجنس أو الاستجابة العاطفية أو المهارات [27]ص95.

4.6.1. الدراسة الرابعة

قامت بها "إليس روسي""Elise Rousé" عن الأهمية الاجتماعية المرتبطة عن دور الأم: قائلة "يبدو أن دور الزوجة الأم يستمر باعتباره الدور المتطلع إليه والإنجاز الذي تأمل فيه كل النساء

وقد أثبتت في دراستها هذه أن الزواج بالنسبة للزوجة لم يكن كدور يفوق دورها المتوقع كأم، وربما يكون صحيحا لأن الأهمية الكبيرة والتقديم الأعظم هو المرأة كأم أكثر منها كزوجة" [28]ص26.

وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أن دور الأم هو الذي يتحمل أكبر الصفات الانفعالية في أدوار العائلة ككل في معظم المجتمعات تقريبا تعزى العاطفة قلبية والأسطورية إلى الأم. فأدوار الأمومة في العصر الحديث لا تنتهي بصورة تدريجية كما يحدث في الأسر كبيرة العدد في الماضي، حيث كانت جداتهن اللائى كن يتقاعدن إلى ممارسة أشغال الإبرة والشغال المنزلية المختلفة عندما يترك أبناءهن في المنزل [28]ص318.

5.6.1. الدراسة الخامسة "العائلة الجزائرية، التطور والخصائص الحديثة" [4].

قام بهذه الدراسة الأستاذ مصطفى بوتفنوشت سنة 1976 في ثلاث مدن كبرى وهي الجزائر العاصمة، وهران وعنابة. تناولت هذه الدراسة الحياة العائلية في الريف والمدينة من المنظور السوسيولوجي، الاقتصادي، والوضعية الاجتماعية للمرأة داخل العائلة الجزائرية، وكذا التغيرات العائلية والعلاقات الاجتماعية والثقافية والسلطة الأبوية.

أ. المنهج: اتبع المنهج الوصفي التحليلي، واستعان بالاستمارة كأداة أساسية، بالإضافة إلى الملاحظة، والمقابلة الشخصية، وطبقت على عينة تتكون من 121 أسرة موجودة في المدن الكبرى السابقة.

ب. النتائج: توصلت الدراسة إلى مجموعة النتائج التالية أهمها:

- تغير النمط الأسري من أسرة ممتدة إلى أسرة غير موضحة.

- رغم خروج المرأة إلى العمل وتطور مركزها، إلا أنه مازال صراع بين دور كل من الرجل ودور المرأة.

- فقدان الأب لسلطته المطلقة التي كانت سائدة في البنية العائلية الريفية.

- زوال الروح التعاونية السابقة للعائلة.

6.6.1. الدراسة السادسة "السلطة الأبوية والشباب" [29].

قام بإعداد هذه الدراسة كل من زهير حطب وعباس مكي، بهدف التعرف على خصوصيات سلطة الوالدين، كما يواجهها الشباب اللبنانيون من حيث مضمونها وتجسيداتها الفعلية بنظام كامل من المسموحات والممنوعات، وقد تمت هذه الدراسة عام 1978 في لبنان.

أ. المنهج: اعتمدت الدراسة على مناهج هي الطريقة العيادية، الطريقة النظرية الصرفة. الطريقة الاستقصائية التجريبية، واستعملت أدوات جمع المعطيات وهي المقابلة الموجهة بواسطة الاستمارة، ولتفسير معطيات الدراسة استعملت المعالجة الإحصائية والتحليل الإحصائي.

ب. نتائج الدراسة:

تتأثر السلطة الأبوية على الأبناء باختلاف النمط الأسري، والانتماء الاجتماعي والجغرافي.

السلطة الأبوية تمنع على الإناث أكثر مما تمنع على الذكور.

الامتثال للسلطة عند الشابات ضعف الامتثال عند الشباب.

7.6.1. تقييم الدراسات السابقة

تعتبر الدراسات السابقة كنقطة انطلاق للباحث أو كمرجعية نظرية يعتمد عليها البحث، في صياغة أسئلة انطلاقته، لها أهمية كبرى في البحث العلمي، حيث أنها تمد الباحث بالقواعد المنهجية.

وقد نلاحظ في الدراسة التي قامت بها "هاربيستّ حول السلطة داخل الأسرة، وتعتبر هذه الدراسة كنقطة انطلاقة لدراستنا هذه، وكلاهما يشترك في الأساليب المعتمدة في اتخاذ القرارات الأسرية.

أما في الدراسة الثانية والتي قامت بها "إليزابيث بوثّ حول أنماط السلطة داخل الأسر وعلاقتها بالمهن والوظائف التي يشغلها الفرد في جماعته، وقد وظفت هذه الدراسة لمقارنة أنماط السلطة، التي يعتمدها الرفد ذو الثقافة المعينة في محيطه، أو بالأحرى علاقة الثقافة المكتسبة والوظيفة التي يشغلها الفرد في المجتمع بالنمط المعتمد لاتخاذ القرارات داخل الأسرة.

ونجد في الدراسة الثالثة والتي قام بها كل من "بلودّ وّوولفّ لدراسة المواقف من القرارات المتخذة بين الزوجين، وقد اعتمدنا على هذه الدراسة، في معرفة المواقف المتخذة أو الآراء التي يمكن للمبحوث الإدلاء بها تجاه القرارات المتخذة من طرف أحد أفراد الأسرة، في موقف معين.

أما الدراسة الرابعة التي اعتمدت لمعرفة العلاقة بين الأدوار المشغولة في الجماعة الأسرية وعلاقتها بالاتجاهات نحو القرارات المتخذة من طرف هذا الأخير.

أما الدراسة الخامسة والتي قام بها الدكتور مصطفى بوتفنوشت، نعتبرها أهم دراسة تصب في الموضوع وهذا من حيث أنهما يشتركان في نوع وطبيعة العينة، لأجل مقارنة النتائج المتوصل إليها، في هذه الدراسة مع النتائج التي تحصلنا عليها، لمعرفة درجة التغير والوجه الذي وصل إليه.

أما الدراسة السادسة والتي استعملت لمعرفة التأثرات التي وصلت إليها الأنماط المستعملة من السلطات في المجتمعات العربية وعلاقتها بالانتماء الاجتماعي والثقافي للأسرة داخل المجتمع هذا المجتمع.

7.1. المقاربة النظرية

إن أي باحث سوسيولوجي لا يمكنه أن يقوم بأي بحث بدون إطار نظري، فدراسة أي موضوع تتطلب تبني إحدى النظريات أو الإقترابات السوسيولوجية، وهذا كي توظف في تحليل وتفسير موضوع البحث، وطبيعة هذا الأخير هي التي تحدد نوع النظرية أو النظريات المتبعة في التحليل. فالنظرية هي عبارة عن إطار فكري يفسر مجموعة فروض علمية ويضعها في نسق علمي مرتبط [30]ص70.

يعتبر التغير الاجتماعي ظاهرة اجتماعية، حتمية وهي عملية تشير إلى التغيرات التي تطرأ على المجتمعات نتيجة لعوامل مختلفة، ويكون هذا التغير مفاجئ أو بطيء حسب شروط حدوثه، والعوامل المؤثرة فيه، كما أنه يختلف من مجتمع لآخر.

ويرى "غي روشي" أن التغير الاجتماعي هو عبارة عن مجموعة التحولات التي يمكن ملاحظتها ومتابعة تطورها ومنبعها في فترة زمنية... كما أن التغير يعتبر بالدرجة الأولى تغير في بنية المجتمع وفي التنظيم الاجتماعي [31]ص17.

والمجتمع الجزائري له ميزاته وخصائصه الثقافية، وعاداته، خضع لتغيرات عميقة نتيجة عوامل عديدة وهي عوامل اقتصادية، ثقافية واجتماعية. انعكست هذه التغيرات على الأسرة، فلقد عرفت هذه الأخيرة، تغيرات مهمة في بنيتها ووظائفها. فانتقال الأسرة من النمط الممتد إلى النمط الزواجي أدى إلى التغير في المراكز والأدوار. ولدراسة هذه التغيرات التي مست المجتمع الجزائري ككل والذي بدوره أثر على الأسرة وبنيانها المختلفة، فلهذا الغرض تعتبر نظرية التغير الاجتماعي بالنسبة لدراستنا هذه المنطلق الأساسي الذي لابد من الاعتماد عليه.

8.1. مجالات دراسة العينة وطريقة سحبها

1.8.1. المجال البشري

العينة هي وحدة إحصائية مماثلة للمجتمع الكلي، تجمع أفرادها يتشابه في خصائص والظروف المشتركة بينهم، يتم الحصول عليها بطرق مختلفة وتبعا لطبيعة الدراسة التي تحدد نوع العينة ولقد تم في موضوع هذه الدراسة اختيار العينة العشوائية المنظمة والتي تكون غالبا ممثلة لمجتمع البحث وعاكسة للبيانات والحقائق التي تتسم بها والطريقة العشوائية التي تعطي فرصة متساوية لاختيار العينة المطلوب دراستها وتحليلها [32]ص52.

ولقد تم اختيار العينة العشوائية بمرحلة واحدة لأن مجتمع البحث يقطن في منطقة جغرافية صغيرة نوعا ما. كما أننا اعتمدنا على طريقة العد العشوائي الذي يحتاج إلى قائمة مفصلة تضم جميع أسماء مجتمع البحث، وهذه الأسماء مرقمة ترقيما تسلسليا.

ستجرى الدراسة على عينة عشوائية منظمة مأخوذة من مدينة العفرون وبما أنه ستجرى الدراسة على100 أسرة من بين 7486 أسرة مقسمة على ثلاث مناطق رئيسية، التجمع الرئيسي ACL الذي يضم حوالي 6173 من مجتمع البحث أي ما يعادل 82.46%، وتجمع حضري ثانوي AC1 الذي يضم حوالي 829 أسرة أي ما يعادل نسبة 11.08%، وتجمع حضري ثانوي آخر AC2 يضم حوالي 484 أسرة أي ما يعادل 6.46% من مجتمع البحث، الشيء الذي استدعى فيه أخذ من كل تجمع النسبة المعينة .

2.8.1. المجال الجغرافي

العفرون هي إحدى بلديات ولاية البليدة، تقع في الجزء الجنوبي الغربي من سهل متيجة، ما بين خطي عرض 358° و344° شمالا، وخطي طول 496° و489° شرقا. أما مدينة العفرون فتقع ما بين خطي عرض 353° و350° شمالا، وخطي طول 495° و492° شرقا.

يحدها من:

الشمال: بلدية حطاطبة.

الجنوب: بلديتي بومدفع وعين الرمانة.

الشرق: واد بورومي الذي يفصلها عن بلدية موزاية.

الغرب: واد جر الذي يفصلها عن بلديتي واد جر وأحمر العين.

تبعد عن ساحل عين تقورايت بـ: 19 كلم جنوبا، وتبعد عن مقر ولاية البليدة بـ: 18 كلم غربا، وتبعد عن الجزائر العاصمة 69 كلم غربا. تقدر المساحة الإجمالية لبلدية العفرون بحوالي 5537 هكتار أي ما يعادل حوالي 55 كلم مربع.

وتقع بلدية العفرون على ارتفاع 100م عن مستوى سطح البحر، ويبلغ ارتفاع جبل العفرون حوالي 323.

3.8.1. المجال الزمني

وقد جرت هذه الدراسة على ثلاث مراحل وهي:

1.3.8.1. المرحلة الأولى

بعد اختيار الموضوع وقبوله من طرف المشرف شرعنا مباشرة في المطالعة البيبليوغرافية لاستخراج المراجع التي تخص الموضوع لتحديد الأطر العامة للدراسة، تلتها القيام بالدراسة الاستكشافية للمجال المكاني المختار للتعرف على طبيعة الميدان وإمكانية إجراء الدراسة فيه وكان هذا ابتداءا من نوفمبر 2004.

2.3.8.1. المرحلة الثانية

بعد استخراج عينة البحث تم تجريب استمارة ابتدائية وذلك بالمقابلة مع المبحوثين وقد كان عددهم 20 أسرة، وبعد هذا تم الشروع في تصحيح الاستمارة ووضعها في شكلها النهائي، ثم بدأنا في ملئها مباشرة من قبل وحدات العينة والتي تمثلت في المبحوثين التي تتوفر فيهم الشروط الخاصة بالدراسة، وقد تم هذا على مراحل متقطعة حتى ملأ جميع الاستمارات الفترة التي امتدت من ماي 2005 إلى نوفمبر 2005، وبعد جمع كل الاستمارات قمنا بعملية الفرز المسطح للمعلومات والمعطيات المحصل عليها لكل استمارة وقد شرع في العملية منذ أن تحصلنا على كل الاستمارات ولهذا كانت الفترة طويلة بعض الشيء.

3.3.8.1. المرحلة الثالثة

وهي المرحلة الأخيرة، وتمثلت في تفريغ البيانات في الجداول وتحليلها كما وكيفا واستخلاص النتائج للفحص والتأكد من صحة الفرضيات وفي الأخير تحرير المذكرة ووضعها في شكلها النهائي

4.8.1. طريقة سحب العينة

من خلال 7486 أسرة قمنا بوضع نسبة السبر T =75/n أي أن من كل 75 أسرة نأخذ أسرة واحدة فقط أي أن : 75/n = 99.81 أي بالتقريب 100 أسرة.

وتم في سحب العينة تطبيق طريقة من طرق المعاينة الاحتمالية، وهي طريقة السحب النسقي، فبعد التعرف على العدد الإجمالي لمجتمع الأم وهو 37430 أسرة تم سحب من التجمع الرئيسي الذي يقدر بـ 6173 أسرة نسبة 82.45% من العينة، وأخذنا من التجمع الثانوي الأول نسبة 11.08% من مجموع 829 أسرة، ومن التجمع الثانوي الثاني نجد نسبة 06.46 % من مجموع 484 أسرة.

وبما أنه ستجرى الدراسة على100 أسرة من بين 7486، الشيء الذي استدعى فيه أخذ من كل تجمع سكاني النسبة الممثلة له :

التجمع السكاني الرئيسي 75/6173= 82.30.

التجمع السكاني الثانوي الأول 75/829= 11.05.

التجمع السكاني الثانوي الثاني 75/484= 6.44.

وبجمع مجموع العينات من كل تجمع سكاني وصل عدد العينة إلى 99.81 أي بالتقريب 100أسرة.

الأسرة التي تحمل رقم 01 في عينة البحث هي الأسرة رقم 75 في المجتمع الأم.

الأسرة التي تحمل رقم 02 في عينة البحث هي: 75+75 =150 أي التي تحمل رقم 750.

الأسرة التي تحمل رقم 03 في عينة البحث هي: 150+75 =225 أي التي تحمل رقم 225.

وهكذا بالنسبة لباقي الأسر حتى نصل إلى جمع 100 أسرة.

9.1. المناهج والتقنيات المستخدمة في الدراسة

يقصد بالمنهج مجموعة من القواعد التي يتم وضعها قصد الوصول إلى الحقيقة في العلم [33]ص89. أنها الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للإشكالية بغية اكتشاف الحقيقة والتعرف عليها وطرح الحلول المناسبة لها ولقد اعتمدت هذه الدراسة على المناهج التالية:

1.9.1. المناهج المستخدمة في الدراسة

1.1.9.1. المنهج التاريخي

استخدام المنهج التاريخي في البداية كمحاولة للتوصل إلى معرفة حقيقة الظاهرة إذ أن هذا المنهج يعتمد في تحليله للظاهرة الاجتماعية على الخطوات التالية:

تسجيل الظاهرة الاجتماعية.

وضع الظاهرة الاجتماعية في سياقها التاريخي والمكاني.

بناء الأسباب التاريخية الموضوعية للظاهرة الاجتماعية.

إجراء مقارنة تاريخية للكشف عن التناقضات.

إعادة تركيب الظاهرة الاجتماعية نظريا.

بناء التحليل التاريخي النهائي.

وسنعتمد في بحثنا هذا على المنهج التاريخي قصد تتبع تاريخ الأسرة الجزائرية وعرض أهم المراحل التاريخية التي مرت بها عملية تشكيل بنيتها الأساسية. وذلك بوضع هذه الظاهرة في سياقها التاريخي والمكاني المناسب. ونعمل من خلال هذا المنهج على معرفة أهم الأسباب الاجتماعية التي أنتجت هذه البنية دون غيرها.

ثم نتناول ما حملته الأحداث التاريخية المتعاقبة عليها من تغيرات على بنية الأسرة الجزائرية، هذا الأمر الذي يمكننا في الأخير من إيجاد التفسير الحقيقي لطبيعة الظاهرة المدروسة.

2.1.9.1. المنهج الوصفي التحليلي

إن هذا المنهج يتضمن جمع الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة الظاهرة أو موقف أو مجموعة من الناس أو مجموعة من الأحداث أو مجموعة من الأوضاع[34]ص34. وهو يهتم أيضا بوصف الظاهرة والتعبير عنها كميا وكيفيا، حيث يهتم بتجميع الشواهد من الظروف السائدة فعلا بغرض الوصول إلى استنتاجات تساهم في فهم الواقع.

والهدف من استعمال مثل هذا المنهج هو التأكد من صحة الفرضيات التي انطلقنا منها، وهذا المنهج استعمل كمنهج رئيسي في دراستنا.

3.1.9.1. المنهج الإحصائي

يكتسب الإحصاء أهمية كبيرة نظرا لأنه يستخدم في كل مراحل البحوث وبدرجات متفاوتة، على الاستخدامات المتطورة للمسح الكمي للظواهر الاجتماعية سواء بما يعرف "نمط المسح الوصفي" وذلك من خلال صورة كمية مبنية في جداول بسيطة ومركبة، أو "النمط التفسيري" وهذا من خلال تفسير الظواهر المبحوثة عن طريق اختيارها بعدد من المتغيرات التفسيرية المستقلة وتأثيرها على المتغيرات التابعة.

ونعمل في دراستنا هذه على توظيف المنهج الإحصائي قصد قياس الفرضيات المقترحة تجريبيا وبناء نماذج كمية قصد الوصول إلى تفسيرات علمية سوسيولوجية لطبيعة الأفكار المتبناة والأدوار الاجتماعية وتبدل السلطة وما ترتب عنها من تبعات على مستوى الأسرة الجزائرية.

2.9.1. التقنيات المتبعة في الدراسة

1.2.9.1. استمارة المقابلة

تمثل الاستمارة إحدى أهم التقنيات المستخدمة لجمع البيانات في العلوم الاجتماعية، وقد تمت عن طريق المقابلة التي تعرف على أنها محادثة موجهة يقوم بها فرد مع فرد آخر أو مجموعة من الأفراد، بهدف الحصول على أنواع من المعطيات [33]ص56.

تتناسب الاستمارة مع طبيعة هذه الدراسات بحيث أن أسئلة الاستمارة تتأثر إلى حد بعيد بمتغيرات الفرضيات وبالتالي هذه التقنية تمثل رابطة وصل بين جانبي الدراسة النظري والميداني من خلال اختيارنا لتلك الفرضيات.

سهولتها وتناسبها مع حجم الدراسة.

مراعاتها للعامل الزمني، حيث أن توزيعها على فئة المستجوبين لا تتطلب وقت طويل مقارنة بتقنيات أخرى كالملاحظة بالمشاركة التي تتطلب مهارات خاصة ووقت طويل، انطلاقا من هذه المميزات رأينا أن يكون استخدام الاستمارة كأداة أساسية في جمع البيانات، وقد تم ملأ بعض الاستمارات بالمقابلة بين الباحث والمبحوث لتفادي الغموض والالتباس، وقد احتوت الاستمارة على 44 سؤالا إضافة إلى البيانات العامة المتعلقة بالمبحوث وأسرته.

وكان نوع الأسئلة في الغالب أسئلة مغلقة قصد جمع معطيات محددة واحتوت أيضا أسئلة مركبة لترك المجال للمبحوثين للتعبير عن أجوبتهم دون الخروج عن الموضوع وختمت بسؤال مفتوح لإعطاء المبحوثين كامل الحرية في إجابتهم.

2.2.9.1. الملاحظة

وهي توجيه الحواس والاتجاه إلى ظاهرة معينة رغبة في الكشف عن صفاتها أو خصائصها بهدف الوصول إلى كسب معرفة جديدة في تلك الظاهرة [33]ص89. وهي تعتبر أيضا الخطوة الأولى في البحث، وتهدف إلى معايشة الباحث للظاهرة المدروسة ومراقبة كل عناصر الظاهرة بدقة، والعالقات بين الأفراد والجماعات المؤثرة في موضوع الدراسة[35]ص347. لذا استعملنا هذه الأداة، نظرا لما لها من أهمية في تحليل الواقع الاجتماعي المعاش.

3.2.9.1. المقابلة

تعتبر المقابلة من الأدوات الرئيسية لجمع المعلومات أو البيانات في دراسة الأفراد والجماعات الإنسانية، كما أنها تعد من أكثر وسائل المعلومات فعالية في الحصول على البيانات الضرورية لأي بحث، والمقابلة ليست بسيطة بل هي مسألة فنية[33]ص89. ويعرفها أنجلس على أنها محادثة موجهة يقوم بها فرد مع آخر أو مع أفراد بهدف الحصول على أنواع من المعلومات لاستخدامها في البحث العلمي أو للاستعانة بها في عملية التوجيه والتشخيص والعلاج [33]ص129.

وقد قمنا بلقاءات مع أفراد الأسر للتعرف على آرائهم تجاه الظاهرة المدروسة قصد الحصول على البيانات الضرورية لدراستنا هذه، وهذا لأن طبيعة الموضوع المدروس لم يلقى استجابة من المبحوثين في بادئ الأمر لأنه يعد من الطابوهات أو بالأحرى من الخصوصيات الداخلية للأسرة، بينما وجدنا تردد وتهرب من الإجابة عند بعض المبحوثين رغم شرحنا لطبيعة الموضوع المدروس والوضعية التي نمر بها.

10.1. صعوبات البحث

ككل بحث من البحوث الميدانية، تعرضنا عند معالجتنا لهذا الموضوع لعدة مشاكل وصعوبات، منذ أن بدأ في جمع المعطيات حول الموضوع الذي اختير إلى أن وصلنا إلى مرحلة البحث الميداني.

في الواقع لقد فكرنا عند دراسة هذا الموضوع في البداية بتسليط الضوء على واقع السلطة الأسرية من خلال التحولات الاجتماعية العميقة التي مست المجتمع الجزائري، الأمر الذي أدى بنا إلى التوجه مباشرة للبحث عن أهم التغيرات التي مست المجتمع الجزائري، وبالتالي إلى التغيرات التي مست الأسرة الجزائرية من خلال هذه التحولات، ومنها التغيرات التي مست الجانب الاقتصادي للأسرة وكذا الجانب الثقافي المصاحب لهذه التغيرات. المر الذي جعلنا نقع في عدة صعوبات، والتي نذكر بعضها من اجل العمل على محاولة تفاديها مستقبلا، ومن بين هذه الصعوبات التي واجهت هذه الدراسة نذكر ما يلي:

نقص كبير في المراجع التي تمس موضوع الدراسة وخاصة من حيث التغيرات التي مست المجتمع الجزائري بصفة عامة، والأسرة الجزائرية بصفة خاصة.

صعوبة التعامل مع المكتبات الجامعية وعدم منحنا الوقت الكافي لاستعارة الكتب والاقتصار فقط على المطالعة الداخلية فقط.

صعوبة التعامل مع الإدارة، والتي كانت تطلب تطبيق إجراءات إدارية معقدة من اجل أخذ مرجع لمدة لا تتجاوز الساعة الواحدة، وعم احترام هذه الإجراءات يؤدي إلى الإقصاء من المكتبة.

طول فترة البحث الميداني الرجعة لتماطل أعضاء العينة في الإجابة على الاستمارة، الأمر الذي جعلنا نقع في بعض الإحراج.

التحفظ الذي يبديه المبحوثين عند التحدث عن بعض المعاملات التي يرون أنها من الأسرار الأسرية أو الطابوهات التي لا يمكن التكلم فيها أمام الأغراب.

الفصل 2

التغير الاجتماعي

التغير ظاهرة واضحة وملموسة في كل مستويات الوجود، حيث نجده في المادة الحية ومختلف الكائنات، وكذلك في الحياة الاجتماعية، غير أن هذا الأخير يتصف بالغموض والتعقيد، مما أدى بالكثير من علماء الاجتماع إعطاء تفسيرات مختصة من أجل فهم حقيقة التغير، وضبط مختلف أسبابه والعوارض التي تحدد سيره، وذلك لما تعيشه المجتمعات من التغيرات المستمرة والتي تؤدي إلى التغير المستمر في البنى الداخلية لتلك المؤسسات الاجتماعي.

ولأن الباحث في هذا المجال يمكن له رصد حركة تغير المجتمع ومقارنته بمختلف المجتمعات الأخرى، غير أن تلك التغيرات يصعب على الباحث ضبطها بصورة دقيقة وواضحة لشدة تركيبها وكثرة المفاهيم التي تعرفها واختلاف الآراء والنظريات التي تفسرها وتفسر أسباب وجودها وأنواع أنماطها في مختلف الأزمنة والعصور والخصائص الثقافية للمجتمعات المدروسة، وبما أنه لا يمكن ضبط جوانب هذا الموضوع بدون التغلغل والبحث عن الخلفية التاريخية والفكرية من أجل فهم التغير الاجتماعي، قمنا بهذه الدراسة لرفع الستار عن هذا الموضوع ولو بشكل محتشم.

1.2. عوامل التغير الاجتماعي

لا يمكننا في أي حال من الأحوال دراسة التغير الاجتماعي دون الالتفات إلى الأسباب والدوافع الحقيقية وراء وجود هذا التغير في المجتمع، وبذلك يفرض علينا طرح عدة أسئلة مختلفة منها لماذا يحدث التغير؟ أو ما هي الأسباب أو العوامل المباشرة في إحداث التغير؟ أمر صعب ومعقد وهذا لتعقد وتداخل عوامل عديدة لا يمكن تصنيفها بشكل مضبوط لعدم وجود اتفاق بين الدارسين والمؤلفين حول تصنيفها، كما لا يمكن التحدث عن عامل واحد دون ذكر العوامل الأخرى وذلك لتداخلها وارتباطها ببعضها البعض لدرجة كبيرو.

ولا يمكن أيضا ترتيبها على درجة أهمية بعضها عن الآخر ولذا وجب علينا تصنيفها وطرحها كاملة دون إهمال أي عامل من العوامل المؤدية إلى التغير، وهذا في سبيل تبسيط وتوضيح مهام كل واحد منها:

1.1.2. العوامل الفردية للتغير الاجتماعي

1.1.1.2. العامل الديموغرافي:

المقصود بالعامل الديموغرافي، هو الآثار المترتبة من الوضع السكاني، لشعب من الشعوب على تطوره وتغيره الاجتماعي [36]ص81. ويشمل هذا عددا من السكان ومعدلات نموهم وهجرتهم وخصوبتهم، فالملاحظ أن حجم السكان على الكرة الأرضية في تزايد مستمر، فقد تزايد حجم السكان من عام 1850 إلى 1950 من 1200 مليون نسمة إلى 2500 مليون نسمة كما تزايد من عام 1950 إلى 1980 من 2500 مليون نسمة إلى 5000، أي تضاعف تقريبا خلال ثلاثين سنة [37]ص25. وتختلف نسبة النمو السكاني بين شعب وشعب وبين فترة تاريخية وأخرى ويظهر ذلك جليا في نسبة النمو ما يسمى بالبلدان المتقدمة والبلدان النامية في الوقت الراهن.

غير أن الاهتمام بالمسألة الديموغرافية لم يكن إلا مع بداية الثورة الصناعية وذلك لضرورة زيادة الطلب على اليد العاملة [38]ص15. لأن الحجم السكاني لبد ما بالإضافة إلى عوامل أخرى يحدد في كثير من الأحيان قيام صناعة ثقيلة التي تؤمن للناس السلع الضرورية مع ارتباطها بالزيادة في الإنتاج الصناعي للآليات الكبيرة، التي تحتاج دائما لتوفير العنصر البشري بشكل كبير من أجل تحسين الإنتاج واستمراره وذلك ما أدى إلى لفت انتباه العديد من علماء الاقتصاد والاجتماع إلى أهمية العامل الديموغرافي في التطور الاجتماعي والاقتصادي، فقد رأى العالم الإنجليزى **"وليام بيتي"** (1623-1687) أن العاملين هم أساس كل الثروات وبالتالي الزيادة في حجم نمو هؤلاء العاملين هو الذي يحدد نمو وحجم الثروات [36]ص84.

ويعتبر **"دور كايم"** من الأوائل الذين أعطوا أهمية للعامل الديموغرافي إحداث التغير الاجتماعي وأكد على أن تقسيم العمل قد أحدث تغييرا جذريا بالانتقال من التضامن الآلي إلى التضامن العضوي وهو يرى بأن تقسيم العمل وتعدده يرتبط بحجم السكان وكثافتهم، الأمر الذي يؤدي في الأخير إلى التقدم الاجتماعي المرتبط بمدى كثافة السكان وحجمهم [39]ص20.

كما أن **"أ. ديمونت"** ربط بين معدلات النمو، وبين الحراك الاجتماعي باعتباره مظهرا من مظاهر التغير الاجتماعي [38]ص127. حيث يفترض أن الإنسان في سعي دائم من أجل تحقيق مركز اجتماعي عالي وهو بذلك استعداد لتكوين عائلة كبيرة الحجم.

وبعد عرض الآراء السابقة للدور الفعال الذي يلعبه النمو الديموغرافي وراء التغيرات السائدة في المجتمع، إلا أنه لا يمكن اعتباره عاملا أساسيا في توجيه التغير سواء إيجابيا أو سلبيا، لأن الاستفادة من نمو الكثافة السكانية تقف على حالة المجتمع وبنظامه السائد.

2.1.1.2. العوامل البيولوجية

يذهب الكثير من المفكرين والعلماء إلى إدخال العنصر البيولوجي في إحداث التميز بين الشعوب، وبالتالي الفرق في القدرات البيولوجية، يفسر التغيرات الاجتماعية لمختلف تلك الشعوب. ويقع تحت هذا العامل بشكل أساسي [38]ص42. أثر التفاوت الوراثي على التغير الاجتماعي وأيضا أثر الانتخاب الطبيعي والاصطناعي على الأشكال المختلفة لهرم السكان ويقصد به نسبة عدد الذكور إلى عدد الإناث ونسبة المواليد والوفيات.

فحسب علماء الوراثة، فإن كل حياة جديدة تمثل توزيعا جديدا ومختلفا للصفات والإمكانيات وبهذا لا يكون أي جيل جديد صورة طبق الأصل عن الجيل القديم.

فكان المفكرون الاستعماريون والعنصريون لهذه الفكرة، أشهر من ساهم في تطويرها على مدى القرنين التاسع عشر والعشرين، وقد قال **"أرسطو طاليس"** نحو هذه الفكرة ما يلي: "أولئك الذين ينحدرون من أصول أفضل، يرجح أن يكونوا رجالا أفضل، إذ أن النبل هو عراقة النسب" وقد انتهج هذا المنهج عالم هو **"G.V.Delapauge"** في كتابه "الانتقادات الاجتماعية" أن الأحداث الاجتماعية والمظاهر المختلفة التي تصيب المجتمع إنما تفسر بصراع العناصر البشرية المختلفة وليس التاريخ كله سوى مجرى تطور ينبع من علم الحياة العضوية وأن سبب بقاء الفقراء في أدنى درجات السلم الاجتماعي، لم يكن وليد الصدفة بل كان وليد انحطاطهم السلالي" [36]ص77.

2.1.2. العوامل المادية للتغير الاجتماعي

1.2.1.2. العوامل الاقتصادية

يعد البناء الاقتصادي للمجتمع والارتفاع في المستوى المعيشي للأفراد، عاملا مهما من بين العوامل التي تدخل بصورة مباشرة في التأثير على العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، كذلك التحكم والسيطرة على الحياة السياسية للمجتمع، وبالتالي الفكرية، وذلك ما يفسر لنا تشكيل جماعات منفردة عن بعضها في الحياة الاجتماعية سواء من الناحية الفكرية أو السياسية أو الثقافية.

وتسمى وجهة النظر التي تعتبر العوامل الاقتصادية المسؤولة الوحيدة عن التغيرات والثورات بالنظرية الماركسية عند علماء الاجتماع، وذلك ما عرف بالمادية التاريخية أو الحتمية الاقتصادية التي تساهم في تنظيم الاجتماعي للإنتاج ونمو العلاقات بصفة لا إرادية عند الناس [40]ص30.

لقد أعطت نظرية المادية التاريخية التقسيم الماركسي للتاريخ أو الأنماط الأساسية لعلاقات الإنتاج عبر التاريخ البشري، بذكر كيف أن الأسلوب الإنتاج في الحياة المادية للناس، يحدد بدوره الطابع العام للعمليات الاجتماعية ولقد ظهر ذلك منذ بداية التاريخ والمرحلة البدائية الأولى، حيث أنه كانت وسائل الإنتاج قليلة، وبالتالي انعدام الطبقات الاجتماعية، وتقسيم العمل ووجود المساواة الاقتصادية بين الأفراد، إلى أن انتقل تاريخ البشرية على المرحلة الثانية، التي يطلق عليها بالمرحلة العبودية (مرحلة الرق) وهذا لانتشار الزيادة في القوى الإنتاجية، بسبب تقسيم العمل والفصل بين الزراعة والحرف. وبعد هذا أصبح الاهتمام بالأراضي الزراعية وهو ما يسمى بالمرحلة الإقطاعية، ثم انتقل المجتمع بعد ذلك إلى مرحلة أخرى مع زيادة الثروات وتطوير التجارة وظهور الصناعة، بالسيطرة على وسائل الإنتاج بين أيدي الطبقة البرجوازية التي حلت محل النبلاء الإقطاعيين في الفترة الرابعة من مراحل التاريخ وهي المرحلة الرأسمالية التي تميزت بالتناقض الأساسي بين الطبقة العاملة وأصحاب رأس المال ولقد تعرضت هذه المرحلة للعديد من المفكرين الذين طالبوا بتوزيع الخيرات تبعا للاحتياجات، وهذا بفرض الفكر الاشتراكي لكارل ماركس [40]ص33.

وبذلك تفسر لنا النظرية الماركسية التغير الاجتماعي والتطور التاريخي خلال ظهور التناقضات المادية داخل المجتمع.

2.2.1.2. العوامل الفيزيقية (الطبيعية)

هناك اعتقاد قديم بأن ثمة علاقة بين طبيعة الطقس الذي يعيش فيه الإنسان وبين طابعه الاجتماعي، بحيث تأثر البيئة الطبيعية أو الإيكولوجية والتي نعني بها البيئة الجغرافي والظروف

الطبيعية كالطقس والمناخ وطبيعة التربة التي ينشأ عليها الوسط الاجتماعي [36]ص93. فمن الطبيعي أن تتأثر أي نبتة بطبيعة التربة التي تنبت فوقها وهي بذلك قد تحمل مواصفاتها سواء سلبية أو إيجابية، وهكذا مفروض على الناس في كل مكان، أن ينظم وفقا لظروف الطقس وتقلباته، فالبيئة الطبيعية هي التي تحدد أشكال النشاط الاقتصادي التي ينخرط فيها الناس.

وتعود بوادر هذا الاتجاه النظري إلى كل من **"هيرودوتس"** و**"مونتسكيو"** اللذان أقرا على عوامل المناخ وتأثيرها في سلوك الأفراد وحياة المجتمع، والتغير الاجتماعي كما يظهر ذلك جليا عند **"لمونتسكيو"** في كتابه روح القوانين أن الحرارة الشديدة تثير الأعصاب فضعف قوة الرجال وشجاعتهم، أما المناخ البارد فهو يقوي الأجسام والروح ويجعل البشر قادر على القيام بالأعمال الشاقة الجريئة.

واستمر هذا الاتجاه ليخدم مصالح القوى الرأسمالية في القرن العشرين كما هو الحال عند **"ريتزيل"** عندما قال أن التربة هي التي تحدد مصير الشعوب بحتمية صارمة عمياء، إذ يتحتم على كل شعب أن يعيش على التربة التي قسمها له الحظ [38]ص140.

وبنفس المعنى اهتم **"ابن خلدون"** بأثر البيئة الطبيعية على العمران البشري في أكثر من موضوع في كتابه المعروف **"بالمقدمة"** ويفسر كثرة السكان وزيادة العمران بالظروف المناخية.

3.1.2. العوامل الفكرية للتغير الاجتماعي

1.3.1.2. العوامل التكنولوجية

هناك نظريات مختلفة وتعريفات عديدة لتحديد مفهوم التكنولوجيا، فمنها من يرى أنها دراسة القواعد العلمية للفنون والصناعة المستعملة في المجتمعات، أو هي المهارة في تطبيق معلومات حسب عمل متواضع لإنجاز مشاريع معينة وبأنها الوسائل التقنية التي يستخدمها الناس في وقت معين من أجل التكيف مع الوسط الفيزيقي.

ويعرفها **"وليام أوجبرن"** بأنها دراسة التقنيات والأفكار التي تعطي المواقع المادية، أي أنها تشمل الجوانب المادية للثقافة [37]ص31.

ويرى **"أحمد الخشاب"** أن التكنولوجيا هي كل ما ابتكره الإنسان للعمل على إشباع حاجاته المختلفة [38]ص65. وترجع كلمة التكنولوجيا "Technology " إلى الكلمة اليونانية ومعناها "فن" أو"صناعة".

وترى هذه النظرية أن التطور السريع والمتسارع للتكنولوجيا دفع إلى حث تغيرات موازية في المجالات الاجتماعية المختلفة، مما أدى بعلماء الاجتماع المعنيين بدراسة التغير الاجتماعي محاولة وضع علم جديد يطلق عليه علم المستقبل زيادة على ظهور علم الاجتماع الصناعي الذي يدرس الأثر المتبادل بين التغير الصناعي التكنولوجي والتغير الاجتماعي [38]ص140.

وبذلك ترجع النظرية التكنولوجية كل التغيرات الاجتماعية إلى أسباب تكنولوجية، فالاختراعات مثلا والاكتشافات تؤدي إلى نقل الأفكار وعناصر وقوانين جديدة خارج المجتمع وهي بذلك تساهم في عملية الانتشار الثقافي وبالتالي حدوث إضافة للمجتمع المتلقي زيادة على تشكيل علاقات اجتماعية ونظم جديدة.

وليس هناك دليل أوضح في مساهمة التكنولوجيا في إحداث التغيرات الاجتماعية كظهور التلفزيون، وما تبعه من وسائل الاتصال الفكري، من رادارات وأقمار صناعية وأجهزة حديثة متنوعة جعلت الاتصال الفكري بين الشعوب سريعا، وبالتالي أصبح تأثير الثقافات المختلفة شيء واضح في السلوكات الجديدة لأفراد المجتمع المتأثر.كما يحدث في البلدان النامية خصوصا مع بداية استعمال الانترنيت.

كما أن اكتشاف الطاقة الذرية والتطورات التقنية الواسعة، أحدثت في العالم كله تغيرات مختلفة على المستوى الاقتصادي والسياسي والثقافي؛ وكمثال على هذا التغير في التوجهات الاستراتيجية العسكرية وقيام علاقات دولية جديدة [37]ص40.

2.3.1.2. العوامل الثقافية

تختلف الثقافة باختلاف المجتمعات، حيث يمكن التمييز بينها من خلال بنية نسقها الاجتماعي الذي يحتوي على القيم والعادات والأدوار والسلوكات الخاصة بالمجتمع، كما هو في تعاريف الثقافة عند علماء الأنثروبولوجيا والاجتماع من بينهم **"إدوارد تايلور"** حيث قال بأن ذلك الكل المعقد الذي يشتمل على المعرفة، العقيدة، الفن، الأخلاقيات، القانون، العادات والقدرات الأخرى والتقاليد التي يكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع.

كما أن **"أوجست كونت"** قد أشار من خلال قانون الحالات الثلاث للمراحل الفكرية التي مر بها الإنسان حيث قال أن الثقافة تعتبر عاملا مهما في إحداث التغير الاجتماعي، كونها سببا من أسباب تغير مجالات عديدة في المجتمع، كما أثبت لنا التاريخ البشري بحدوث حركة النهضة الأوروبية والثورة الفرنسية وكذلك الحركات السياسية التي كانت لها الدور الفعال في حدوث التغير الاجتماعي.

3.3.1.2. العوامل السياسية (الأيديولوجية)

يشكل العامل السياسي دورا هاما في إحداث عملية التغير الاجتماعي، لا سيما في المجتمعات المتمدنة، بالمقارنة مع المجتمعات الزراعية البسيطة أو الرعوية التي تتميز ببطىء في الحركة والتغير ولقد ظهر دور النظام السياسي في التغير الاجتماعي بعد ظهور النظم السياسية المنفصلة عن المجتمع المدني، فأصبحت هذه النظم هي التي تشرع لهذا المجتمع المدني وترسم سياسات لتنظيم عملية التغير الاجتماعي، حيث يقوم بوضع إستراتيجية عامة تهدف إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الاستقرار والأمن وبالتالي نقول أنه كلما حقق النظام السياسي درجة من القوة، كلما استطاع أن يكون فعالا في إحداث التغيرات الداخلية وضبطها [36]ص83.

كما يتضح لنا دور العامل السياسي في ضبط العلاقة بين بنية التحتية والفوقية، وذلك لإثبات الدور الأساسي للبناء الفوقي، أو الطبقة الحاكمة في التأثير على الطبقة التحتية والطبقة المحكومة، حيث يتم توجيهها بأنظمة خاصة تتلاءم مع أيديولوجية الفئة الحاكمة ولا شك أن المرحلة التاريخية التي تمر بها الدول النامية في الوقت الراهن أكبر دليل على الدور الذي يقوم به العامل السياسي، في تجاوز مراحل التخلف التي مرت بتلك المجتمعات، حيث أصدرت القوانين الاقتصادية (كالتأميم والإصلاح الزراعي)، ليجعل البناء التحتي يتلاءم مع البناء الفوقي وبالتالي قيام بإنضاج قصدي أو إجباري للبنية التحتية بدل انتظارها لتنضج ببطىء وبتكاسل[36]ص102.

ويؤكد معظم الباحثين على أهمية العامل السياسي والدور الذي يقوم به في بغية التحكم في عملية التغير الاجتماعي، كما خصصت الأيديولوجية الاشتراكية أهمية خاصة للنضال الإيديولوجي السياسي، حيث خصص **"لينين"** في كتابه "ما العمل" فقرة خاصة بعنوان "إنجلز وأهمية النضال النظري". وقد أوضح من خلاله دور العامل في الكفاح السياسي، وأكد ذلك باستمرار وعبر قائلا: "لا حركة ثورية بدون نظرية ثورية" وأنه لا يستطيع القيام بدور مناضل الطليعة إلا حزب يسترشد بنظرية الطليعة [36]ص109.

2.2. أنواع التغير الاجتماعي

إذا أخذنا سرعة التغير أساس التصنيف كان التغير الاجتماعي على نوعين هما:

1.2.2. التغير المفاجئ /بالثورة أو الطفرة

يسمى هذا التغير بالطفري إذا كان اجتماعيا، وبالثوري إذا كان سياسيا، وتعتمد نتائج التغير في إيجابها أو سلبها، على كل من التغير والمتغير والمغير، ويؤثر التغير الاجتماعي في أي مجال من المجالات على الحياة الاجتماعية كلها وعلى كل ما يرتبط بها، أي أنه تغير اجتماعي شامل لمختلف

جوانب الحياة الاجتماعية، إضافة إلى التفجير المعرفي المعاصر في تسريعه [41]ص71. وحسب سرعة التقبل الاجتماعي للتغير.

2.2.2. التغير التطوري /التدريجي

ويتم التغير هنا بالنمو التدريجي نحو الأفضل غالبا، ويكون أيضا مخططا ومدروسا، ذا مقدمات منظمة. والمعرضة بقدر ما يتاح لها أن تشارك في اتخاذ القرار تكون ألمن المعارضة في التغير السريع، وهذا النوع من التغير هو الأكثر تأثيرا في التربية لتغيير طرق الحياة به، وهي بكل التغيرات العلمية، والمكتشفات والمخترعات الحديثة ولهذا التغير نوعان:

التغير البطيء: ويكون أشبه في بطئه بالسكون ويحتاج ظهور آثاره إلى زمان طويل.

التغير المرحلي: ويكون هذا التغير ناتج عن جملة من التراكمات الجزئية التي تحدث تدريجيا وعلى نحو يصعب على الإنسان إدراكه وقد يكون تصحيحا أو توضيحا أو حذفا أو إضافة.

التغير التصحيحي: تحفل حياتنا السياسية المعاصرة بتغيرات كثيرة نحمل اسم الحركة التصحيحية، أو الثورة التصحيحية، أو المؤتمر التصحيحين، وجوهر ذلك هو اللجوء إلى فعل قصد التغيير ما لا يرضى المصححين من أمور اجتماعية أو سياسية.

التغير التوضيحي: كالبرهنة على صحة نظرية لامارك من قبل كل من ميتشورين وليسينكو.

التغير بالإضافة: كالتغيير الذي أضافه كل من مورفان وغودوفريس في نظرية داروين، ولكن القوانين الجدلية تمنع الفصل بين ما هو كمي وما هو كيفي، لأن الزيادة في أحدهما مؤد إلى التغيير في الآخر، إذ أنه من يراقب التغير المرحلي للوهلة الأولى يجد أنه كمي ولا يؤثر في طبيعة الظاهرة [42]ص217.

3.2. نظريات التغير الاجتماعي

يتفق العلماء والمفكرين الاجتماعيون على الحالة الديناميكية للمجتمعات في مختلف العصور، وقد أثبتت الدراسات التي قام بها هؤلاء، على حالة التغير المستمر للمجتمع منذ المراحل البدائية، وما نجده في الدراسات السوسيولوجية لتلك المراحل، أنها تحتوي على نظريات وآراء تفسر عملية التغير الاجتماعي، وهذه التفسيرات والأفكار المختلفة تنقد الواحدة منها الأخرى.

وبالرغم من تناقض بعض النظريات التي قدمها مختلف علماء الاجتماع إلا أنها استطاعت أن تعطي طريقا سليما في سبيل التفكير العلمي، رغم أنها لم تعطي نتيجة واضحة ودقيقة لتفسير أسباب

التغير، إلا أنها رفعت الستار على هذا الموضوع وجعلته أكثر وضوحا وموضوعية مما كان عليه، فقام بعض العلماء بتصنيفها إما على أساس المنهج وإما على أساس البناء، وإما على أساس التطور.

وباعتمادنا على أهم ما قيل عن التغير الاجتماعي وأسبابه في مختلف النظريات، سنحاول التطرق لهذه النظريات ومعرفة أهم ما جاءت به من مفاهيم وتفسيرات.

1.3.2. النظريات الخيالية (Apocalyptique théories)

كان التفكير اليهودي والمسيحي في عصوره الأولى يرى أن المجتمع يسير في حركته صوب غايات نهائية وتبعا لنظام اجتماعي عادل، وتنسب التغير إلى قوى لاهوتية، وقد وجد الدارسون بأن التوراة الموجودة بأيدي الناس،هي في الحقيقة مجموعة من الروايات اليهودية في التاريخ، والقصص، والأدب الشعبي، فهي مصدر تاريخي لعقلية الناس الذين عاصروا نشوءها [43]ص8.

ومن أمثلة تطبيق هذه النظريات ما ذكره القديس أوغيستينوس في كتابه "مدينة الرب" في سبب سقوط مدينة رومية في أيدي القوط الشرقيين، إذ قال "إن الرب كان موجودا لما وقعت تلك الحوادث، وهو الذي شاء لقومه أن يقتلوا ويساموا أسوأ عذاب للذي مضى من خطيئتهم" [44]ص137.

ومازال بعض وجال الدين المسيحيين المعاصرين يأخذون بالتفكير المسيحي، ومن الكتاب المسيحيين الذين أخذوا بهذه النظرية "كوندرسييه" 1743-1794 الذي قسم تاريخ الإنسان إلى تسع مراحل آخرها الثورة الفرنسية، وتمكن بإمكانية كمال الإنسان، إذا توقع أن النظام الجديد من شأنه أن يخلق ظروفا وإمكانيات لا نهائية لتطور الفرد وتعميم العدالة الاجتماعية [45]ص73.

2.3.2. النظريات التطورية (Evolutionary théories)

لقد حاول بعض علماء الاجتماع تطبيق نظرية داروين في الصراع من أجل البقاء على الحياة الاجتماعية وتطورها، غير أنها لم تهتم بوصول المجتمع إلى حد الكمال مثل الاهتمام بالتقدم الاجتماعي في ذاته، ويمثل هذه المدرسة الداروينية الاجتماعية، سبنسر ومين، Maine، ويتتبع هؤلاء الرواد مسار التطور الاجتماعي للإنسان ويقسمونه إلى مراحل محددة مسجلين صور التقدم المتزايدة التي حققها الإنسان.

فقد رأى هربرت سبنسر التغير الاجتماعي نابعا من قانون التطور البيولوجي والذي يتميز بالصراع من أجل البقاء والبقاء للأصلح، وقد عمم البعض هذا الصراع في المجتمعات، حيث تتغلب القوية على الضعيفة [46]ص324. بينما حصره البعض في الصراع القائم داخل المجتمع الواحد.

3.3.2. النظريات الطبيعية

ومن أبرز النظريات في هذا المجال تلك التي تؤكد على العوامل وتلك التي تعتبر العامل البيولوجي هو المحدد الرئيسي لحركة المجتمعات (نظرية الأجناس). وتفسر النظرية الأولى التغير بالعلاقة بين والجغرافية، فالتاريخ يتحرك في الجغرافية حسبها، والتغيرات الحضارية والثقافية فيها مرتبطة بالأحوال المناخية، مع أعمال العامل الحياتي، فالنسل يقل لدى الأغنياء، ويزداد لدى الفقراء [44]ص138. ومن يتبع تاريخ دراسة تطور المجتمعات يلاحظ الاتجاه الجغرافي في كثير من الكتابات من زمن الإغريق حتى منتصف القرن العشرين.

فنجد مثلا جين بودن 1530-1596 يصنف قدرات وقابليات الأقوام، ويعزيها إلى بيئتهم الجغرافية، فهو يرى أن أهل الجنوب يتميزون بإنجازاتهم الفلسفية، وأهل الشمال بفنونهم اليدوية وقدرتهم الحربية، أما الحضارات العظيمة والإمبراطوريات الشامخة فهي من صنع أقوام الأقاليم المعتدلة المناخ [46]ص312.

أما النظريات البيولوجية فهي أيضا لا تستند على أية قاعدة علمية، وقد ظهرت لتدعيم الطبقات المستغلة، وقد نالت رواجا من قبل الطبقات وخاصة الدول ذات السياسات العنصرية. وأول من طرح مثل هذه الأفكار الفرنسي أرثر دي كوبنيو (Arthur de gobineau) دعما للمصالح الأرستقراطية الفرنسية في مقال بعنوان "اللامساوات بين الأجناس البشرية" وحسبه نظرية دي كوبينو، يعود الفضل في بناء الحضارات إلى هؤلاء الناس الموهوبين، أما تدهورها فسببه التزاوج مع الناس الوضيعين، الأمر الذي أدى إلى إضعاف قابليتهم [46]ص313.

4.3.2. نظريات التقدم الاجتماعي

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن عملية التغير الاجتماعي، تسير وفق مخطط معروف البداية والنهاية سلفا، حيث يتغير المجتمع وفق مراحل محدودة بصورة ارتقائية، تكون كل مرحلة يصلها المجتمع، أفضل من السابقة [47]ص09.

ولقد ركز بعض المفكرين المهتمين بهذا الاتجاه على التطور الكلي في البناء الاجتماعي أو الثقافي حيث قاموا بتحديد المراحل بشكل كلي، دون التركيز على عنصر واحد، وتعددت تحت هذا الموقف معظم المحاولات التطورية الشهيرة، في القرن التاسع عشر، مثل نظرية أوجست كونت ونظرية ماركس في التحول المشاعي إلى الإقطاع ثم إلى المجتمع الرأسمالي وبعد إلى المجتمع الاشتراكي [38]ص76. وكانت من حصيلة جهودهم بروز مدرستين متميزتين أحدهما تركز على

الجانب المادي وأخرى على الجانب الفكري (الأيديولوجى). وكل منهما تعطي الأسبقية إلى الجانب الذي تركز عليه.

1.4.3.2. نظرية كارل ماركس (Karl Marx)

يتلخص محتوى الفكر الماركسي في النظريات الثلاث الآتية، نظرية المادية الجدلية، نظرية المادية التاريخية، ونظرية الاقتصاد السياسي [48]ص30.

فالمبادئ الأساسية للفلسفة المادية الماركسية تتمثل فيما يلي: "أن العالم بطبيعته مادي، وهو يتكون من المادة المتحركة التي تتحول من صورة إلى أخرى، أما الدياليكتيك الماركسي فهو يؤكد على ضرورة دراسة ظواهر الطبيعة والمجتمع في علاقاتها وتفاعلها والنظر إليها في تطورها وتغيرها، على ضرورة فهم التطور لا على أساس أنه نمو كمي بسيط، بل على أساس عملية تؤدي فيها التغيرات الكمية التدريجية الطفيفة في مرحلة معينة إلى تغيرات كيفية حتمية.

وتنظر الماركسية إلى الحياة الاجتماعية على أساس أنها تقوم على الاقتصاد، أي أن الاقتصاد هو الركيزة الأساسية التي يرتكز عليها المجتمع، وبذلك تتشكل عناصر البناء الاجتماعي بعده التي أطلق عليها ماركس الأبنية الفوقية وهي تتغير بالتغير الذي يحدث في الأبنية التحتية [36]ص81. [36]ص58. وقد قسم ماركس التاريخ البشري إلى خمسة مراحل أساسية لعلاقات الإنتاج

الكوميونية البدائية.

العبودية (الرق).

الإقطاع.

الرأسمالية.

الإشتراكية.

2.4.3.2. نظرية أوجبرن (نظرية التخلف الثقافي)

يعتبر أوجبرن Ogburn أحد العلماء الذين حاولوا الوقوف على معدل التغير وخاصة في مجال المخترعات التكنولوجية، وركز انتباها خاصا على الفوارق بين المعدلات التغير في قطاعات مختلفة من الحياة الاجتماعية [49]ص420. فهو يرى أن التغير التكنولوجي يتميز بالسرعة والتراكم نتيجة النمو المستمر في الوسائل الفنية والاختراع المتواصل للآلات الجديدة. بمعنى أن التغيرات السريعة تحدث في الجانب المادي من الثقافة، أما التغيرات اللامادية من الثقافة فهي تتميز بالبطىء مقارنة بالجانب المادي. ونتيجة لعدم التوازن هذا في سرعة التغير الجانبين، تنشأ توترات بين

الجزأين المتحركين بلا تساو، تتجلى بشكل تخلف الجزء الذي يتغير بالمعدل الأبطأ. بمعنى أن التغيرات الاجتماعية تتخلف وراء التقدم التكنولوجي. ومن هنا استنتج أوجبرن أن العلم التكنولوجي أحد أهم عوامل الاضطراب الاجتماعي [46]ص319.

5.3.2. النظريات الدائرية (الدورة الاجتماعية)

هناك اعتقاد بأن الحياة وجميع الكائنات الحية تسير وفق حركة منتظمة ومتتالية، فكل الحركات التي تحدث في الحياة لها بداية ونهاية، تسير كلها وفق مراحل معلومة ومنتظمة وبمثل هذا المفهوم فسرت الحركات أو الظواهر التي تصيب المجتمع مثل تكرار الجريمة وعدد المواليد أو الوفيات، والاتجاهات السياسية، فكل ما يميز هذه المظاهر أنها محددة ببداية ونهاية، وفق دائرة مغلقة وأنها تتردد خلال حياة المخلوقات وبذلك يكون حدوث التغير الاجتماعي وفق هذا النظام [38]ص87. وقد برز العديد من المفكرين والمؤرخين المؤيدين لهذا الاتجاه:

1.5.3.2. نظرية ابن خلدون

لقد كان عالم الاجتماع العربي ابن خلدون من أوائل الذين درسوا حركات المجتمعات واستنتج ما اسماه (قانون الأطوار الثلاث للمجتمع)، طور النشأة والتكوين ثم طور النضج والاكتمال وأخيرا طور الهرم والشيخوخة. وقد اعتقد أن المجتمعات الإنسانية تخضع حتما لهذه الأدوار المتتابعة، غير أنها تختلف في مدى احتمالها لمرحلة دون مرحلة، أي أن هذا القانون يختلف في شدته ودرجته باختلاف المجتمعات الإنسانية فمنها ما يبقى طورا أطول في مدة النضال، ومنها ما يقاوم الشيخوخة ومنها ما يموت يافعا [50]ص195.

وأساس التغير لدى ابن خلدون هو متعدد العوامل، فالتغير هو نتاج البيئة الطبيعية والعصبية، أي البيئة الحياتية، والعامل الاجتماعي (العمران)، والعامل النفسي أو الروحي، أي ذلك ناتج عن الميل إلى التقليد، والميل إلى المباينة، ثم العمل المادي والعامل الزمني أو الحتمية التاريخية [43]ص8.

2.5.3.2. نظرية شبنجلر(Oswald Spengler)

لقد صور شبنجلر1856-1936 الحضارة بمثابة الكائن الحي، وتمر بنفس المراحل التي يمر بها الأفراد، فكل لها فترة طفولتها وشبابها وكهولتها وشيخوختها ثم تموت. وقد شبه هذه المراحل بفصول السنة تبدأ بالربيع ثم الصيف والخريف وتنتهي بالشتاء، وان هذه العملية ضرورية لا مناص منها بالنسبة لأي حضارة [46]ص322.

وقد ذهب شبنجلر إلى أبعد من ذلك في كتابه "انهيار الغرب" وأثبت فيه الحركة الدائرية للتاريخ، فقرر أن عمر الحضارة هو ألف سنة في اغلب الأحيان وأن الحضارة تموت موتا طبيعيا، حيث تتصف هذه الحضارة المتعاقبة عبر التاريخ بالاستقلال عن باقي الحضارات، فلكل منها مصيرها الفردي. رغم أنها تمر كلها بفترات متشابهة من النشوء والازدهار ثم الموت، ويعتقد بناءا على ذلك أن الحضارة الغربية ولدت منذ تسعمائة سنة تقريبا فإنها الآن في طريقها إلى الاضمحلال والموت [36]ص64.

3.5.3.2. نظرية توينبي(Arnold Toynbee)

لقد توصل توينبي إلى نظريته بعد أن حلل 21 حضارة في كتابه "دراسة التاريخ" وقد حاول في هذا الكتاب أن يصور التشابه في النمو والاضمحلال الخاص بالحضارات المختلفة، فوصل إلى أن العالم يسير في دورات كبرى من الأسفل إلى الأعلى وأنه نتيجة كلية الحضارات المختلفة التي تمر بالمرحلة نفسها، غير أنه لا يرى أن هذه المرحلة تتم عشوائيا وإنما تعمل إرادة الناس الدور الأساسي في حدوث هذه المراحل أي أن المراحل تحدث بظاهرة التحدي والاستجابة ويعني ذلك أنه قد يتعرض المجتمع بعض العوائق أو القوى التي تتحدى نمو المجتمع وتتعرض طريقه وقد يكون هذا الاعتراض بتحدي القوى الطبيعية أو من ناحية المجتمع مجاور يتصف بنزعته إلى الحرب والاعتداء فإذا تعرض المجتمع لمثل هذا التحدي وواجهته بالعدة المناسبة، عند ذلك تبدأ المدنية في الظهور والنمو، ولكن إذا لم تتمكن هذه الأقلية المبدعة من مواجهته، فإن مصير هذه الحضارة الزوال [51]ص81.

4.5.3.2. نظرية سوروكين(Sorokin)

لقد حاول سوروكين أن يوفق بين نظريات التغير باتجاه واحد ونظريات الدورات التاريخية، فقدم نظريته القائمة على أساس أن التغير الاجتماعي يتم في شكل دورات معاودة تتخللها حركات تقدمية في شكل مستقيم، وقد ميز في هذا الصدد بين عدة أنواع من التغير.

تغيرات فريدة في الزمان والمكان

تغيرات متكررة

تغيرات غير خطية

تغيرات متأرجحة

تغيرات حلزونية

تغيرات فرعية [45]ص74.

ويهتم سوروكين على وجه الخصوص بما يسميه بالتغير أو الإبداع المتكرر وكذلك بالأنماط المتقلبة. إذ أن الحضارة تنمو وتتطور في اتجاه معين، لفترة معينة ولكن تصادفها بعض القوى الداخلية فتجبها على تغيير اتجاهها، ثم تسلك طريقا آخر جديدا لفترة معينة تتوقف عند نهايتها وهكذا. ويؤدي ذلك التغير في الطرق إلى اتخاذ طريق تعود به إلى ما كانت عليه في الأول وبذلك تتم الدورة لتبدأ دورة جديدة، وليس معنى ذلك أن الحضارة تموت لتبذأ حضارة جديدة بل أنها تتغير بمعنى أن قسما من عناصرها يرفض والقسم الآخر يتمثل من عناصر وافدة من حضارة أخرى ولكنها تعيش وتأخذ دورتها.

ويذهب إلى أن الحضارة تمر بأدوار ثلاث هي الذهنية والمثالية والحسية. حيث تتميز الذهنية بالمعتقدات الدينية ونظام عائلي في التنظيم الاجتماعي، أما المثالية فتكون قائمة على إيديولوجيات مثالية سواء في الدين أو السياسة أو الاقتصاد وهي تمهد للمرحلة القادمة وهي المرحلة الحسية حيث تصبح العناصر المكونة للحضارة تستند على العلم في الأمور القانونية والأخلاقية وحتى الدينية، وبعد مدة هذه المرحلة في الاضمحلال والتدهور وتبدأ دورة جيدة للحضارة[51]ص82.

5.5.3.2. نظرية ماكس فيبر(Max Weber)

لقد جمع ماكس فيبر بين الاتجاه الدائري والاتجاه المستقيم في تفسير الحركة الاجتماعية. ويرى أن النمو الاجتماعي يسير وفق شكل دائري أما النمو الثقافي فهو يسير في شكل مستقيم، فالنمو الاجتماعي دائما ما يصل إلى نقطة في أثناء تطوره حيث يفقد البناء القديم لشرعيته، ومن ثمة يتولى قائد عملية بناء جديد ويستقر النظام الجديد حين تتحول تطوريته إلى روتين. وبمرور الزمن يفقد النظام الجديد شرعيته ثم تتاح الفرصة إلى قائد مجدد وهكذا [45]ص76. أما النمو الثقافي فهو يسير في خط مستقيم، بمعنى أن الحركة التطورية تكون دائما في اتجاه أكثر عقلانية وتوافق داخلي.

ويرفض ماكس فيبر الحتمية ويرى أن للإنسان دورا في توجيه التاريخ، وقد فاق ماكس فيبر معظم المفكرين الكلاسيكيين وخاصة فيما يخص اتجاهه للتغير المتعدد العوامل، وقد أكد في كتابه "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" على أهمية الدور الذي تقوم به القيم الروحية في تكوين البناء الاقتصادي، ورغم ذلك لم يرفض إمكانية تأثير البناء الاقتصادي على تكوين القيم الروحية [45]ص77.

6.3.2. النظريات الوظيفية

تحتل الوظيفية مركزا مهما في التحليل السوسيولوجي المعاصر، ويعتبر اتجاه قديم حديث في نفس الوقت، فقد ظهر في الأعمال الأولى لمؤسسي علم الاجتماع، ومازال قائما إلى حد اليوم، حتى أن بعض العلماء الاجتماعيون يقولون أن علم الاجتماع تقوم مدرسته وفق اتجاه بنائي وظيفي بالضرورة، وهذا ما أخذ الاجتماع المحدثين ودفعهم إلى دراسة التغير من وجهة نظر تعدد الأسباب والتركيز على التفاعل الوظيفي بين مجموعة من العوامل المتشابكة والتي قد يتباين مدى تأثرها حسب ظروف الزمان والمكان والتراث الاجتماعي، فمرة يكون هذا العامل أو ذلك مؤثرا ومرة متأثرا وأخرى مؤثرا ومتأثرا في نفس الوقت، وهكذا تؤكد هذه التفسيرات على مبدأ السببية النسبية لجميع العوامل في تفسير التغير [46]ص326.

1.6.3.2. نظرية فرانز بواس

كان العالم الأنثروبولوجي فرانز بواس أول من استخدم المدخل الوظيفي، فقد كتب عام 1887 يقول " إن فن أي شعب أو طريقته المتميزة لا يمكن أن تفهم إلا بدراسة ما يصدر عنه ككل" وقد كانت هذه أول محاولة لدراسة التغير من الناحية الوظيفية للأفعال وما ينتج عن الفرد، ومحاولة تتبع التغير من حيث الأفعال الصادرة وليس عن طريق العوارض الخارجية.

1.6.3.2. نظرية هربرت سبنسر

يعتبر سبنسر أول من أسهم في إدخال مصطلح الوظيفية في علم الاجتماع، ويستعمل علماء الاجتماع هذا المصطلح للإشارة إلى العمليات الاجتماعية والوظائف التي تقوم نسق الاجتماعي وبناء الجماعات وبالتالي تنظيم وتكامل الأجزاء الكامنة في النسق الاجتماعي [38]ص92.

تمثلت الفكرة الأساسية لنظرية هربرت سبنسر في التغير الاجتماعي على أنه ظهور إضافات جديدة في الكل، وتزايد في مكوناته، أي ظهور أجزاء جديدة في النسق الاجتماعي، وهو يرى أن حدوث هذه العملية لا يؤدي إلى اضطراب في التوازن وتكامل البناء الاجتماعي وإنما يؤدي إلى استمراره في حالة متوازنة ومتكاملة.

ويشبه سبنسر المجتمع في تكوينه لكائن عضوي، وهو عندما يتغير يكون ذلك بنفس الطريقة التي تتطور بها الكائنات العضوية، حيث أن المجتمع ينمو في حجمه وتتباين مكوناته، وتصبح غير متشابهة ولكن هذا الاختلاف لا يفقد المجتمع تكامله، وإنما يسعى دائما لتطوير أشكال جديدة منه مع المحافظة على توازن وتكامل تلك الأجزاء بالرغم من اختلافها [37]ص51.

1.6.3.2. نظرية تالكوت بارسونز

يعتبر بارسونز أن الأفراد هم العناصر الأساسية المكونة للنسق الاجتماعي، والذي يتكون بدوره على مجموعة وظائف مفروضة عليه من أجل المحافظة على تكامله وتوازنه، وبذلك يرد بارسونز المصدر الأول لتحقيق هذه الوظائف إلى الأفراد أو الفاعلين لأن الفعل الاجتماعي في رأيه هو عبارة عن وحدات من الفعل التي تشكل من خلال تفاعلها مع بعضها البعض "نسقا" اجتماعيا أو شبكة من العلاقات التفاعلية، حيث يعرف بارسونز النسق الاجتماعي بأنه " مجموعة من الأفراد الفاعلين الذين يتفاعلون مع بعضهم البعض".

وعلى خلاف كل الوظيفيين فإن بارسونز يرى أنه داخل كل نسق اجتماعي دافع إلى التوازن في مواجهة المؤثرات الخارجية وعند حدوث خلل ما في هذا النسق كالاضطرابات، المظاهرات، ثورات، فإنه سيتمكن من العودة إلى حالته الطبيعية من التوازن بصورة ذاتية، والتي تتمثل في التعليم، الضبط الاجتماعي، والتي يقوم بها الأفراد بالضرورة [36]ص113.

خلاصة

تعتبر عملية التغير الاجتماعي من أهم العمليات التي يقوم بها المجتمع، وقد يواجه هذا التغير نوع من الضبط الاجتماعي السائد، حيث يكون العرف قائم، العادات والتقاليد عائقا شديدا في طريق التغير، إلا أنه في المقابل هناك عوامل تواجه هذا العائق.

وقد استعرضنا في هذا الفصل أهم عوامل التغير الاجتماعي، ولأن التغير يكون له عدة اتجاهات تعرضنا إلى اتجاهاته وأنواعه، كما تطرقنا أيضا إلى أهم النظريات التي تناولت التغير الاجتماعي.

وما يمكن الخروج به من هذا الفصل هو أن المجتمعات متغيرة بطبيعتها ومتطورة، وبالتالي هو أمر حتمي، غير أن سرعته تتحدد حسب كل مجتمع ومدى قابليته للتغير.

الفصل 3

التحولات الاجتماعية في الجزائر

لقد شرعت الجزائر قبل وبعد الاستقلال، في رسم خريطة الجزائر ما بعد الاستقلال، ووضع الخطوط العريضة والأولية للسياسة التنموية وفقا لمبادئ أول نوفمبر، وفي ضل التيار الاشتراكي المناهض للتيار الليبرالي ومن الوهلة الأولى ومن خلال تصفحنا للمواثيق الرسمية للدولة الجزائرية يتبن لنا الأهمية الكبرى التي أولتها هذه الأخيرة للتنمية الاقتصادية والتصنيع في إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، ولكن حدث تغيرات اجتماعية واسعة النطاق من حيث عمقها واتجاهاتها ونتائجها وليس من شك أن يتجه هذا التغير لتحقيق المزيد من التقدم والإنماء وتحقيق الحاجات الاجتماعية كما هو الحال بالنسبة للمجتمع الجزائري والذي عرف تاريخا حافلا بالأحداث، والتي تولد عنها واقع المجتمع الحالي.

إن هذا الفصل من خلال محتواه العام يعكس محاولة لإبراز أهم التحولات والأحداث التي ميزت المجتمع الجزائري عبر ميادينه المختلفة بعد الاستقلال إلى يومنا هذا، حيث انتقال المجتمع الجزائري من نمط إلى آخر، برزت فيه معطيات جديدة.

1.3. المشروع التنموي من خلال المواثيق الرسمية

1.1.3. السياسة التنموية من خلال وثيقة طرابلس

لقد لخص المجلس الوطني للثورة في اجتماعه بمدينة طرابلس في شهر جوان 1962، وضعية الجزائر التي ما تزال حسب قوله في بداية التخلص من السيطرة الاستعمارية ومن شبه الإقطاعية وهاتان الخاصيتان لا يمكن أن تنمحيا تلقائيا بمجرد الحصول على الاستقلال، بل سيستمد وجودهما ما لم يتم التحويل الكلي للمجتمع [52]ص56. والتحول الجذري الذي يريده أو أراده برنامج طرابلس تحقيق في المجتمع الجزائري لا يمكن أن يتحقق، إلا بإتباع سياسة تنموية اقتصادية

يكون محورها الأساسي التصنيع الذي سيسمح بتحقيق الطموح العميق للجزائريين الممثل في تحويل المجتمع من مجتمع ريفي يعتمد على الزراعة إلى مجتمع حضري ركيزته التصنيع فالتقدم الاقتصادي الزراعي وتعبئة الجماهير لا يستطيعان أن يجعل البلاد تتقدم إلا على أساس تقني واقتصادي معين بوفرة التقدم الصناعي لما له من قدرة على تحقيق معدلات عليا لتراكم تمكن البلاد من رفع قدرتها الاستثمارية وتحسين إنتاجية العمل وذلك بخلق فائض اقتصادي، ولقد وصف المجلس إمكانيات الجزائر وقال عنها بأنها تتمتع بإمكانيات كبرى للصناعات البترولية والحديدية ومن ثم يمكن خلق صناعة ثقيلة وعلى الدول أن توسع قطاعها في مجال المناجم وصناعة الإسمنت والمقاطع والمحاجر [52]ص67. كما أولى المجلس أهمية لتطوير الصناعة التقليدية وإقامة صناعات محلية صغيرة لاستغلال المواد ذات الطابع الزراعي في عين المكان.

ثم وضع المجلس مهام الثورة وبناء الاقتصاد الوطني الذي لا يقوم إلا على تحقيق ثورة حقيقية في الحياة الريفية أو ما يسمى بالثورة الزراعية التي تعد مهمة والتي تتمحور حول ثلاث نقاط الإصلاح الزراعي، التطهير الزراعي والمحافظة على الثروة العقارية وهذه النقاط تتلخص أساسا فيما يلي [52]ص66:

مبدأ الأرض لمن يفلحها.

المنع الفوري لبيع الأراضي ووسائل الإنتاج الفلاحي.

تحديد الملكية وما زاد عن العدد المحدد.

منح الأراضي المستعادة مجانا للفلاحين اللذين ينظمون في تعاونيات.

تكوين مزارع الدولة وإلغاء ديون الفلاحين والخماسة.

المساعدة المالية والمادية من طرف الدولة.

المحافظة على الثروة العقارية باستصلاح الأراضي والتشجير وتوسيع الأراضي الخصبة.

هذه الخطوط العريضة للسياسة التنموية ما بعد الاستقلال والتي سطرها ميثاق طرابلس قد واجهت حقائق واقعية أمام الوضع المزري الذي خرجت منه الجزائر، فثمن الاستقلال كان غاليا جدا فأكثر من مليون ونصف مليون شهيد، وأكثر من 300.000 مكافح حاربوا في الجبال، وما يقرب من 3 ملايين من المجمعين أخرجوا من ديارهم وقراهم لتجمعهم داخل مراكز أقيمت لهذا الغرض والتي تشبه المحتشدات، و400.000 من المعتقلين والموقوفين، و300.000 من اللاجئين خاصة في تونس والمغرب، و700.000 من المهاجرين من الأرياف نحو المدن، إذن كل هذه الظروف جعلت

برنامج طرابلس يؤكد على أن خروج الجزائر من هذه الوضعية المزرية لن يكون سهلا والثمن سيكون غالبا أيضا [52]ص65.

2.1.3. السياسة التنموية من خلال ميثاق الجزائر

في الفترة الممتدة من16 إلى21 أفريل1964 وفي قاعة سينما إفريقيا عقدت جبهة التحرير الوطني أول مؤتمر لها الذي صادق على الميثاق والذي دعا إلى تعميق شبه طوباوي لإنجاز التنمية اعتمادا على ثورة اجتماعية يقودها العمال [53]ص23.

ويؤكد الميثاق على أن النظام الرأسمالي يجرد الإنسان من جوهره الأساسي ليصبح مجرد كم سلبي في الاقتصاد، وبالاستغلال الفاحش للعمال وانحصار وسائل الإنتاج بأيدي طبقة معينة تستخدم فائض القيمة لفائدة خاصة ومن ثم فهو نظام مرفوض مردود في الجزائر وعليه فالفترة الانتقالية التي تعيشها البلاد والتي يهيأ فيها النظام السياسي للمجتمع الدخول في الاشتراكية على أساس إلغاء استغلال الإنسان لأخيه الإنسان أيضا على أساس قواعد مادية واجتماعية، الغاية منها إنماء القوى المنتجة إنماء سريعا وتحرير النشاط الخلاق للعمال وأن الاستغلال الاقتصادي وإنهاء العلاقات الاستعمارية وتعويضه بالثورة الزراعية واشتراكية كل إنتاج كفيل بالقضاء على الفوضى.

إذن في هذا الإطار الأيديولوجي الذي منطلقه الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية وتحقيق هذه الأخيرة على أساس قواعد مادية تجسدها المهام الاقتصادية التي سطرت في هذا المؤتمر وقبل توضيح الخطوط العريضة للتنمية الاقتصادية التي أوجبتها السلطة الثورية في هذا المؤتمر سيتعرض إلى الوضع الاقتصادي الجزائري غداة الاستقلال، ولقد وصف الميثاق هذا الوضع بأن المستعمر الفرنسي قد طبع الاقتصاد الجزائري بطابعين خلال احتلاله الطويل لبلادنا وهما قطاع متطور تابع وقطاع متخلف لا يلبي الحاجيات الضرورية وقد تميز بما يلي:

- تكيفه للاقتصاد الفرنسي، بحيث يكون تابعا له وجعله يخضع لامتيازات خاصة بالمستعمرين المحتلين ونتج عن هذا الاستعمار المباشر، تخلف وانهيار اقتصادي.

- ثقل وزن الزراعة في الاقتصاد الوطني 70% من السكان العاملين، ضعف التصنيع.

- ثنائية اقتصادية وهي أبرز نتيجة للهيكلة الاقتصادية التي فرضها الاستعمار على بلادنا وتتميز هذه الثنائية في التعايش بين نظامين أحدهما متطور والآخر متخلف.

- اقتصاد تابع بحكم الاحتلال الطويل وأن الاقتصاد السياسي لا يؤدي مباشرة إلى زوال هذه السيطرة.

- اقتصاد ضعيف ويتمثل هذا الضعف في هيكل المبادلات الخارجية في العلاقات المالية وفي ميراث إدارة ثقيلة غير ملائمة غداة الاستقلال بحيث أن 80% من التجارة الخارجية مع فرنسا وصادرات الجزائر مع فرنسا تتضمن عددا محدودا من المنتجات منها البترول ويمثل 45% والخمور وتكون 28% والحديد بينما الواردات التي تشترى من فرنسا تشمل جل حاجيات الجزائر.

وانتهى الميثاق بعد عرضه لكثير من السلبيات التي بدأت تتجلى معالمها في كل القطاعات الحساسة والهامة إلى خاتمة يقول فيها بأن الجزائر غداة الاستعمار حالة توصف بالتخلف الاقتصادي الواضح، ونقص مناصب العمل وكثرة البطالة وعدد كبير من السكان يعملون في الفلاحة، وانتشار الأمية وشدو الارتباط بالمستعمر السابق اقتصاديا وزيادة على ذلك نسبة البطالة بسبب توقف بعض المؤسسات عن نشاطها مما خلق أوضاعا تسمى بالكساد الاقتصادي وهذه الأوضاع أوجبت على السلطة الثورية ما يلي:

إعادة تنشيط المؤسسات المهملة.

الإسراع في تكوين الإطارات الجزائرية والبحث عن إعانة تقنية أجنبية.

إزالة التفاوت الجهوي تدريجيا.

التنوع في التبادل.

تخصيص نصيب وافر من مدخولاتنا لتحسين حالة المعوزين.

تشجيع الاستثمار الإنتاجي قدر المستطاع.

3.1.3. السياسة التنموية بعد أحداث 19جوان1965

بعد ثلاث سنوات من استرداد السيادة الوطنية، وفي خطاب له أمام الشعب أكد الرئيس الراحل هواري بومدين على أن مجلس الثورة سيعكف حالما تستتب الأمور على تنظيم اقتصاد البلاد وإخراجه من الفوضى التي كان يتخبط فيها، والحالة الاقتصادية المتدهورة، وهذه الأهداف لا يمكن أن تتحقق إلا بنبذ الخطب الجوفاء وارتجال الوسائل وباختيار السير الواضحة والمفهومة من الجميع.

وهناك من يعتبر أن تاريخ 19جوان1965 هي البداية لتوضيح المعالم الحقيقية للتفكير الحقيقي في اختيار النظام الاقتصادي الذي يبنى على ثلاث أسس [54]ص320:

بناء اقتصادي اشتراكي.

الاعتماد على سياسة التأمين.

الاعتماد على سياسة التخطيط.

تشكيل الشركات الوطنية.

وقد توجت هذه المرحلة 65 إلى 1976 قي نهاية المطاف بصدور الميثاق الوطني 1976 التي تتجلى فيه المعالم الرئيسية للسياسة التنموية للجزائر.

4.1.3. السياسة التنموية من خلال الميثاق الوطني

يعتبر الميثاق الوطني بمثابة تركيب لمختلف الخطوط العريضة للمشروع التنموي في مختلف الوثائق الرسمية للجزائر ما قبل وما بعد الاستقلال، وهذا النص يؤكد ويدعم الاختيارات التنموية القائمة على التصنيع "أن دعم الاستقلال وبناء الاشتراكية وإرادة التنمية الاقتصادية تتكلم أكثر مجرد انتهاج سياسة تصنيعية جريئة بل تقتضي القيام بثورة صناعية حقيقية، لأن التصنيع في الجزائر له مدلولا وأبعاد ثورية يجعل ضمن تحويل علاقات الإنتاج الناتجة عن الاختيار الاشتراكي، التغير العميق للإنسان وإعادة تشكيل المجتمع في نفس الوقت الذي يعمل فيه على تغيير ملامح البلاد [55]ص116.

إذن فالتصنيع حسب الميثاق له وظيفة بيداغوجية أكثر منها إنتاجية فعلية أن يقوم بعملية التنشئة الاجتماعية بتوفير الشعور بالمسؤولية لدى العمال وإحداث تغييرات عميقة في عقلية الإطارات والعمال والفلاحين وكل أفراد الشعب فيما تؤدي إليه من رفع للمستوى العام من الناحيتين العلمية والتكنولوجية وما تستلزمه من تفتح على الطرق العصرية في العمل والتنظيم.

لقد اعتمدت الجزائر في سياستها التنموية على:

1.4.1.3. سياسة التخطيط

يعتبر التخطيط وسيلة التنمية حسبما يؤكد الميثاق "إن التخطيط ينبثق مباشرة من الاختيار الاشتراكي، ففي الاقتصاد الليبرالي يشكل البحث عن الربح والرفعة إلى الحد الأقصى حافزا للنشاط الاقتصادي والمحرك الأساسي للنمو في آن واحد، أما الاقتصاد لاشتراكي فهو يقتضي على العكس من ذلك تدخل السلطة السياسية من خلال التخطيط الوطني لتوجيه العمال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية [55]ص207.

كما يتطلب التخطيط جهدا كبيرا في التفكير والاستنباط، لاكتشاف واستمرار الإمكانيات الجديدة وجعل الوسائل المستخدمة أكثر فعالية وأوسع أثر والاحتياط للصعاب وتجنب المخاطر وتأمين نجاح العمل في نهاية الأمر[55]ص209.

2.4.1.3. تأسيس القطاع العام

لقد عمدت الكثير من البلدان بما فيها الجزائر إلى نقل مسؤولية تنمية وإدارة اقتصادها إلى القطاع العام ممثلا في المؤسسات العامة وهي تمثل في الواقع مساهمة الحكومة في التنمية الاقتصادية عوضا عن الاقتصار على تقديم الإرشادات فقط كما يعكس تدخل الحكومة المباشرة في الأعمال، والسبب الرئيسي لظهور القطاع العام هو حتى يمكن للحكومة تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي كثيرا ما تتعارض مع مصالح القطاع الخاص [56]ص39. وهذا ما يتطلب أن تكون جميع النشاطات الاقتصادية للإنتاج والتوزيع مسيرة من قبل القطاع العام كممثل لها.

والمؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة لا يحق للمسؤولين عنها التصرف فيها كيفما شاءوا ولا يحق لهم بيعها أو إغلاقها إلا إذا وافقت الدولة على ذلك، والأشخاص الذين ينوبون عن الحكومة في تسيير المؤسسات العامة مسؤولون عن أعمالهم هذه تجاه الدولة وفقا للقوانين العامة للدولة.

وتتصف المؤسسات العامة في النظام الاشتراكي في كثير من الأحيان بالضخامة والمركزية مما عوا البعض بتسميتها بالمؤسسة المحتكرة غير أن الهدف المستوفى من وجود المؤسسات العامة يختلف عنه في المؤسسات الرأسمالية، فأسباب الاحتكار في النظام الرأسمالي هو السيطرة على الأسواق من أجل تحقيق أكبر ما يمكن من الأرباح، أما أسباب الاحتكار في المؤسسات الاشتراكية هو وقورات الحجم التي لا تتحقق إلا إذا كانت المؤسسة ذي حجم كبير، كما أن المؤسسة الرأسمالية المحتكرة تحاول تحقيق مصالحها حتى وإن تعارض ذلك مع المصلحة العامة.

3.4.1.3. التكنولوجيا المتقدمة

إن طبيعة ونوعية الصناعة المعتمدة عليها في الخطة التنموية قد دفع بالدولة إلى الاعتماد على التكنولوجيا المتقدمة كما يؤكده نص الميثاق "إن إرادة التصنيع الشامل والمكثف تسمح بتطوير الاقتصاد الوطني وتنويعه وهذا عن طريق استخدام تقنيات متطورة سواء بالنسبة لإنتاج أو بالنسبة للتسيير [55]ص210.

حتى لا يكون اقتناء التكنولوجيا المتطورة قيد من قيود الذي تستلزمه التبعية للخارج فقد أكد الميثاق على ضرورة النهوض والعمل من أجل الارتقاء بالبحث العلمي في الجزائر وخاصة توجيه

هذا البحث إلى أن يأخذ بعين الاعتبار القضايا المحسوسة الخاصة بالبلاد ليساهم في توسيع ودعم قدرة البلاد التكنولوجية والتخفيض من سنة تبعيتها إلى الخارج [55]ص223.

لكن الميثاق ورغم تأكيده على الاختيار المتبع في السياسة التنموية والمتمثلة في الصناعة الثقيلة وما تستلزمه هذه الأخيرة من حسن التخطيط وإتباع التكنولوجية المتطورة، إلى أنه يقر ضمنيا بالصعوبات التي ستتعرض إليها الخطة التنموية في المدى القريب والبعيد وهي الصعوبات التي أشار إليها المنظر للسياسة التصنيعية في الجزائر دوبرنيس Debernis الذي يرى أن نقل التكنولوجية من البلدان المتقدمة في هذا الميدان أي الميدان الصناعي رغم بعض الآثار السيئة التي يمكن أن تظهر في المرحلة الأولى مثل عدم حل مشكل البطالة، الارتباط بالسوق العالمي الرأسمالي في ميدان التصميم الهندسي والانعكاسات السلبية على الزراعة وإمكانية التبعية للرأسمال العالمي على مستوى تمويل هذه التجهيزات [57]ص207.

غير أنه لم يجد دوبرنيس خيار آخر للجزائر غير هذا الخيار رغم كل السلبيات التي ظهرت فعلا في الواقع، فالجزائر في الواقع حاولت صنع العربة قبل الحصان، فالعامل الجزائري لم تكن لديه التجربة والخبرة الكافية في هذا الميدان وخاصة في قدرته على التحكم في التكنولوجيا المتطورة إلا أن الميثاق رأى أنه يمكن أن نستدرك الأمر عن طريق التكوين المهني والتجربة، فالمعلومات حسب الميثاق دائما والتجارب التي اكتسبها عدد كبير من الإطارات والفنيين ستساعد أكثر فأكثر على توفير الظروف المطلوبة التي تجعل من قضية اكتساب التكنولوجيا عملية داخلية تؤدي إلى الإبداع التكنولوجي [55]ص222.

2.3. التغيرات الحاصلة على مستوى القطاع الزراعي

تعتبر الزراعة الحجر الأساسي للاقتصاد الوطني منذ القدم، حيث استغلت الأراضي الجزائرية الصالحة للزراعة من طرف المستعمرين الفرنسيين أثناء الاحتلال، فكانت كل ثرواتها تستغل لصالح المستعمر الفرنسي، إلى أن حصلت الجزائر على استقلالها، فكانت أول ما اهتمت به في مجال الاقتصاد الوطني، هو العمل على النهوض بتدعيم قطاع الزراعة وتطويره، وهذا باعتباره العمود الفقري الذي تقوم عليه كل عمليات الإنتاج والتصنيع في مجال الاستهلاك الغذائي وبالتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي للمواطنين، وزيادة على هذا تحسين الوضعية الاجتماعية بامتصاصها عدد معتبر من اليد العاملة، ومن أجل تحقيق تطوير القطاع الفلاحي بعد الاستقلال عمدت الدولة على إعلان الثورة الزراعية في نوفمبر1971.

1.2.3. الثورة الزراعية

لقد عان أغلب الفلاحين الجزائريين، والمتمثلين في حوالي ثلثي مجموع السكان، من الحرمان والتهميش الطويل عن حقوقهم في ملكية الأراضي وهذا قبل وبعد الاستقلال، حيث شكل عدد الفلاحون الصغار أي الذين يملكون 10 هكتارات فأقل نسبة 72 % من الفلاحين الجزائريين غير أنهم كانوا يملكون 6،22 % من مجموع الأراضي، بينما كان البرجوازيون الريفيين ـ الذين يملكون 50 هكتار فأكثر ـ يملكون 6،26 % من مجموع الأراضي، رغم أنها كانت تمثل 6،2 % من مجموع المالكين، أما الفلاحين المتوسطين ـ والذي يبلغ عددهم حوالي 150.000 مزارعا ـ يملكون قطع أراضي تتراوح مساحتها بين 10 و50 هكتار، كانوا يملكون أكثر من 50 % من الأراضي.

وبالتالي بسبب وجود تلك الفوارق العميقة في ملكية الأراضي، أعلنت الثورة الزراعية من طرف الدولة في 08 نوفمبر1971 تحت شعار "الأرض لمن يخدمها" وقد ورد في ميثاق الثورة الزراعية بأن 10 هكتارات كافية لاستخدام شخص وتغذية عائلة بصفة بسيطة. وعليه فإن هناك 425.000 مستغلا أي ما يعادل 72 % من المستغلين وعائلاتهم يعيشون بأقل من مستوى الحد الأدنى من المعيشة، كما أن أكثر من نصفهم ملزم بإيجاد مورد تكميلي لمعيشته، سواء كان كعامل موسمي أو عامل في ورشة أو يسعى للهجرة، فالمزارعون اللذين يملكون المساحات الكافية لا يشكلون إلا أقلية ذات امتياز بالنسبة لمجموع الفلاحين المحرومين.

لا شك بأن التغيير الذي أحدثته الثورة الزراعية هام جدا في حياة المجتمع الريفي الجزائري، حيث أقيمت قرى اشتراكية جمع فيها الفلاحون الذين ليست لهم أراضي، تتوفر فيها جميع المرافق الاجتماعية من أجل تحسين ظروف السكن في المناطق الريفية وتوفير خدماتهم الاجتماعية كالتعليم والصحة [58]ص135.

وبذلك فإن الثورة الزراعية قد خلقت أسلوب جديد في حياة المجتمع الريفي، يقوم على سياسة المشاركة في السكن والعمل بشكل منظم ومتساوي، يضمن للجميع حياة متكافئة، غير أنه لا يمكن حصر المجتمع الريفي في الحياة الجديدة التي فرضتها الثورة الزراعية، فهناك الكثير من الفلاحين الذين لم يستفيدوا من هذه المحاولة وبقوا على أسلوب حياتهم التقليدية الأولى، كما أن الثورة الزراعية لم تكن إلا حلا جزئيا لمشاكل المناطق الريفية.

2.2.3. إسناد القطاع الزراعي بهياكل متخصصة ولا مركزية

إن تطبيق الجزائر للثورة الزراعية سنة 1971 وإقدامها على ممارسة أسلوب التسيير الاشتراكي في عمل الإنتاج، كان قد ألزم عليها القيام من جهة أخرى بتطبيق السياسة الموافقة لتدعيم

هذه التغيرات الاجتماعية وهو عبارة عن عمل سياسي واقتصادي في نفس الوقت، يهدف إلى تفادي اختناق التنظيمات الجديدة أو تناقضها مع الأوضاع الجديدة وقد تمثلت هذه السياسة في خلق هياكل إسناد للدولة في المجالات الضرورية، وما يميز هذه السياسة هو اتجاهها المستمر نحو تطبيق اللامركزية، ويمكن تقسيم مراحل تطبيقها إلى أربع وهي كالتالي:

1. 1963- 1966 إنشاء الديوان القومي للإصلاح الزراعي.
2. مرحلة ما بعد سنة 1966 إنشاء المديريات الفلاحية الولائية.
3. مرحلة 1969 إنشاء هياكل فلاحية متخصصة.
4. مرحلة سنة 1974 إنشاء هياكل قاعدية لتدعيم الثورة الزراعية [59]ص104.

ويتمثل دور الديوان القومي للإصلاح الزراعي في إعادة تنظيم المزارع الشاغرة وفق أسلوب التسيير الذاتي، وإسناد هذه المزارع الجديدة من ناحية التوجيه الفني والتمويل والتسويق، وبذلك استطاع هذا الهيكل أن يعطي نتائج إيجابية لأنه أعاد تسيير المزارع المؤممة وأنقص من الخسائر المادية التي دبرها المستعمر الفرنسي قبل خروجه من الجزائر.

رغم ذلك لم يكن هذا التنظيم كافيا لتطوير الزراعة الجزائرية لأن ذلك يستلزم إنشاء هياكل متخصصة، فظهرت بعد ذلك المرحلة الثالثة 1969 والتي تم فيها إنشاء هياكل متخصصة منذ 03 أفريل من نفس السنة، والتي تمثلت بصفة خاصة في إنشاء الديوان القومي للعتاد الفلاحي، والديوان القومي للعلف، والديوان القومي لأغذية الأغنام، والديوان القومي للخضر والفواكه.

إن إنشاء هذه الهياكل للإسناد الزراعي بهذه الأشكال المختلفة تميز بطابع التسيير اللامركزي لتفادي المشاكل التي يمكن أن تحدث عن المركزية كالبيروقراطية والتي من شأنها أن تشجع التيار الرأسمالي المناهض للتنظيم الاقتصادي الاشتراكي، الذي اختارته الجزائر بعد الاستقلال من أجل تحسين الأوضاع الاجتماعية والرفع من المستوى المعيشي للأفراد [59]ص106.

واستكمالا للمجهودات المبذولة من طرف الدولة، لهدف رفع المنتوج الزراعي وتطويره، ظهر ابتداء من سنة 1974 إنشاء التعاونيات الفلاحية، إلى أن صدر سنة1987 قانون جديد يستدعي تقسيم هذه الأراضي الفلاحية على مجموعة الفلاحين الذين لهم أسبقية العمل والخبرة الزراعية، وإعطائهم الحرية الزراعية في اختيار الأعضاء المشاركين في هذه القطع للأراضي الزراعية وكذا تدعيمهم من طرف الدولة بوسائل العمل كالعتاد الفلاحي والمواد الكمياوية والأسمدة عن طريق القروض التي يتم تسديدها بعد جني المحاصيل الزراعية لهذه المجموعات المشاركة.

3.2.3. التقسيم الجديد للتعاونيات الفلاحية

لقد تم تقسيم التعاونيات الفلاحية إلى مجموعات صغيرة، يترأسها أشخاص تولى لهم مسؤولية ربط العلاقات بين مؤسسات الدولة وبين تلك المجموعات الشعبية التي تحولت من عاملين أجراء إلى مؤسسة اقتصادية قائمة بحد ذاتها، ولقد استطاعت هذه المحاولة أن تحقق نتائج إيجابية بطريقة سريعة ومجدية، بفضل ذلك أصبح من الممكن وجود التنافس الاقتصادي بين هذه المؤسسات الشعبية وبين الممتلكات الفردية التي يمتلكها ملاك الأراضي [60]ص40.

وفي نفس الأهداف المرسومة لرفع المستوى المعيشي وتحسين الإصلاح الزراعي، تواصل الخطة الخماسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام 1985- 1989 في ملامحها الرئيسية الرامية إلى رفع المردود واستغلال أكثر فعالية للقدرة الإنتاجية المتوفرة، وإلى التعجيل في المجمع الاقتصادي عن طريق تطوير الصلات داخل الفروع، والاعتماد على السوق الجزائرية والقضاء على تخلف الزراعة والهياكل الإرتكازية الاقتصادية والاجتماعية وإلى زيادة عدد أماكن العمل الجديدة، ولوحظ تغيير هام في السياسية الاستثمارية لصالح الزراعة.

إن الهدف الرئيسي لبرنامج التنمية الزراعية هو الاستجابة لحاجات البلد من المواد الغذائية مع الاحتفاظ بمكانة الصادرات الجزائرية في الأسواق الخارجية، وتحسين فرص التشغيل والدخل، ويهدف البرنامج أساسا إلى تعزيز إمكانية الإنتاج وتوسيعها وتوفير الشروط التقنية للتنمية الزراعية.

لا شك أن التغيرات التي حدثت على الإصلاح الزراعي للجزائر ما بعد الاستقلال، كان لها تأثير عميق على الحياة الاجتماعية لسكان الريف ويمكننا القول أن مظاهر هذا التغير تبدوا واضحة على الأسرة التقليدية حيث أنه تقلصت العائلة الممتدة بعد الإصلاحات الزراعية التي اعتمدت في الجزائر، وبعد ظهور القرى الاشتراكية، حيث أنه انتقلت إلى عائلات زواجية التي تستقل بمنزل فردي وتشارك بشكل فردي في العمل داخل تعاونيات وبذلك يحدث ما يسمى بالانقسام البنائي داخل النمط الأسري.

3.3. التغيرات الحاصلة على مستوى القطاع الصناعي

تمثل الصناعة عاملا مهما من عوامل النهوض الاقتصادي والتنمية نظرا لما تحققه من ثروات طائلة عن طريق الزيادة في الإنتاج والارتفاع في المستوى المعيشي للأفراد، وبذلك عملت الجزائر منذ الاستقلال على الاهتمام بهذا القطاع، باقتراح بعض البرامج الاقتصادية واستنادا على بعض المواثيق الوطنية الصادرة عن رئاسة الجمهورية الجزائرية المستقلة، فإن الدولة اهتمت بالتنمية الاقتصادية الحقيقة، وهذا بالاعتماد على الصناعة الثقيلة التي اعتبرت الوسيلة الناجحة

للنهوض بالاقتصاد الوطني وتنمية كافة المجالات وكذا تحسين المستوى المادي والاجتماعي للأفراد، غير أن النهوض بالتنمية الاقتصادية يستلزم تخطيط شامل لإمكانيات الاقتصاد الوطني، ولكن من الملاحظ أن الظروف التي انطلقت فيها العملية التصنيعية لم تكن مهيأة لتستقبل هذا البناء الغريب عن المجتمع الجزائري والمتمثل في المصنع، وما تحمله من طرق وعلاقات جديدة على الذين يستوجب أن تتعامل معهم، وفي هذا الإطار نجد الميثاق الوطني يبرر هذه السلبية، في أن التصور الذي يحاول إقناع شعوب العالم الثالث على أنه يجب انتظار توفر الشروط الملائمة للصناعة وتطور الإنسان والوسط إلى الحد الذي يجعلهما مهيأين للدخول في العهد الصناعي إنما هو تصور للدوائر الرأسمالية. لكن الثورة الصناعية قادرة على تقديم الصناعة على إعداد البيئة المناسبة [55]ص119. لكن بين التحدي الذي رفعته السلطة والمعطيات الموجودة في الميدان فرق شاسع، تؤكده المعطيات الإحصائية التي تدل على الصعوبات الجمة التي تلقتها الدولة في إنجاز هذه المشاريع الضخمة المقررة في المخططات المتعددة التي تبنتها الدولة في مسارها التنموي.

1.3.3. الاستقلال الاقتصادي وتأميم المحروقات

من أجل تحقيق تنمية اقتصادية سريعة داخل البلاد، قررت الحكومة الجزائرية في سنة 1966 تأميم 96 مؤسسة صناعية مملوكة من طرف رجال أعمال فرنسيين، زيادة على تأميم البنوك وشركات التأمين واستمرت بعد ذلك في سنة 1968 في تأميم الصناعة الخاصة الأجنبية والمتعلقة بكل الشركات التي تبيع منتوجات البترول والغاز، وعليه فقد كانت شركة سوناطراك الشركة الوحيدة المحتكرة لكامل منتجات البترول والغاز، وبذلك أصبحت الدولة تسيطر على 80 % من القطاع الصناعي [58]ص127.

واتباعا على الهدف الذي سطرته الدولة حول الاعتماد على التصنيع بخلق قاعد للصناعة الثقيلة، وحسب ما جاء في الميثاق الوطني لسنة 1976 بأنه يجب على الثورة الصناعية، وضع الأسس لصناعة رئيسية قادرة في حد ذاتها على خلق صناعات جديدة، وبذلك خصصت الدولة المخططات الثلاث، الثلاثي الأول 1967- 1969 والرباعي الأول 1970- 1973 والرباعي الثاني 1974- 1977 قروضا هامة لدعم القطاع الصناعي وتطويره وقد بلغت هذه القروض في 31 ديسمبر 1978 مقدارا إجماليا يبلغ 247 مليار دينار جزائري في مجموع إجمالي المبلغ 453 مليار دينار جزائري، أي أنه خصص للقطاع الصناعي 5،64 % من المبالغ الإجمالية للاستثمار [61]ص123. وقد أثارت هذه الزيادة في القطاع الصناعي مشاكل عديدة أدت إلى عدم إنجاز المشاريع المخططة، والسبب يعود إلى نقص الموارد اللازمة لتصميم وتنفيذ مشاريع الاستثمار ونقص في الدراية التامة لاختيار التكنولوجية المناسبة لتنفيذ مثل هذه المشاريع [62]ص135. فلقد

كانت التكنولوجية المناسبة لتنفيذ مثل هذه المشاريع المتقدمة عن طريق إبرام عقود مع الدولة المبتكرة لهذه التكنولوجية وهي العقود التي تعرف ب "المفتاح في اليد" و "عقود المنتوج في اليد".

نلاحظ من خلال عقود التجهيزات الصناعية التي أبرمتها الدولة من سنة 1962- إلى جويلية 1975 ازديادا في العقود الخاصة بإنشاء الوحدات الصناعية؛ وهذا بمعدل 700 مليون فرنك فرنسي سنويا من سنة 1962- إلى 1966، و2000 مليون فرنك فرنسي كل سنة أثناء الخطة الثلاثية الأولى 1967- 1969، و3400 مليون فرنك فرنسي أثناء الخطة الرباعية الأولى، وبمقدار 16000 مليون فرنك فرنسي كل سنة ابتداء من 1974 وفي فترة الثمانية عشر شهرا بين جانفي 1974 وجوان 1975 كان حجم العقود يساوي حجم العقود خلال العشر سنوات الماضية [62]ص137.

2.3.3. الإصلاحات الاقتصادية من بداية الثمانينات

إن المرحلة التي امتدت بين المخطط الثلاثي الأول والرباعي الثاني لم تكلل بالنتائج المرجوة منها ولم تصل إلى القفزة النوعية التي أرادتها السلطة للمجتمع الجزائري ونتيجة لهذا كله نلاحظ بداية مرحلة جديدة من مراحل التصنيع في الجزائر وهي مرحلة الثمانينات والتي تنطلق بتقييم مرحلة السبعينات وينطلق هذا الجرد من ملاحظة مزدوجة في نفس الوقت اجتماعية واقتصادية، إذ أنه يشير من جهة إلى ظهور مطالب واضطرابات اجتماعية مقلقة، زيادة على ذلك البطىء النسبي لنموا الإنتاج وثقل المديونية الخارجية [63]ص469.

1.2.3.3. المخطط الخماسي الأول 1980- 1984

لقد جاء هذا المخطط محولة لتصليح بعض الأمور المتردية في الصناعة الجزائرية، وقد بدأ بوضع مجموعة من الملاحظات حول القطاع الصناعي، وهو يؤكد أن القطاع خلال الفترة المنصرمة ضم أكبر جزء من الثروات المالية والمادية والبشرية للدولة غير أن هذا القطاع لم يتحكم جيدا في جهاز الإنتاج وتتوفر لديه وسائل قليلة لاختيار وتحقيق استثماراته ولا يزال يستعين كثيرا بالمساعدة التقنية الأجنبية [64]ص300. ومن جهة أخرى يؤكد هذا المخطط على الاختلالات الجهوية التي أدى إليها التصنيع بسبب تمركزه أساسا بشمال البلاد [65]ص737.

وعليه فقد أكد المخطط أن تسيير التنمية الصناعية للعشرية القادمة لا يمكن تصوره دون أن يوجد تقدم العمل في المخطط نحو الحد من أوجه التوتر والعودة إلى الوضع الصحيح للصناعة في الاقتصاد وتهيئة الوسائل الوطنية التي ستكلف بالتنمية اللاحقة للقطاع وعليه فإن هذه الفترة شهدت مجموعة من الإجراءات [61]ص125. أهمها:

إلغاء عدد من كبريات المشاريع المشكوك في مردودها الاقتصادي.

القضاء على ما لم ينجز من المخصصات والتي كانت تقدر بنسبة 7،92 % مليار دينار حتى نهاية سنة 1979.

إزالة التفاوتات التي تميز بها الإنتاج، وهذا بتطبيق برنامج الاستثمار وتحديد القدرة المتواجدة بمقدار 105 مليار دينار جزائري.

توضيح وبشكل أدق البرامج الجديدة التي تكتسب طابعا إلزاميا، وتدعيم وسائل الدراسة والإنجاز، وتعزيز التخطيط الوطني وكذا إعادة الهيكلة.

2.2.3.3. المخطط الخماسي الثاني 1985- 1989

لم يشهد المخطط الخماسي الثاني مشاريع جديدة، ولكن جاء لإتمام ما لم يتم إنجازه في المخطط الخماسي الأول إذ أنه من بين 2،174 مليار دج مخصصة للاستثمارات في القطاع الصناعي، نجد 9،62 مليار دج استفادت منها المشاريع التي كانت مبرمجة في المخطط الخماسي الأول والتي لم يتم إنجازها [65]ص747. أما النسبة العامة المخصصة للصناعة بما فيها المحروقات فتقدر بـ 6،31 % هذه النسبة هي في تدني بالنسبة لما كانت عليه في المخطط الخماسي الأول والتي قدرت بـ 5،38 %، هل هذا يعني أن الدولة تراجعت عن التصنيع ؟ وأجاب ميثاق 1986 على أنه لن يعيد النظر في الاختيارات الصناعية التي تم تبنيها، ولكن الشيء الذي حدث هو أن هناك عملية تقييم ومراجعة لعشريتي التشييد الاقتصادي.

ويضيف الميثاق في تقييمه لعشرتي التشييد الاقتصادي أن ضخامة البرامج الصناعية لم تكن تتناسب إطلاقا مع موارد البلاد فقد أدت إلى مضاعفة التبعية للخارج على ثلاث أصعدة؛ على الصعيد الاقتصادي بما تسبب فيه من انفتاح على الخارج وعلى الصعيد المالي بما تسبب فيه من استدانة كبيرة وعلى الصعيد البشري بما تولد عن ذلك من اللجوء المتكرر إلى المساعدة التقنية الأجنبية [66]ص249. وإضافة إلى ما قرره الميثاق من مؤشرات حمراء، أدت إلى زيادة الضغط على المجتمع والطبقة العاملة خاصة، والارتفاع في الأسعار أدى إلى الغليان في الأوساط الاجتماعية والذي كان نهايته أحداث أكتوبر1988.

وعلى هذا الأساس حاولت الدولة في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد أن تدخل إصلاحات شاملة والتي كان وراءها مجموعة من التقنوقراطيين ضد تيار الرئيس الراحل هواري بومدين والتي عملت خفية لإيجاد سياسة اقتصادية تعاكس تماما سياسة الصناعة المصنعة التي انتقدتها بشدة في سنوات السبعينات.

3.2.3.3. صندوق النقد الدولي

لقد عملت مجموعة من التقنوقراطيين، والتي كانت تدرس في فرنسا على يد جورج كورم وهو مستشار لبناني عرف باهتمامه في تحليل مشاكل العالم العربي، بتقديم مشروع مجتمع جديد يشمل على جملة من الإصلاحات التي تمس كل القطاعات، وقد عملت هذه المجموعة على كسب التأييد من طرف المؤسسات الحكومية والرأسمالية المتعددة المصالح الشروع فيما يسمى بالتحرير الاقتصادي الداخلي وهذا معناه اللجوء إلى المنظمات الخاصة في هذا المجال والحصول على يد المساعدة، وفعلا عملت هذه المجموعة قبل الوصول إلى الحكم على إقامة اتصالات مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في بداية 1987 واللذان اقترحا على الإصلاحيين مجموعة من المطالب مقابل تقديم يد العون، هذه المطالب تتمثل أساسا في تخفيض قيمة العملة الوطنية بـ 40 % للوصول إلى التوازن مع مستوى قيمة الدينار في السوق وتكييف القوانين التشريعية وفق ما تنص عليه قوانين صندوق النقد الدولي [67]ص24.

وبعد سنوات قبلت الحكومة الجزائرية هذا الاقتراح ودخلت بذلك مرحلة جديدة تتمثل في تحرير الاقتصاد الداخلي، ومع نهاية سنة 1987 تم تقديم أمام المجلس الشعبي الوطني جملة من المشاريع تخص القطاعات الصناعية والفلاحية والتجارية المصادق عليها.

وفعلا فقد أعلن رسميا الموافقة على هذه المشاريع في 12 جانفي 1988 والتي تنظم مجموعة من القوانين التي تعمل على إدخال بعض التعديلات في القطاعات السافة الذكر والتي تنظم استقلالية المؤسسات، جعل قانون التجارة في انسجام مع القوانين الجديدة.

4.2.3.3. إعادة الهيكلة

إن أول عملية لإعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية كان حيز التنفيذ بموجب المرسوم 80-242 الصادر في 04 أكتوبر 1980 [67]ص24. وتندرج هذه العملية ضمن عملية التحكم أكثر في الأدوات الإنتاجية الموجودة والبحث عن الفعالية في تسيير وتنظيم الجهاز التنظيمي والإنتاجى واستغلال عقلاني للطاقات الإنتاجية للمؤسسات الصناعية بهدف تحسين فعالية نتائج القطاع الصناعي.

إذن إعادة الهيكلة تهدف أولا إلى إرجاع للمؤسسات الصناعية وضيفتها الإنتاجية وهذا عن طريق مراقبة مالية صارمة تدخل كمقياس اقتصادي المردودية والإنجاز الفعلي للمشاريع، ومراقبة تقنية صارمة تسمح بسير أقل ثقل وأقل بيروقراطية للوحدات الاقتصادية، أما عن الأهداف الأساسية لهذه العملية فيحددها وزير التخطيط بـ "الوضوح في التسيير، والشفافية في التدفقات المالية وإضفاء

طابع المسؤولية الإنتاجية واللامركزية" وأما عن الإجراءات العملية التي تهيكل هذه العملية فهي تخصص المؤسسات العمومية عن طريق تبسيط مهامها، وهذا بالفصل بين وظائف الإنتاج والتوزيع والتنمية ويتم هذا عن طريق تقسيم المؤسسات الكبرى إلى وحدات ذات حجم صغير ومتوسط، وقد أدى هذا التقسيم إلى تقسيم 66 شركة وطنية من كبريات الشركات إلى 574 وحدة للإنتاج والتوزيع.

لقد أدى إعادة الهيكلة وتشتيت المؤسسات على مستوى القطر الوطني إلى صعوبة التحكم في تسييرها ومراقبتها، إضافة إلى هذا فإن أغلب هذه المؤسسات أنشأت بدون رصيد واضح، وبالتالي فهي معرضة للموت البطيء في هذا الوسط المجهول، ففي حين نجد أن أغلب المؤسسات العالمية الكبرى تسعى للاتحاد مثل ذلك الشركات الأوروبية، نجد أن الجزائر سعت إلى تجزئة مؤسساتها التي كانت تعتبر الركيزة الأساسية لاقتصادها الوطني.

فإعادة الهيكلة هذه التي تمت من دون استشارة المسيرين ولا ممثلي العمال[67]ص25، لا يمكن أن تعطي النتائج المرجوة منها لا على صعيد الإنتاج ولا على الصعيد المالي، فنمط التسيير القديم والبيروقراطي لم يتحول منه شيء، فتعدد مؤسسات الدولة لم يزد إلا تعقيدا للمشاكل.

وعلى كل حال فإن إعادة الهيكلة هي محاولة إخماد ما يعرف بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات رغم ما كان يقدمه الخطاب الرسمي عن عدم إعادة النظر في التسيير الاشتراكي للمؤسسات ولكنها كانت البداية للدخول في نمط اقتصادي جديد وهو الاقتصاد الحر.

5.2.3.3. استقلالية المؤسسات

إن مسألة استقلالية المؤسسات قد نوقشت منذ بداية سنة 1970 فالتقنوقراطيين المسيرين للمؤسسات العمومية والذي كان نفوذهم الاقتصادي يزداد يوما بعد يوم، كانوا يصطدمون مع البيروقراطية المركزية، ومع المخطط الخماسي الأول 1980- 1984 لوحظ بوادر تقبل السلطة واستعدادها لإعطاء مدراء المؤسسات نوع من الاستقلالية في التسيير، وقد تم الإعلان بصفة صريحة عن استقلالية المؤسسات في الدورة العامة لحزب جبهة التحرير الوطني في 21-22 ديسمبر1986، ووضعت الإجراءات اللازمة لتلقى المناعة القانونية في جانفي 1988 بمصادقة المجلس الشعبي الوطني، وقد حولت تسمية المؤسسة الوطنية الاشتراكية إلى المؤسسة العمومية الاقتصادية [67]ص27.

أما عن الأهداف من هذه الاستقلالية، فتتمثل أولا في رد شخصية وهوية المؤسسات العمومية، وجعلها تتكفل بطريقة مباشرة بشؤونها دون تدخل أي وصاية، ولها الحرية التامة في عملية التسيير واختيار الرجال أي لها أن تحدد بنفسها معايير الترقية دون الرجوع إلى الجهة الوصية أو

SGT الذي حل بحكم المرسوم 90 - 02 في 21 أفريل 1990، وهذا المنطق الجديد يبطل كل الامتيازات التي كانت تتمتع بها المؤسسة العمومية الاشتراكية، وقد تم تصنيف المؤسسات العمومية الوطنية إلى أربع فئات:

تتكون من مؤسسات ذات النشاط الصافي و الرأسمال الإيجابي، وتشمل هذه الفئة 67 مؤسسة التي أصبحت مؤسسة عمومية اقتصادية (EPE) منذ بداية سنة 1989.

وتشمل المؤسسات ذات النشاط الصافي و الرأسمال متداول سلبي، فهي تتمثل في المؤسسات الواعدة ولكن بشرط مساندتها ماليا وتشمل 59 مؤسسة والتي أصبحت (EPE) في27 مارس 1989.

والفئتين المتبقيتين تشمل المؤسسات التي تستوجب المراجعة قبل مرورها إلى نظام الاستقلالية، وبالارتفاع المفاجئ لأسعار البترول أثناء حرب الخليج فقد مولت الدولة الفئة الثالثة وبالتالي أصبحت 350 مؤسسة سنة 1994، وبقيت 22 مؤسسة محافظة على هيكلها الخاص، وهي تحت وصاية الدولة [67]ص29.

وفي الأخير ننوه أن هذه الخطوة تعتبر من بين الخطوات التي تؤدي إلى الانتقال من النظام الاشتراكي إلى النظام الليبرالي، وهذا بإلغاء دعامتين أساسيتين في النظام الاشتراكي، التسيير الاشتراكي للمؤسسات (GSE) والهيكل العام للعمال (SGT).

4.3. التحولات الديموغرافية للمجتمع الجزائري بعد الاستقلال

لقد عرف المجتمع الجزائري كمثيله من المجتمعات الأخرى تطورا ملحوظا على مستوى حركة نموه الديموغرافي، والتزايد المستمر لعدد الأشخاص، وقد أفادت مصادر عديدة مخصصة لمراقبة النمو الديموغرافي في الجزائر باستمرار، أنه يمكن حصره في فترتين زمنيتين، الأولى منذ مجاعة 1872 والأمراض المعدية والأوبئة الخطيرة لسنة 1920، أما الفترة الثانية فتخص الظروف السياسية والاجتماعية التي عاشها المجتمع الجزائري في نضاله وهذا بعد سنة 1954، فقد عرضت نتائج إحصاء 1954 الذي قامت به السلطات الفرنسية تطور الحجم الديموغرافي مقارنة بالفترات السابقة، فقد بلغ عدد السكان المسلمين في ذلك الإحصاء 8449336 [68]ص116. وقد تطور النمو السكاني على هذه الوتيرة رغم عدد الوفيات التي حدثت بسبب الحرب، فقد سجل في الإحصاء السكاني لسنة 1966، قيمة 12096000 [69]سلسلة294. غير أن حجم السكان تضاعف بحوالي مرتين حتى وصل إلى 22600957 [69]سلسلة 294. وقد فاق معدل النمو السكاني السنوي مستوى 03 %، ثم بدأ هذا المعدل في الانخفاض إلى أن بلغ نسبة 1,64 % سنة 1998.

ويمكننا أن نقسم تطور النمو السكاني في الجزائر بداية من 1954 إلى 1998 بأربع (04) مراحل.

1.4.3. المرحلة الأولى (1954- 1970)

تميزت هذه المرحلة بازدياد مستمر في معدل الولادات، حتى وصل إلى نسبة 50 في الألف سنة 1970، ونادرا ما يصل هذا المعدل إلى هذه النسبة، كما تميزت هذه الفترة بانخفاض في مستوى الوفيات، إذ قدر المعدل الخام للوفيات بـ 21 في الألف، كما قدر معدل النمو الطبيعي سنة 1970 بـ 3,32 % [70]ص41. ويعتبر هذا المعدل من أكبر معدلات النمو ارتفاعا في العالم.

2.4.3. المرحلة الثانية (1970- 1985)

بدأ معدل الولادات بعد سنة 1970 في الانخفاض، وفي نفس الوقت انخفضت نسبة الوفيات بوتيرة أسرع وبالتالي بقي النمو محافظا على مستواه، ويعود ذلك إلى التحسن في المستوى المعيشي والاقتصادي للجزائريين، واهتمام الحكومة الجزائرية بالأطفال والرعاية الصحية المجانية كفتح مراكز صحية كثيرة تولي الاهتمام بالسكان.

3.4.3. المرحلة الثالثة (1985- 1989)

إن أهم مميزات هذه الفترة هو الانخفاض المحسوس في عدد الولادات مع انخفاض في مستوى الوفيات ولكن بوتيرة أسرع، حيث قدر الانخفاض في كل من المعدل الخام للولادات والمعدل الخام للوفيات ما بين سنتي 1985 و1986 على الترتيب بـ 11,4 % و4,4 % وانخفض معدل النمو الطبيعي بمستوى ضعيف وقدر بـ 0,13 %، وهذا ما جعل بعض المحللين الديموغرافيين، يحتملون دخول الجزائر في المرحلة الثانية من الانتقال الديموغرافي بعد الاستقلال.

4.4.3. المرحلة الرابعة (1990- 1998)

تميزت هذه المرحلة بانخفاض شديد في مستوى الولادات، إذ انخفض معدل الولادات الخام من 30,94 في الألف سنة 1990 إلى 21,02 في الألف سنة 1998، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن برنامج التخطيط العائلي التي بادرت الجزائر في تطبيقه أعطى ثماره، كما تميزت هذه الفترة بثبات المعدل الخم للوفيات على مستواه إذ يقارب مقداره 6 في الألف، كما انخفض معدل النمو الطبيعي من 2,49 % سنة 1990 إلى 1,52 % سنة 1998.

5.3. التغير الثقافي للمجتمع الجزائري بعد الاستقلال

تتبع البلدان التي سلكت طريق التحويلات التقدمية سياسة ثقافية هادفة، وطويلة الأمد مرتبطة ارتباطا لا ينقص عم مجمل المهام الاقتصادية والاجتماعية المنجزة، ولا تختلف الجزائر كثيرا عن سياسة تلك البلدان في سبيل تحقيقها للأهداف المنشودة وراء اتباعها السياسة الثقافية وهي بالدرجة الأولى إثبات هوتها العربية الإسلامية، وقد جاء في المادة 19 من دستور الجزائر الأول "إن الثورة الثقافية تتوخى الأهداف التالية، تثبيت الأصالة الوطنية وإعانة التطور الثقافي ورفع مستوى التعليم والمعارف التقنية لدى الأمة وضمان النمو المناسب في الوعي الاجتماعي من اجل إجراء تحولات في البنى الاجتماعية البالية وغير العادية" وبهذا الصدد أعطت الجزائر منذ الاستقلال الأهمية الكبرى للتعليم باعتباره العامل الرئيسي في إعادة البناء الوطني.

1.5.3. التعليم

لقد صرح الرئيس الراحل هواري بومدين سنة 1969 "بأن واجب المدارس الجزائرية هو خلق رجل لتنمية البلاد التي هي في حاجة إلى الآلاف من الإطارات وهذا لأجل تنمية الفلاحة والصناعة، ولا يمكن هذا إلا عن طريق الثورة الثقافية". فحوالي 25 % من الميزانية لتلك السنة خصصت لقطاع التعليم، كما أن 12 % من المخطط الرباعي الأول وكذا 09 % من ميزانية المخطط الرباعي الثاني خصصت لحصة التعليم، وقد استفاد حوالي 73 % من نسبة الأطفال البالغين سن الدراسة مع العلم أنها كانت تقدر بـ 10 % قبل الاستقلال.

زيادة على ذلك كان في كل سنة يتكون الكثير من المعلمين الجزائريين، حتى أنه في سنة 1975 كان هناك أكثر من 95 % و65 % من الأساتذة المتوسطين والثانويين من الجزائريين، وأغلب الأساتذة المتعاونين كانوا من بلدان الشرق الأوسط [58]ص151.

كما أنه حصلت تغيرات عميقة في قطاع التعليم العالي، فقبل نيل الاستقلال كانت هناك جامعة وحيدة في الوطن ـ جامعة الجزائرـ أما في السبعينيات فقد اقترحت الجزائر فتح ثمانية مراكز جامعية ومعاهد التربية والاتصال والمتعددة التقنيات، وارتفع عدد الطلبة من 56600 طالب سنة 1962 إلى 90000 طالب سنة 1982، وبلغ عدد الطلبة في نفس السنة المذكورة بالمدارس المتعددة التقنيات 188000 طالب [71]ص73.

كما يتبين لنا من خلال الجدول التالي تقلص نسبة الأمية ما بعد الاستقلال إلى يومنا هذا:

الجدول رقم 01: نسبة الأفراد الغير متمدرسين من سن 10 فما فوق[69]سلسلة294.

السنة / الجنس	1966	1977	1987	1998
ذكور	% 62,30	% 84,20	% 30,75	% 23,65
إناث	% 85,40	% 74,30	% 56,66	% 40,27
المجموع	% 74,60	% 58,10	% 43,62	% 31,90

لقد انتقلت نسبة الأمية بين 1966 و1998 من 74 % إلى 31,90 % ويرجع هذا الانخفاض لنسبة الأميين إلى المجهودات المبذولة من طرف الدولة لتوفير المدارس والمراكز العلمية حسب تطورات النمو الديموغرافي المعروفة بين هاتين الفترتين من الزمن.

وزيادة على ذلك عرفت نسبة تطور عدد الأفراد المتمدرسين والمستفيدين من الإصلاحات الجديدة التي خصصت في مجال التعليم وتوفير المراكز المتخصصة للقضاء على الجهل والأمية كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: نسبة الأفراد المتمدرسين خلال الفترة 1966- 1998 بين سن 06 و14 سنة [69]سلسلة294.

السنة / الجنس	1966	1977	1987	1998
ذكور	% 56,80	% 80,80	% 87,95	% 85,20
إناث	% 36,90	% 59,60	% 71,56	% 80,73
المجموع	% 47,20	% 79,40	% 79,86	% 83,05

يمثل الجدول رقم 02 التطور الذي عرفته نسب المستفيدين من البرامج الاستثمارية في مجال التعليم حيث نلاحظ ارتفاع كبير مقارنة مع السنوات الأولى بعد الاستقلال.

كما انه أشارت نفس المصادر على وجود ارتفاع في نسبة المتمدرسين خلال الفترتين 1966 و1998 وهذا حسب التجمعات السكانية، المناطق الحضرية والشبه حضرية وفي المناطق الريفية والمنعزلة.

2.5.3. انتشار وسائل الإعلام بعد الاستقلال

عرفت الجزائر أثناء فترة الاستعمار، احتكار رهيب في مجال الإعلام والاتصال، حيث لم يكن يتسنى لها متابعة ما يجري حولها إلا عن طريق وسائل الإعلام الاستعمارية ولكن بعد الاستقلال عملت الدولة الجزائرية المستقلة على تطهير كل المخلفات الاستعمارية في المجتمع الجزائري، غير أن هذه المحولات كانت متواضعة لغياب المختصين، زيادة على قلة الرصيد والإنتاج الإعلامي الوطني وتبعا على ما نص عليه ميثاق الجزائر لسنة 1964 فقد اهتمت الجزائر ببناء مؤسسات إعلامية ترمي إلى التطلعات والتوجهات التي تناسب خصوصية المجتمع الجزائري.

وكذلك فقد توالت المخططات التنموية لقطاع الإعلام، وكانت الدولة في كل مرة تضاعف من جهودها للنهوض بهذا القطاع الحساس، وفيما يلي جدول يبين حصة الإعلام في المخططات التنموية من سنة 1970 إلى سنة 1989.

الجدول رقم 03: حصة الإعلام في المخططات التنموية من 1970 إلى 1989[72]ص147.

المخططات / المبالغ	المخطط الرباعي الأول70-73	المخطط الرباعي الثاني74-77	المخطط الخماسي الأول 80-84	المخطط الخماسي الثاني 85-89
المبلغ المخصص للإعلام بالدينار	153.182.000	905.504.000	1.985.000	1.400.000.000
نسبته لمجموع الاستثمارات	% 0,41	% 0,74	% 0,49	% 0,25

لقد تطور ميزانية الإعلام بتطور ميزانية الدولة، ونلاحظ أنها تضاعفت بين سنتي 1970 و1989 وانتقلت من 153.182.000 دج إلى 1.400.000.000 دج، كما هو موضح في الجدول أعلاه، فقد كانت سياسة التنمية تهدف إلى تسيير المجتمع بواسطة الدور الهام الذي يقوم به مجال الإعلام.

1.2.5.3. الإعلام المكتوب في الجزائر

لما أخذت الثورة الجزائرية طريقها المسلح نحو الاستقلال، تأسست جريدة المجاهد الناطق الرسمي لجبهة التحرير الوطني، والتي كانت تعتبر أيضا وسيلة للنضال من أجل الاستقلال الذي أحرزته الجزائر بعد كفاح طويل.

وبعد الاستقلال دخلت الصحافة المكتوبة الجزائرية من إعلام حربي إلى إعلام البناء والتشييد والتنمية، لتنظيم المجتمع تحت قيادة الحزب الواحد، والذي استمر طويلا بصبغته تلك إلى أن جاءت فترة نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، والتي تميزت بقطيعة نسبية مع الماضي ليبرز واقع المجتمع الجزائري تحت هيكلة جديدة، سمحت بها مختلف التحولات التي عرفتها الجزائر بعد مرور فترة حاسمة من تاريخها، ففي خضم التغيرات التي مست واقع المجتمع الجزائري بعد أحداث أكتوبر 1988، عرف هذا الأخير تدريجيا نشوء ظواهر لم يعهدها المجتمع الجزائري، وباتت واقعا معاشا عبر مختلف ميادين الحياة الاجتماعية. فكان دستور فبراير 1989 خير دليل على التغيرات التي مست المجتمع الجزائري، هذا الدستور الذي جاء بمضامين تعترف بالديمقراطية والتعددية وحرية الرأي والتعبير والفصل في السلطات، وعلى المستوى الإعلامي جاء قانون أفريل 1990 مكرسا لحرية الرأي والتعددية الإعلامية معلنا دخول الجزائر في عهد تعددي، وسط فضاء إعلامي جديد [73]ص74.

2.2.5.3. التلفزيون في الجزائر

يعتبر التلفزيون منعطفا هاما في حياة الفرد، لأنه يعمل على بناء العديد من العلاقات والروابط الاجتماعية، فهو يجمع الفرد مع أسرته في أوقات معينة، بالإضافة إلى أن الرصيد المعرفي أصبح اليوم مرتبطا بشكل وثيق مع التلفزيون الذي يعتبر أهم وسائل الإعلام في القرن العشرين، نظرا لما يتميز به من مزايا تشارك فيها وسائل الإعلام الأخرى [74]ص47.

استطاع التلفزيون أن يكون وسيلة تعليمية جديدة، وكهذا قام بإثراء المعلومات عند الأفراد في شتى المجالات مما ساعد على تنمية قدراتهم الفكرية، كذلك يهدف التلفزيون إلى تنوير الرأي العام،

وتبصير الجماعات على اختلاف مستواهم وتنوع اهتماماتهم وتعدد نشاطاتهم مما يهيئها لفهم شخصيتها وتفسير المواضيع التي تمس نواحي الحياة [75]ص78.

يعتبر التلفزيون في الجزائر من أكثر الوسائل انتشارا بالنسبة للوسائل الإعلامية المختلفة، حيث ظهرت نسبة انتشاره بـ 7,42 % بين فترتي 1967 و1980 وهذا مقارنة مع استعمال الراديو والذي كانت نسبته تقدر بـ 32,7 % واستعمال السيارة والتي قدرت نسبتها بـ 6,45 % وبقيت نسبة 18,15 % مقسومة على الأجهزة التثقيفية الأخرى التي تستعملها الأسرة [76]سلسلة184.

6.3. واقع الأزمة وأبعادها في المجتمع الجزائري

في الواقع ليس لأن التغير صعب، فإنه لا يجب أن نحاول التغير، لكنه يجب أن نقيس العقبات وخاصة الأهداف التي يجب أن تحدد بدقة وموضوعية، وفي إطار اقتراب تطوري بحيث نجد أن أحسن الأنساق ليس أكثرها منطقية ولكن أسرعها إلى تطوير المؤسسات داخل المجتمع، ومنه يمكن القول أن التغير يمكننا ملاحظته متنوعا لأنه يستعمل غالبا تقنيات تقليدية، هذه التي لا يمكن أن نقول عنها أنه يدعمها أو يتجاوزها [77]ص75/74.

في الواقع أن الأحداث التي وقعت في أكتوبر 1988 لم تكن وليدة الصدفة بل كانت تراكمات ومخلفات لعدة أزمات منها اقتصادية واجتماعية وثقافية، إذ لا يمكن أن يفرض التغير بقوانين ومراسيم من السلطات الحكومية. لأنه في الواقع كلما تجاوزت سرعة التغير قدرة الشعب على استيعاب هذه التغيرات وقعت هنا ردود أفعال للتخفيف من حدة هذه التغيرات والتخفيف من سرعتها.

هذا ما حدث في مجتمعنا، حيث أن الفرد الجزائري كان يعيش في جو يسوده الغموض ولذا نجده قد طالب بالتغير، فكانت أحداث أكتوبر1988 بمثابة خط انطلاقة نحو واقع وعهد جديد تسوده العدالة الاجتماعية، والتي طمح إليها الشعب الجزائري آنذاك. لكن من الملاحظ أنه في فترة ليست ببعيدة كانت الأجواء تبدو هادئة والواقع نجده مستقر. لكن تدهور الأوضاع فيما بعد، وهذا بفعل ردود أفعال وبروز عدة تشوهات في البناء الاجتماعي، مما أفرز لنا واقعا بدأ يفقد الكثير من مقوماته بما في ذلك القيم والمعايير الاجتماعية.

هذه الظاهرة التي حدثت لا تمثل في الواقع سوى المواجهة الخارجية لأسباب دفينة وعميقة في كيان المجتمع الجزائري، هذه الأسباب ترتبت إما عن تناقضات في القيم والمثل، وإما عن سوء فهم وتأويل خاطئ لها، وهذا لأنه لا يمكن اعتبار هذه القيم والمثل صالحة، طالما أن هناك ظواهر سلبية تتعلق بها، ويمكن أن تكون سببا في حدوث اختلافات في تأويلها مما يؤدي إلى تناقضات تولد أزمات اجتماعية.

لا بد من الإشارة هنا إلى أن الأزمات التي تهز المجتمع ما هي إلا ظواهر عرضية تعبر بصدق عن سر توافق وتجاوب هذه المجتمعات مع قيمها، ومبادئها، ومثلها، هذا ما يؤدي إلى اختلال العلاقات والروابط بين أفرادها. وما دام المجتمع أفراد تربط بينهم علاقات. فإن تدهور هذه العلاقات والروابط يعني تدهور المجتمع ككل، وعند هذا يصبح المجتمع مجرد جمهور من الأفراد لكل فرد منه تصوراته الخاصة وبالتالي يتعذر الاتفاق والتفاهم من أجل تحديد أدنى قاعدة للمجتمع.

ويقول الأستاذ رقيق علاء الدين أنه كنا نضن ولوقت غير قصير أن الأزمة، أزمة الوطن هي أزمة اقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو هي بكل بساطة مجموعة من الخطاء والهفوات وقعت متناثرة هنا وهناك. لكنه الشيء الخطير هو أن مسيرة الجزائر لم تتوقف ولم تتعطل بل انحرفت عن مسارها وأهدافها ومشروعها الحضاري. وكان لهذا الانحراف أثر سلبي على الجزائر وسياستها في الداخل والخارج. بل أكثر من ذلك فإن المكتسبات الكبيرة التي تحققت في السابق بدأت تتبدد في الثمانينات، كمرحلة شهدت انهيار خطير على صعيد المؤسسات الوطنية الكبرى التي طبعت الاقتصاد الجزائري بطابعها الخاص [78]ص8.

إن تاريخ الجزائر يشهد أنها حققت في فتراتها الأولى من الاستقلال تطورات ملموسة على صعيد التنمية الصناعية وفي قطاعات التشغيل وكذا مجال الخدمات العامة والتعليمية، بحيث حقق الدخل الفردي والاستثمارات العامة درجات العالية ومعتبرة بالقياس لما كانت عليه البلاد عشية الاستقلال ولكن تدهورت الأوضاع فيما بعد وظهرت تناقضات.

في واقع الأمر لم يكن لكل تلك التداعيات التي حدثت في الجزائر، أن تقع بعد الاستقلال، لو أنه احترمت رغبة الشعب باعتباره المرجعية الأولى والأخيرة، وعليه نجد أن هذه السقطة في التعامل مع الشعب الذي بدأ يحس بالعزلة وازدياد الهوة بين الشعب والسلطة الحاكمة هكذا اتسعت رقعة الخلاف وتجذرت بفضل أعداء الجزائر في الداخل والخارج، والذين عملوا على تكريس الخلافات خاصة على صعيد اللغة، الثقافة، الانتماء والهوية، وعمت على إثر ذلك الفوضى التي أصبحت تبرز في قلة النظام، وغياب دراسة القرارات، وبالتحديد انعدام الرقابة فيما يخص تطبيق القرارات [78]ص8.

إلى جانب ذلك هناك من وجد أن أزمة المجتمع الجزائري هي أزمة سياسية، وهي حوصلة السياسات التي تجاهلت حتمية الثقافة الجزائرية ومعطيات المجتمع الجزائري.

ولكن في واقع الأمر حقيقة الأزمة تظهر في أنها أزمة أخلاق وتربية؛ كون أن هذه العناصر تشكل بمثابة أسس المشاريع الحضارية. والتربية هي تلقين الفرد القيم والمثل وجعله يمشي مع

المشروع بقناعة. وبالتالي إبراز دوره في المجتمع، إضافة إلى وضعه في وسط يتماشى وقيم المجتمع، الشيء الذي يقيم توازنا حقيقيا بين افرد والجماعة.

إن الأزمة في مظاهرها الاقتصادية ومضاعفاتها الأخلاقية، الاجتماعية والسياسية هي نتيجة لسلسلة من العوامل التي لم تحدث صدفة، بل هناك عوامل داخلية ساعدت على تفاقم الأوضاع وإبراز تناقضاتها، هذا إلى جانب إعادة الهيكلة التي لم تجدي نفعا، إذ تناسى أصحاب القرار في الدولة عالمية الاقتصاد وكونية الثقافة، وهكذا تبنت الجزائر أفكار مثل الملكية الخاصة، وحرية السوق وقوانين المنافسة التي بدون شك لها محاسنها ومساوئها.

إن موقف المواطن تجاه هذه الأزمة هو ثمرة التجارب المعاشة، بحيث نجدها محددة وبعمق برقي اجتماعي لم يكن له نظير، وعليه نجد أن الحاضر وخاصة المستقبل هما مليئان بالغموض وانعدام الثقة وأزمة في الهوية، وكذا طموحات مكبوحة وعدم الرضى، الشيء الذي أدى إلى تفاقم الأوضاع وانعدام الثقة بين السلطة والشعب.

خـلاصة

في الواقع عملت الجزائر بعد الاستقلال على بناء ذاتها بتحقيق انجازات كبرى وذلك على مختلف المجالات، هذا الذي لم يدم طويلا بسبب انشغال السلطة بتقوية الفرد المعنوي المتمثل في الدولة على حساب الأفراد، الأمر الذي أدى إلى استفادة جماعة محدودة معتمدة على المناصب التي تشغلها، فكان لهذا الواقع تأثيرات السلبية على جميع الطبقات الاجتماعية، فقام الشعب الجزائري رافضا لهذه السياسية، التي عملت على تهميش المواطنين وخلق حاجزا متينا بين الحاكم والمحكوم، مطالبا بالتغيير.

لقد شهد مجتمعنا على إثر هذه الأحداث، تغيرات جذرية مست أغلبية المجالات، السياسية منها والاجتماعية، بما في ذلك المجال الإعلامي، الذي برز بصورة جديدة. هذا المجتمع الجزائري الذي كان في الماضي القريب مجتمع ريفيا، ولكن رغم ذلك مزال يعيش في جو تسوده فوضى اجتماعية عامة، محاطا بمشاكل وعراقيل اجتماعية، تسببت في ميلاد أزمة خانقة، يصعب تشخيصها.

الفصل 4

الأسرة والتغيرات الداخلية

يعتبر الإنسان كائن اجتماعي بالطبع، لا يستطيع أن يعيش في معزل عن الناس، لأنه يحتاج من يرعاه ويكفله منذ ولادته إلى أن يكبر، ويستطيع أن يساهم في الحياة الجماعية، ولذا تعتبر الأسرة النظام الإنساني الأول، وهي لأغلبنا أول خبرة اجتماعية لتكوين الفرد، لأنها هي التي تتكفل بمنح الفرد أولى المعارف التي يتبناها المجتمع من عادات وتقاليد وقيم إلى غير ذلك.

وللأسرة الإنسانية تاريخ عريق، فقد تطورت من حيث الشكل والوظيفة ومحور القرابة ونطاق خلال التاريخ الإنساني، حتى وصلت إلى شكلها الحالي. بقدر هذا التطور والخصائص المجتمعية تعددت التعاريف التي تناولت الأسرة ووظائفها وخصائصها.

1.4. مفهوم الأسرة

من المتعارف عليه أن الزواج ظاهرة اجتماعية، تخضع لمجموعة من القواعد والتعليمات التي تحدد الحقوق والواجبات الأسرية، ويتم هذا الزواج وفقا لشعائر وطقوس واحتفالات، حتى يقر المجتمع شرعية هذا الزواج، وعن طريق هذا الأخير تتكون تلك الجماعة التي تطلق عليها الأسرة [79]ص82.

وقد عرفها كل من "بال" N.W.Bell و"فاجل"E.F.Vagel بأنها وحدة بنائية تتكون من رجل وامرأة، يرتبطان منظمة اجتماعية مع أطفالهما [80]ص41.

كما عرف "أوجبرن" W.Ogbern و"نيمكوف" F.Nimkoff الأسرة بأنها رابطة اجتماعية دائمة نسبيا تتكون من زوج وزوجة ومن أطفال أو بدونهم، أو زوج مع أطفاله أو زوجة مع

أطفالها، وتكون أكبر من ذلك كالأجداد والأحفاد وبعض الأقارب، على أن يكونوا مشتركين في معيشة واحد [80]ص41.

بينما يرى "بيرجس" Burges و"لوك" Lock في كتابهما العائلة بأنها جماعة من الأشخاص يرتبطون بروابط الزواج، والدم، والتبني، يعيشون معيشة واحدة، ويتفاعلون الكل مع الآخر في حدود الأدوار، ويتكلمون ثقافة مشتركة [8]ص177.

في حين يعرفها "محمود حسن" بأنها نظام أساسي في المجتمع، الذي يقوم بعملية التنشئة الاجتماعية، وفي الأسرة يحاول الآباء وغيرهم تشكيل الأطفال في الأنماط الثقافية السائدة في المجتمع [81]ص35.

وقد حدد "برتند أرسل" A.Partand مجموعة من الخصائص والسمات المميزة للأسرة على ضوئها قدم تعريفه لها باعتبارها جماعة اجتماعية مكونة من أفراد ارتبطوا بعضهم مع بعض برباط الزواج أو الدم أو التبني، وهم غالبا ما يشتركون في عادات عامة ويتفاعلون بعضهم مع بعض تبعا للأدوار الاجتماعية المحددة من قبل المجتمع [6]ص31.

في حين نجد أن المشرع الجزائري قد عرفها في المادتين الثانية والثالثة من قانون الأسرة الجزائري كما يلي:

المادة الثانية: الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع، وتتكون من أشخاص تجمع بينهم صلة الزوجية وصلة القرابة.

المادة الثالثة: تعتمد الأسرة في حياتها على الترابط والتكافل وحسن المعاشرة والتربية الحسنة، وحسن الخلق ونبذ الآفات الاجتماعية [82]ص1.

وتختلف هذه التعاريف في بعض النقاط، نظرا لاختلاف الثقافات من بلد لآخر، فمثلا الأسرة الجزائرية تشترك في عدة خصائص مع الأسرة العربية لأنها تستمد قيمتها من الدين الإسلامي.

ولكن على الرغم من وجود تعريف موحد بين العلماء حول مفهوم الأسرة، إلا أنه نلاحظ أن هناك تشابه بين هذه التعاريف حول القواعد التي تقوم عليها الأسرة كعلاقة الدم ورابطة الزواج، والإنجاب والإقامة المشتركة، كما أنه يمكن إطلاق لفظ الأسرة على الجزء المتبقي منها نتيجة وفاة أو انفصال أحد الوحدات البنائية المكونة لها.

2.4. أنواع الأسر

تعتبر الأسرة الإنسانية من اعرق الأنظمة الاجتماعية التي وجدت على هذه الأرض منذ الأجيال الأولى لحياة الإنسان وقد ثبت من التاريخ أنها من أول الأنظمة الاجتماعية التي استمرت وعاشت آلاف السنين أقدم من أي نظام من الأنظمة الاجتماعية الأخرى.

وإذا رجعنا إلى هذا التاريخ وإلى الدراسات السوسيولوجية القديمة والمعاصرة، لوجدنا صور وأنماط عديدة للأسرة تختلف من مجتمع للآخر نتيجة للظروف الاجتماعية والتاريخية التي مرت بها حيث أصبح يضاف إلى كلمة الأسرة صفة تحدد شكلها ونوعها [80]ص47.

أي أنه لا يوجد مجتمع على وجه الأرض يقتصر على نمط واحد فقط من الأسر، فكل مجتمع يعرف في نفس الوقت أكثر من نمط واحد وأن كل مجتمع من المجتمعات القائمة في عالم اليوم لديه نمط معين سائد في حين تعد الأنماط الأخرى الموجودة أنماطا فرعية [83]ص81. ومن هذه الأنواع نجد ما يلي:

1.2.4. العائلة الممتدة

معنى الممتدة هو امتداد الأسر لتنظيم عدة أجيال تظم مجموعة من الأسر البسيطة وهذا الامتداد لا يرجع إلى تعدد الزوجات وإنما إلى تعدد الأبناء وأسر الأبناء الذين يعيشون في إطار معيشي واحد [84]ص124. فالأسرة الممتدة تتكون بنائيا من ثلاث أجيال أو أكثر، فهي بهذا تضم الأجداد وأبنائهم المتزوجين وأحفادهم المتزوجين وغير المتزوجين، يقيمون في مكان واحد ويشاركون في حياة اقتصادية واجتماعية واحدة تحت رئاسة الأب الأكبر أو رئيس العائلة، وقد يلتحق بهم أيضا الأعمام والأقارب وغيرهم.

فالأسرة الممتدة تمثل جماعة قرابية كبيرة قد تتسع لتشكيل ما يسمى بالبدنة، وينتشر هذا النوع من الأسر في المجتمعات القروية الزراعية والمجتمعات القبلية والعشائرية [85]ص113.

2.2.4. العائلة المركبة

أما الشكل الثاني من أشكال الأسرة هو الأسرة المركبة أو كما يطلق عليها البعض بالأسرة المعقدة وهي تستند إلى مجموعة متباينة من نظم الزواج، حيث تتحد أسرتان نوويتان عن طريق الزوج المشترك أو الزوجة المشتركة، وهي تتألف من الرجل وزوجاته وأطفاله منهن [8]ص179. وهي تتكون من جملة من الأسر البسيطة، تدور أو تشترك كلها حول عنصر مشترك يربط بينهما هو الزوج فهي نتيجة لهذا تؤلف وحدة قرابية. يكون أساسها الزوج المشترك ،فهي إذن تقوم على تعدد

الزوجات فهذا النوع من الأسر تتألف من مجموعة من الأبناء الناتجين عنها والإخوة الأشقاء وغير الأشقاء الذين يشتركون في نفس الأب ويظهر هذا النوع من الأسر في المجتمعات التي تبيح تعدد الزوجات، كالمجتمعات الإسلامية والعربية [84]ص124.

ومنه يمكن القول الأسرة المركبة هي أسرتان أو أكثر يشتركان في زوج واحد وهذا بالنسبة للزوجات وفي أب واحد بالنسبة للأبناء ومنه نلاحظ أن الأسرة المركبة تختلف بنائيا عن الأسرة الممتدة، فرغم تشابههما في الحجم وعدد الأفراد فانهما يختلفان في نظم الزواج وبنية الأسرة فحجم الأسرة المركبة قائم على أساس تعدد الزوجات في حين أن حجم الأسرة الممتدة قائم على زواج البناء.

3.2.4. العائلة النووية (الزواجية)

هذا النمط الأسري يعرف بالأسرة النووية أو الزواجية فهي تتكون من زوج وزوجة وأطفالهما حيث أنه مع التغير الاجتماعي المرتبط بالتصنيع والتحول السريع الذي طرأ على الثقافة الإنسانية حدث تغير في تركيب الأسرة [80]ص49. وهي التي تبني عليها الأشكال الأكثر تعقيد.

وتتميز هذه الأسرة أنها تنتشر في المجتمعات الحضرية والمتقدة. وهي تقوم باتخاذ القرارات المتعلقة بشؤونها الخاصة دون تدخل الآخرين،فهي مستقلة تتميز بقوة العلاقات الاجتماعية والعاطفية داخلها وقرب أفرادها من بعضهم البعض ولكن سرعان ما تضعف هذه العلاقات وتتفكك وحدة الأسرة عند بلوغ أبنائها أو استقلالهم بحياتهم الخاصة وهي تتميز أيضا باستقلال وحدتها الاقتصادية والسكنية. ويمكن تعريفها بأنها "جماعة صغيرة تتكون من زوج وزوجة وأبنائها غير متزوجين" [8]ص113.

3.4. التطور التاريخي للأسرة

مست الأسرة تحولات كبيرة منذ نشأة وظهور الحياة الاجتماعية إلى يومنا الحالي،فشهدت تغيرات شاملة ومختلفة باختلاف الزمان والمكان والشعوب وهذه التغيرات والتحولات حصلت في جملة من الأمور أبرزها وأهمها التطور في نطاقها وفي وظائفها والدعائم التي تقوم عليها، ويرى الكثير من علماء الاجتماع أن التغير الذي يتعرض له المجتمع عبر تاريخه له الأثر الواضح على الأسرة ووظائفها [84]ص85. حيث كشفت الدراسات أن الأسرة تغيرت من عدة جوانب أهمها:

1.3.4. تطـور نطـاق الأسـرة

حسب الدراسات الأنثروبولوجية ودراسات علم الاجتماع التحليلية، توصلت إلى أن نظام العشائر كان أقدم التشكيلات البشرية، والعشيرة هي جماعة قرابية ذات نسب أحادي أبوي أو أموي، وتتحدد عضوية الفرد على هذا الأساس مع ما يترتب من التزامات وامتيازات على أعضاء العشيرة.

والمعشر لم يكن أسرة واحدة بل هو مجموعة من الخلايا الأسرية يصل عدد أفرادها إلى المئات في بعض المعاشر [86]ص51. وفي هذه المعاشر تختلف أنظمة القرابة والانتماء النسبي، سواء أكان أمومي أو أبوي أو مشترك أو طوطمي وهذا راجع لاختلاف المعتقدات والثقافات، فقد عرف النظام الأمومي لدى أغلب العشائر الأسترالية، حيث كان الولد يتبع طوطم أمه وينتمي إلى عشيرتها [84]ص88. إلى جانب هذا النظام كانت هناك جماعة عشائرية تتمتع بالنسب الأبوى وفي هذا النظام تعتمد فيه القرابة على الأب وحده دون الأم، فالولد يلتحق بأبيه وبأسرة أبيه أما أمه وأسرتها فيعتبرون أجانب عنه ولا تربطه بهم أية رابطة قرابية وهو عكس تماما النظام الأمومي. وقد ظهر النظام الأبوي لدى بعض العشائر البدائية في أستراليا وأمريكا حيث يتبع الولد هناك طوطم أبيه وينتمي إليه [84]ص89. وفي النظام الأبوي تكون للأب مطلق السلطة في تحديد نطاق أسرته، ويمنح له مجتمعه العشائري كامل السلطة في أن يضيف أفرادا لأسرته لا تربطهم أية صلة قرابية بالأسرة، ويمكن له أن يرفض من يشاء حتى ولو كان ابنه من صلبه، فنطاق الأسرة كان خاضع للأب، وكان هذا النظام سائدا في عدة مجتمعات أشهرها اليونان والرومان في عصورها القديمة [86]ص52.

ومع تطور الحياة بدأ هذا النظام العشائري يزول ويتراجع شيئا فشيئا وحسب إيميل دوركايم، فإن الدوائر القرابية المتسعة تتجه نحو التقلص، بحيث تتبع الأسرة قانون التطور التقلصي، أي أن المجتمع كان يعيش في اتساع ممثلا في العشيرة، وبزيادة النمو الديمغرافي أصبح هناك نوع من التخصص والانقسام وتتجه الأسرة نحو التمركز بعد أن تخلى المجتمع العشائري عن تنظيمه الداخلي بين أفراده، وتنظيمه الخارجي مع العشائر الأخرى وهذا خاصة عندما حاربت الشرائع نظام القبول والإدعاء ودعت إلى إلغاء الرق وفتحت منافذ التحرر والعتق من العبودية [86]ص52. إذ لم يصبح نطاق الأسرة يقتصر على الأب والأم من صلبهم أو عن طريق التبني في الحدود التي يقرها المجتمع وهذا ما يعرف بالأسرة الحديثة.

غير أنه ومن جهة أخرى نلاحظ أن بعض الأسر الريفية لا تزال تحتفظ ببعض رواسب النظام العشائري، وخاصة في عدد الأفراد إذ نجد أن الأسرة المركبة مازالت موجودة، على عكس ما

أكده إيميل دوركايم في القانون التقلصي، إذ أن الرأسمالية الصناعية تشجع بعض الأسر على التكتل في مؤسسات اقتصادية ورواسب المجتمع العشائري [86]ص53.

2.3.4. تطور وظائف الأسرة

إن مظاهر تحول الأسرة تتضح من خلال وظائفها والأدوار المناطة لأفرادها وما تقوم به من أعمال لصلح أعضائها ولصالح المجتمع ككل، فاتساع نطاق الحياة الاجتماعية وظهور حركة التصنيع والحياة الحضرية ونشأة المدن وما صاحب ذلك من ظهور طابع مختلف للحياة لم تألفه المجتمعات القديمة، فإن نطاق الأسرة أخذ في التطور والتحول من الاتساع إلى الضيق، إذ لم يعد من اختصاص الأسرة الحديثة في المجتمعات الصناعية أن تشرع القوانين وتمنح الحقوق، وتفرض الواجبات بل أسند ذلك إلى هيئات ومؤسسات تنظيمية خارج نطاق الأسرة مثل الهيئات التشريعية والتنفيذية [87]ص15.

كذلك بعض الوظائف الأخرى كالوظيفة التعليمية والاقتصادية التي انتقلت إلى مؤسسات اجتماعية لها تركيبات أعقد ووسائل أكفأ، لكن هذا لا يعني فقدان الأسرة لأهم الوظائف الأساسية التي لا تستطيع أي مؤسسة من مؤسسات المجتمع أن تحل محلها في القيام بها مكان الأسرة ويمكن أن نجمل هذه الوظائف الأساسية في:

1.2.3.4. الوظيفة البيولوجية

وتتمثل هذه الوظيفة في الإنجاب ورعاية الأطفال، فالأسرة هي النظام الوحيد الذي ارتضاه كل مجتمع من أجل تزويده بأعضاء جدد، وبالتالي تحدث استمرارية وبقاء الجنس البشري [88]ص16. ولذا فقد عني الدين الإسلامي أشد العناية بالأسر باعتبارها أساس قيام المجتمع المتماسك، وكل مجتمع مهما كانت ثقافته ومستواه الحضاري لا يقبل أطفال شرعيين إلا من أفراد متزوجين شرعيا [89]ص171.

2.2.3.4. الوظيفة النفسية

وتكمن هذه الوظيفة في تحقيق الاستقرار النفسي والأمان لأفراد الأسرة، فلكل فرد حاجاته السيكولوجية التي ينبغي أن تتشبع عن طريق الأسرة.

تعتبر الوظيفة النفسية للأسرة بالنسبة للطفل كالفيتامينات بالنسبة للجسم، فالعلاقة بالنسبة للطفل والأم لا تؤدي إلى إشباعه نفسيا فقط، بل تؤدي إلى إشباع كل ما توفره الأمومة من حنان، فيستقر الجو النفسي الصحي وتصبح الأسرة عندئذ مصدر الأمن والاطمئنان [90]ص22.

3.2.3.4. الوظيفة الاقتصادية

تتمثل في التعاون الاقتصادي داخل الأسرة وأن الاختلاف الفيزيولوجي بين الرجل والمرأة قد جعل الأسرة وحدة متكاملة محددة وفقا لنوع العمل.

فإذا كانت أعمال الرجل خارج البيت وأعمال المرأة داخله، فهذا يعمل على تكملة العملية الاقتصادية ويجعل من الأسرة وحدة منتجة متعاونة [91]ص167. لكن أمام غلاء المعيشة اضطرت الأسرة إلى البحث عن مدخول إضافي لأجل تغطية حاجيات أفرادها، فخروج المرأة للعمل يبقى له دافع اقتصادي هو الحاجة إلى تأمين العيش لأفراد الأسرة [92]ص109.

4.2.3.4. الوظيفة التربوية

الأسرة هي المكان الوحيد للحضانة والتربية في المراحل الأولى للطفولة فهي التي يقع على عاتقها القسط الأكبر من التربية الخلقية والوجدانية والدينية وفيها يتعلم الطفل وينشأ اتجاهاته الأولى للحياة الاجتماعية المنظمة [93]ص33.

فإذا كانت الأسرة هي المسؤولة عن الوظيفة التربوية في جميع الثقافات وسائر العصور، إلا أن الأسرة في المجتمعات الحديثة لم تعد وحدها المسؤولة عن تربية أفراد المجتمع بل شاركتها في ذلك عدة مؤسسات، ورغم وجود هذه الوسائل التربوية إلى جانب الأسرة إلا أنها لا تزال هي المدرسة الإنسانية الأولى في عملية التنشئة الاجتماعية والتطبيق الاجتماعي [89]ص173.

5.2.3.4. الوظيفة الاجتماعية

تعتبر الوظيفة الاجتماعية للأسرة من أهم الوظائف السابقة الذكر، إذ أن الأسرة تقوم بإعداد الفرد اجتماعيا عن طريق التنشئة الاجتماعية، وبالتالى تطبعه اجتماعيا، فالفرد ليس ملكا لأسرته فحسب بل هو ملك المجتمع ككل أي المجتمع الأكبر الذي يعيش فيه، لذا ينبغي أن ينشأ نشأة اجتماعية سليمة بحيث تعمل الأسرة على تعليم الطفل السلوك الاجتماعي، وكذا اللغة التي تعتبر وسيلة التخاطب والاتصال في المجتمع [89]ص172.

ويرى فرويد أن الطفل في السنين الأولى من حياته يتمثل الأسلوب الاجتماعي الموجود في الثقافة التي يعيش فيها، وذلك من خلال عملية التوحد أو التقمص بوالديه وهذا التمثل يمتد فيما بعد لمن يمثلون الوالدين في المجتمع [94]ص163.

3.3.4. التغير الوظيفي البنائي للأسرة

يعتبر التغير الذي مس البناء الوظيفي للأسرة ناجح عن جملة التحولات التي مست المجتمع بصفة عامة، وقد كانت لانتشار حركة التصنيع والتحضر عبر المجتمعات، ظهور مجموعة من التغيرات الهامة على صعيد الأنظمة الاقتصادية، السياسية، والثقافية للمجتمع والذي مس نظام الأسرة بصورة واضحة وهذا باعتباره وحدة من أهم وحدات المجتمع، فالأسرة منذ ظهورها وهي تتعرض لجملة من التغيرات عبر مراحل تطورها التاريخي حتى تتكيف مع الأوضاع المستجدة، وقد فقدت بعض من وظائفها أو طورتها لتتكيف مع التغير الذي مس شكلها وبنائها، وهذا ما هو إلا رد فعل للتغيرات العامة الحاصلة في المجتمع [95]ص215. حتى تحافظ الأسرة على وجودها واستمرارها ولو بشكل محدد، ومن أهم التغيرات البارزة في الأسرة هو بناؤها، فبناء الأسرة الكبيرة أخذ في الضيق والتلاشي في معظم مجتمعات العالم، بحيث أصبح نمط الأسرة النواة (الزواجية) من السمات المميزة للأسرة في عالم اليوم، والتي تنحصر التزاماتها الزوجين وأولادهما. وحسب "دور كايم" فإن الأسرة تتجه نحو التمركز والتقلص وهذا يعني التقلص العددي لأفراد الأسرة [6]ص25. الأسرة في الماضي كانت على نمط الأسرة الممتدة أي تظم ثلاثة أجيال على الأقل وتتسع حتى تشكل البدنة، فإنها تقلصت وهذا نظرا لمتطلبات الحية الحضرية والتغيرات الاقتصادية والثقافية في المجتمع ككل ويظهر هذا من خلال مجموعة من المؤشرات وتغير القيم الاجتماعية نحو النظرة للحياة والنظرة للأسرة من حيث مكوناتها ووظائفها.

إلى جانب تلك التغيرات نجد أيضا تغير الأسلوب الزواجي متأثر بالتغيرات الحاصلة في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وبتغير القيم داخل الأسرة، ففي الماضي كان الزوج يتم بترشيح الأسرة لعروس ابنهم ولم يكن للشاب دخل في هذا الاختيار. كما لم يكن للعاطفة والتفاهم قبل الزواج أي أهمية [95]ص216. فالمعنيان بالزواج كانا مهمشان ويوضعان أمام الأمر الواقع، أي أن مستقبلهما يكون محددا بين أيدي والديهما وليس للشباب أن يعارض إذ أنه في أغلب الأحيان يقبل ما اقترح أبوه له من خطيبة وهذا من الأدب، وهذا يعني أنه كان في الماضي الأسلوب الوالدي هو الغالب، أما حاليا ومع دخول مؤشر التعليم والعمل أصبح من حق كلا الجنسين أن يختار بمن سيتزوج.

إضافة إلى هذا كله فإنه من أبرز مؤشرات التغير في الحياة الأسرية وفي المجتمع ككل هو خروج المرأة للعمل فلقد مكن المجتمع الصناعي الحديث المرأة من أن تدخل ميدان العمل، نتيجة للزيادة المستمرة في نفقات المعيشة ورغبة الأسرة في رفع مستوى معيشتها، نزلت المرأة إلى ميدان العمل وشاركت في إعالة الأسرة ومساعدة زوجها في إشباع حاجاتها المادية [6]ص28. ومن ثمة

ترتب عن هذه المشاركة الاقتصادية في مصاريف الأسرة عدة نتائج من بينها أنها عززت مكانتها داخل الأسرة وأصبحت لها كلمتها في اتخاذ القرارات وتسيير ميزانية الأسرة وهذا مقارنة بما كانت عليه الزوجة في الماضي [96]ص125.

أما من ناحية التغير في الوظائف والأدوار فإنه من المعروف أن الأسرة في الماضي كانت هي النظام الاجتماعي الرئيسي التي تحدد من خلالها المكانة والأدوار داخل المجتمع، فإن الوظائف التي كانت تقوم بها الأسرة من قبل انتقلت إلى عدد من المؤسسات والتنظيمات خارج نطاق الأسرة ويرى "تالكوت بارسونز" أن الأسرة أصبحت أكثر تخصصا عما كانت عليه من قبل لكن هذا لا يعني أنها أصبحت أقل أهمية، لأن المجتمع أصبح يعتمد عليها أكثر في أداء العديد من الوظائف [95]ص209.

وعموما من خلال ما سبق فالأسرة وفي كافة الظروف وليدة التغير الاجتماعي وهي وحدة تتميز بالمرونة والقدرة على التكيف للمؤثرات التي تأتيها من الخارج أو الداخل، وهذا يعني أن نظام الأسرة يتجه دائما نحو تحقيق التوازن والاستقرار والتكيف مع التغيرات الحاصلة في المجتمع وهذا حتى تضمن ديمومتها واستمرارها.

4.4. عوامل التغير الأسري

تعتبر الأسرة وحدة من وحدات المجتمع، لا يمكن أن تكون بمعزل عن التحولات والتغيرات التي تحصل فيه، إذ لا يمكن أن نفهم الأسرة بمعزل عما يحدث في المجتمع، فكما كان للمجتمع الكلي عوامل وأسباب تحكم تطوره وتحوله، فالأسرة بدورها لها أسبابها وعواملها التي أدت بها إلى التحول والتغير عما كانت عليه في الماضي وهذه العوامل ليست منفصلة عن عوامل تغير المجتمع الكلي، وهناك تصور عام بين علماء الاجتماع مفاده أن التطور التكنولوجي والصناعي يشكلان عاملا مهما في تغير الأسرة [95]ص298. فبالرغم من الاختراعات والاكتشافات العلمية التي حولت الحياة الاجتماعية والتي كان لها أثر كبير على مختلف جوانب الحياة ورغم دورها الكبير في عملية التغير الاجتماعي بشكله العام في المجتمع ككل وفي الأسرة خاصة، إلا أننا لا يمكن اعتبارها العامل الوحيد في إحداث هذا التغير بل أن عوامل التغير الأسري معددة ومختلفة واجتمعت متكاملة لكي تحدث عملية التغير ولا يمكن أن نعطي الأولوية لعامل ما على حساب العوامل الأخرى في اعتباره العامل المهم في إحداث التغير ولكن يمكن أن نحدد بعض العوامل التي كان لها التأثير فيما يلحق بالأسرة من تغيرات.

1.4.4. العامل المورفولوجي

ويبدو أثره في الانتقال من حياة محلية إلى حياة اجتماعية، وهذا بشأن المدن والقرى والتجمعات البشرية في نطاق منظم ومقنن، زيادة إلى هجرة الأفراد من الأرياف إلى المدن حيث يكثر الارتكاز السكاني والطلب على الحياة المدنية، أدى إلى ارتفاع ثمن الأرض في المدينة مما ساعد على التفكير في إقامة المنازل الصغيرة المحدودة المساحة ثم إلى إنشاء عمارات سكانية لا تشغل الأسرة الواحدة منها أكثر من شقة ضيقة [86]ص63. وهذا يعني أن مجال الأسرة المكاني بدأ يتقلص عما كان عليه في الحياة الاجتماعية القديمة، وهذا ما يؤدي بدوره إلى تقلص حجم الأسرة من حيث عدد الأفراد وكذا الإنجاب وتراجعت التزامات الأسرة مقتصرة على الزوجين وأولادهم المباشرين.

2.4.4. العامل الجغرافي

طبيعة المكان والبيئة التي تعيش فيها الأسرة تؤثر على سلوكياتها واتجاهاتها القيمية، وعلى تفكيرها وكذا الأنشطة التي تقوم بها، فالبيئة الريفية تفرض نوعا من السلوكات والنشاطات الاقتصادية على خلاف البيئة الحضرية التي تفرض من جهتها سلوكات ونشاطات اقتصادية مغايرة، وأي تغير في الظروف الجغرافية التي كانت تعيش فيها الأسرة سوف يؤدي إلى تغيرات في الأسرة، فحدوث زلزال أو فيضانات من شأنه أن يحدث تغيرات خاصة إذا أجبرت الأسرة على تغيير البيئة التي كانت تعيش فيها [86]ص63. فقد أثبتت الدراسات أن للبيئة الجغرافية التي تعيش فيها الأسرة تأثيرات كبيرة على سلوكات أفرادها وعلى طبائعهم وأي تغير في هذه البيئة يستلزم تغير في سلوكات ونشاطات الأفراد.

3.4.4. العامل الديموغرافي

بالتتبع التاريخي للأسرة عندما كانت على شكل معاشر نلاحظ قلة السكان مقارنة مع توفر الغذاء، فنجد أن نقص أو ازدياد السكان من شأنه أن يؤدي إلى تحولات في أنماط حياة الأسرة فالنمو السكاني السريع الذي لا تقابله نفس الوتيرة في النمو الاقتصادي والنمو في مستلزمات الأسرة المادية والغذائية فإنه يلحق مشاكل معينة مثل النقص في الطعام أو في فرص العمل أو المدارس أو الإسكان [95]ص308. فإن النمو السكاني السريع من شأنه أن يحدث تغيرات على مختلف المستويات، منها الاقتصادية في تأمين فرص العمل والغذاء وعلى الجانب التربوي في بناء المدارس والجامعات وعلى المستوى الاجتماعي في بناء المساكن والمستشفيات ومختلف المرافق الاجتماعية اللازمة للحياة. ومع كل هذا فإنه لا يمكن اعتبار العامل الديموغرافي وعلى ما له من دور في تغيرات الأسرة، إلا أنه لا يمكن اعتباره عاملا كافيا بمفرده في إحداث التغير الاجتماعي أي لا يمكن الاعتماد عليه بشكل أساسي في تفسير التغير.

4.4.4. العامل الإيديولوجي

وهذا العامل ذو طبيعة نفسية واجتماعية، أي أن نفسية الإنسان المعاصر تختلف عن نفسية الإنسان في المجتمعات التقليدية، ويمكن تفسير هذا العامل من خلال التربية والتنشئة الاجتماعية للأطفال، ففي المجتمعات الحديثة يرتفع فبها مستوى رعاية الأطفال حيث أنه أصبح الأطفال يحصلون على خدمات كثيرة لم يتيسر لأطفال المجتمعات التقليدية الحصول عليها [95]ص308. ففي الماضي كان يتلقى الطفل تربية قاسية وحازمة موجهة خاصة للعمل وتحاشي التدليل، أي تربيتهم تربية متشددة وصلبة، أما اليوم فيحصل الطفل على قدر كبير من الاهتمام والرعاية، فمعاملة الأولياء اليوم لأولادهم تختلف تماما عما كانت عليه في الماضي من خشونة في المعاملة وقسوة وهذا راجع إلى أن طبيعة الحياة التقليدية والبيئة الجغرافية هي التي تتطلب هذا النوع من المعاملة بعكس اليوم وما وفرته الصناعة والتقدم التكنولوجي من وسائل الراحة في أداء الأعمال وفي طرق الكسب وتأمين متطلبات الأسرة إذا ما قورنت بمثيلاتها في المجتمعات التقليدية.

5.4.4. العامل الاقتصادي

ويتمثل دور العامل الاقتصادي في إحداث التغير الأسري، في أن الأسرة في القديم كانت تعد وحدة إنتاجية استهلاكية في آن واحد تنتج هي بنفسها مستلزماتها الأساسية وتنتج أغلب ما تحتاجه في المنزل من أواني وملابس وغيرها ن المستلزمات، كما كانت تنتج هي بنفسها غذائها المتمثل في العمل الفلاحي، فالأسرة القديمة كانت وحدة منتجة ومستهلكة في آن واحد، ثم تطورت الحياة الاقتصادية فأصبح الفرد هو بمثابة دعامة للإنتاج لا ينتج لنفسه ولا لأسرته وإنما يعمل لحساب غيره مقابل أجر معين [86]ص64. وهذا بتنوع مناصب العمل دون الفلاحة، فالأسرة اليوم تراجعت بشكل كبير عن الإنتاج المنزلي مقارنة بما كانت عليه في الماضي، وأصبح الفرد اليوم يقتني مستلزماته من السوق الخارجية ابتداء من الأواني إلى الملابس والأغذية المتنوعة أي أن الحياة الاقتصادية قد تطورت وتحولت من الإنتاج الذاتي والاكتفاء الذاتي للأسرة إلى استهلاك أغلب ما تحتاجه من محلات والأسواق انطلاقا من أبسط شيء.

6.4.4. العامل الثقافي والتكنولوجي

لقد كان لظهور التصنيع والآليات والمخترعات الحديثة دور فعال في إحداث التغير، فكان لظهور وسائل الإعلام المختلفة انطلاقا من المذياع إلى التلفاز وصولا إلى الهوائيات المقعرة وغيرها من وسائل الاتصال العالمية كان لها دورها الفعال الذي لا يستهان به في إحداث عملية التغير الأسري فهذه الوسائل السالفة الذكر وكل ما تحمله من ثقافات متنوعة وأفكار مختلفة وتفاعلها أدت بالأسرة

إلى تغيير مظاهر حياتها فقد تغيرت التقاليد والعادات وقواعد العرف ومظاهر السلوك ونماذجه [86]ص64. فتفاعل الثقافات وأساليب الحياة الحضرية والتطور الثقافي والحضاري التي خضعت له أغلب أجزاء العالم كان من شأنه أن يمس كل المجتمعات على حد السواء المصنعة الحديثة أو النامية المتخلفة وهذا بفضل وسائل الإعلام التي جعلت العالم عبارة عن قرية صغيرة تنتشر فيها التغيرات والتطورات والمستجدات التي ساعدت على منح أسلوب آخر لحياة الأسرة عبر مختلف مستوياتها وأنشطتها إلى تراجع إن لم نقل تغير بعض القيم الخاصة بالعلاقات والمعاملات الأسرية.

7.4.4. تطور آليات الحياة المنزلية

كان من أهم إيجابيات التقدم الصناعي على الأسرة هو اختراع الآلات الكهرومنزلية المتنوعة والمختلفة الوظائف والاستعمالات مثل آلات التبريد والتسخين والتجفيف وغيرها من المخترعات التي جعلت من حياة الأسرة ميسرة مقارنة بما كانت عليه في الماضي، والجهد العضلي التي كانت تسخره الأسرة لإنجاز الأعمال المنزلية بعدم توفر الآلات الحديثة سواء في الطبخ أو التدفئة أو باقي الأعمال المنزلية وبتوفير هذه الأخيرة، اليوم إلى تخفيف الأعباء على الأسرة منها المنزلية أو الاقتصادية في الوقت والجهد والنفقات [86]ص65. وكان لدخول هذه الآليات وما تحمله من فوائد، إذ أنها أتاحت للأسرة مزيدا من الوقت للاهتمام بمسائل أخرى في العمل والكسب وما أتاحته أيضا من وقت فراغ والراحة جعلها تتمتع بثمرات التحضر وجعلها تطمح إلى آفاق أخرى وتسعى لاقتناء وسائل أخرى توفر مزيد من الجهد.

5.4. التطور التاريخي للأسرة الجزائرية

تعتبر الأسرة الجزائرية كباقي الأسر العربية والإسلامية، تتميز بخصائص كثيرة تميزها عن بقية الأسر في المجتمعات الأخرى، فتركيبة وبنية المجتمع الجزائري متنوعة من حيث التقاليد والقيم والعادات والأعراف أي يحوي ثقافات فرعية متعددة ومختلفة في الخصائص مثل الأسر الميزابية والقبائلية والترقية والعاصمية، فالمجتمع الجزائري مجتمع ذو ثقافة ثرية وهذا راجع إلى عدة عوامل أثرت فيه على مر الزمن، وقد كانت نتيجة عملية مستمرة للتغير بحيث تحاول تعديل شكلها حتى تتلاءم مع ظروف الحياة التي سادتها وعليه إليك أهم المراحل التي مرت بها الأسرة الجزائرية لتصل إلى ما هي عليه اليوم.

1.5.4. الأسرة الجزائرية قبل الاستعمار

كانت الأسرة الجزائرية عائلة موسعة تعرف بنمط الأسرة الممتدة التقليدية، أين تعيش العديد من العائلات الزواجية، فكان بإمكانها إيجاد من 20 إلى 40 شخص وأكثر يعيشون جماعيا تحت

سقف واحد أي من 03 إلى 05 أزواج أو حتى أكثر ولكل منهم من 08 إلى 12 ابن وقد أطلق عليها "مصطفى بوتفنوشت" اسم "الدار الكبير" عند الحضر و"الخيمة" عند البدو، وهي عائلة بطريقية، الأب فيها والجد هو القائد الروحي للجماعة العائلية [4]ص38. وتقوم هذه الدار بدور التماسك الأسري والمحافظة على التعاون والتجمع. ويرى "بيار بورديو"Pierre Bordieur أنه رغم أن المجتمع الجزائري ينقسم إلى عدة أنواع من القبائل، فمنهم الشاوية، وبني مزاب، العرب، ولكل منطقة عاداتها وتقاليدها، غير أنه نجد أن نموذج الأسرة الذي يقوم عليه المجتمع الجزائري في كل هذه القبائل متشابهة، فنجد مثلا عند المجتمع الأمازيغي مثل تيزي وزو أن أصغر خلية في المجتمع تعيش في البيت الكبير أخام [97]ص20. وهذه العائلة تضم من أربعة إلى خمسة أجيال، أما عند الشاوية مثل منطقة باتنة فالعائلة لها نفس بنية العائلة الأمازيغية، وكذا الحال عند العرب وبني مزاب ونجد أيضا أن الأفراد المكونين لهذه العائلة يحملون نفس الإسم المستمد من اسم الجد. وعموما تعتبر الأسرة الجزائرية وحدة سكنية إنتاجية في آن واحد تجسدها روابط الدم القرابة وهي تنظم أمورها اليومية تحت إشراف رئيسها الذي يمثل وحدة المزل الكبير [98]ص8.

أما من الناحية الاقتصادية، فكانت الأسرة الجزائرية تتميز بالاكتفاء الذاتي فهي تنتج وتستهلك لتبدل المنتوجات مقابل قيمة نقدية أو غيرها، وكان كبر حجمها ناتج عن كون الأبناء لا يستطيعون الانفراد لاعتبارهم منها العمل لأن هذه الأسرة تعيش على الزراعة والملكية تكون لرئيسها، فهو يملك ويوزع قيمة الإنتاج على أفراد أسرته، حسب الوضعية الاجتماعية.

2.5.4. الأسرة الجزائرية أثناء الاستعمار

كما سبق وأن ذكرنا كانت الأسرة الجزائرية ممتدة تضم عدة أزواج، وتعتبر وحدة اجتماعية واقتصادية واحدة تعتمد في إنتاجها على العمل في أرض واحدة، وقد أدى دخول المستعمر الفرنسي إلى تغيرات سوسيوثقافية وسياسية، فمن الناحية السياسية اتبعت سياسة الاستيطان "التي تقوم أساسا على انتزاع أراضي الفلاحين الجزائريين، ونقل ملكيتها إلى الأوروبيين" [3]ص86. فسلب المستعمر أراضي المواطنين الجزائريين، ولم يكن الهدف من ذلك الإفقار فقط، بل كان غرضه أبعد من ذلك وهو تحطيم الروح المعنوية للجماعة ووحدة التضامن الاجتماعي بين أفرادها.

إن الثورة التحريرية استقطبت المشاركة الاجتماعية والفردية لأعضاء العائلة لفائدة المصلحة الوطنية، وكانت الثورة عاملا ديناميكيا في تغير وضعية الجزائرية، وذلك بالتعديل الحاصل في الأدوار والمكانات. وخاصة مكانة المرأة حيث أنها ساهمت في الحرب التحريرية في المدن والقرى، ولم تتردد في خلع الملابس التقليدية لارتداء بذلة الجهاد وقد "برهنت المرأة أيام الثورة أنها عضو

كفئ لتحمل أصعب المسؤوليات وتخطيط أخطر المشاريع الفدائية والنضالية على العموم" [99]ص14.

إذن فالثورة الجزائرية تعتبر كمتغير أساسي خاصة فيما يتعلق بالأسرة. لذا كانت أول مؤسسة اتجهت إليها الإدارة الفرنسية رغبة في القضاء على المجتمع الجزائري هي الأسرة باعتبارها إحصائيا للتنظيم الاجتماعي الجزائري ومن أجل ذلك فتش الاستعمار في دفاتره القديمة عن كل سلاح يحاول تجربته لآخر مرة ومن بينها سلاح القلم وتحرير المرأة الجزائرية [99]ص12.

كما أنه في هذه المرحلة ظهرت الهجرة بمختلف أنواعها واتجاهاتها التي أثرت على انقسام العائلة وتشتيتها وتحولت من أسر وأفراد مما هيأها للانقسام فيما بعد إلى أسر نووية (زواجية).

ونتيجة لهذا كله، فقد برهنت المرأة على قدراتها الفعلية لقيامها بأدوار عديدة، كما أن الرجل اكتسب أدوار إضافية جديدة غير أدواره التي كان يقوم بها، من هنا نستنتج أن الثورة الجزائرية كانت سببا في تغير الأدوار داخل الأسرة الجزائرية، وكانت الطريق الذي تبناه المستعمر للقضاء على المجتمع الجزائري وتدمير الأسرة التي ظهرت عملياته فيما بعد في فترة ما بعد الاستقلال.

3.5.4. الأسرة الجزائرية بعد الاستقلال

إن التغير كظاهرة اجتماعية مس جميع المجتمعات ومختلف المؤسسات التي فيها، والجزائري شهد تغيرات عميقة ويؤكد ذلك الأستاذ مصطفى بوتفشونت فيقول "صورة المجتمع الجزائري تتغير عمليا تحت أعيننا بصفة دائمة ومستمرة" [100]ص7. والتغير الذي حدث في المجتمع الجزائري أثر بصورة مباشرة على الأسرة الجزائرية فشهدت عدة تغيرات منها الانفجار السكاني، الوضعية الاجتماعية، التوزيع الجغرافي، نوع السكن، الهيكل الأسري، تحرير المرأة، ومن أهم ملامح هذه التغيرات هو خروج المرأة للعمل وما أنجز عنه من تغيرات مكانتها ودورها داخل الأسرة كما هو ملاحظ ويقول زهير حطب أنه "كان ينظر إلى خروج المرأة من بيتها باستغراب وعدم ارتياح ومهما كانت الأسباب أما اليوم وإن اشتدت الضغوط الاقتصادية على الأسرة، اضطر الأزواج إلى الموافقة ليس على مغادرتها البيت إلى السوق لتشتري بعض الحاجات إنما إلى المصنع والمكتب تقوم خلالها بعمل مهني أو نشاط صناعي أو غيره" [101]ص265.

إن النمو الديمغرافي والتصنيع والتعمير وتوسع نظام الأجور والتعليم والتثاقف بواسطة أجهزة الإعلام المختلفة والتطور القانوني كلها عوامل أثرت في الأسرة الجزائرية، فلم تعد النموذج الذي ينضم المجمع ولما كانت الأسرة لا تتعرض لنفس التأثيرات، كان التغير الأسري لا يحصل بشكل يجعل الأسرة التقليدية تنتقل إلى أسرة جديدة ذات بنية واحدة وذات وظائف واحدة [2]ص67.

ونتيجة لكل هذا فقد أصبحت الزوجة تشارك زوجها في اتخاذ القرارات داخل الأسرة، بصورة واسعة مقارنة بالزوجة في الأسرة الممتدة. كما أصبحت المسؤولة الوحيدة عن تدبير الشؤون المنزلية،كما أصبحت تتلقى المساعدة من طرف زوجها في الأعمال المنزلية، كما أصبح للرجل أدوار إضافية داخل الأسرة، كقيامه ببعض الشؤون المنزلية وتربية الأطفال. وبذلك ظهرت في الأسرة الجزائرية إلى حد الآن علاقات جديدة تقوم أساسا على مبدأ الحرية والمساواة بين الرجل والمرأة، وخاصة في المجتمع الحضري.

وعلى أساس ما ذكرناه في السابق، لم تؤثر عوامل التغير بنفس القوة ونفس الوتيرة على الأسرة الجزائرية فاختلفت الأسر في تقبلها للقيم التحديثية التي رافقت عوامل التغير.

6.4. النزوح وأثره على بناء الأسرة الجزائرية

1.6.4. النزوح الريفي والنمو الحضري

تعتبر الهجرة الريفية نحو المراكز الحضرية، من أبرز المظاهر الهجرة الداخلية، وهي أكثر انتشارا في البلدان النامية والمستقلة حديثا، وقد ارتبطت هذه الظاهرة ارتباطا وثيقا بالثورة الصناعية، وهي الثورة التي أحدثت اختلالا في التوازن بين القرية والمدينة، ومن ثم أدت إلى تركز معظم النشاطات الصناعية والخدمات الإدارية والصحية الضرورية في المدن الكبرى، على حساب الريف، الأمر الذي أدى بسكان الريف إلى انتقال إلى المدن [3]ص85.

ولكن النزوح الريفي لا يمكن أن يكون مجرد تغيير لمنطقة الإقامة فقط، وإنما يصاحب هذا التغيير تغير في المهنة، فالمهاجر الريفي عند وصوله إلى المدينة يهمل الأرض أولا، ثم يتجه إلى ممارسة أنشطة أخرى في المدينة، والتي غالبا لا تتطلب مهارة فنية معينة.

وفي بعض الأحيان يكون إهمال زراعي بحيث ينتقل الأفراد من الزراعة إلى ميدان الصناعة التقليدية، أو في قطاع الخدمات الاجتماعية في الوسط الريفي وفي هذه الحالة لا يمكن اعتبار ذلك نزوحا ريفيا، لأن تغيير المهنة لم يصاحبه تغيير في الوسط الجغرافي.

ارتبط النزوح الريفي في الجزائر، بفترة الاحتلال الفرنسي، الذي اتخذ سياسة الاستيطان، التي تقوم أساسا على انتزاع أراضي الفلاحين الجزائريين ونقل ملكيتها إلى الأوروبيين، ومن ثم أصبح المواطن الريفي الجزائري أمام أمرين إما أن يتجه نحو المدن أو إلى خارج البلاد، أو يبقى في الريف ليعمل عند المعمرين بأجر قليل.

وبعد الاستقلال، زادت حدة النزوح الريفي نظرا للظروف التي سادت الريف الجزائري أثناء ثورة التحرير، وسياسة تجميع السكان في مناطق جغرافية معينة، الأمر الذي نتج عنه، بعد انتهاء العمليات العسكرية في الريف، تحرك سكاني شديد بين الريف والمدن وبين المدن نفسها [3]ص86.

ونتيجة لهذه الحركة السكانية الكثيفة، ارتفع معدل النمو الحضري بسرعة فائقة، وهذا راجع إلى سياسة التنمية الاقتصادية المتبعة من طرف الدولة، والتي كانت تتمثل في إنجاز القطاعات الخدماتية في المراكز الحضرية الكبيرة والمتوسطة، وأهملت التجمعات السكانية الصغيرة خصوصا تلك التي تعتمد على الزراعة والثروة الحيوانية، الأمر الذي أدى إلى تقلص النطاق الريفي، وتوسع النطاق الحضري.

وبناء على هذا يمكن القول إن المدن الجزائرية شهدت نموا حضريا على حساب عملية التحضر، والتي هي في الصميم عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية، ومنه فقد وجدت ظاهرة التكدس السكاني نتيجة للنزوح الكثيف وليس أمام عملية التحضر [3]ص88.

2.6.4. الأسرة الريفية النازحة في الوسط الحضري

إذا أردنا أن نعرف الآثار التي خلفها النزوح الريفي على بناء الأسرة الريفية النازحة، فلابد من الإشارة أولا إلى الدراسات الخاصة بالأسرة الجزائرية، والتي تكاد تكون نادرة ومحدودة، وبالأخص الدراسات التي تتعرض للعلاقات الأسرية لبناء الأسرة وتغير وظائفها والمشكلات التي تتعرض لها، وإن كانت دراسات فهي تتعلق ببعض العادات كالأعراس واللباس والأعياد والأثاث المنزلي.

من الملاحظ أن الأسرة الجزائرية المعاصرة تتميز بتقلص حجمها، من النظام الأسري الممتد إلى النظام الأسري الزواجي، فبعد أن كانت في طابعها العام أسرة ممتدة، أصبحت اليوم تتسم بصغر الحجم، فالريف الجزائري الذي كان يمثل طابع الحياة الاجتماعية القائم على الاقتصاد الزراعي والتربية الحيوانية، أصبح اليوم مهملا وهذا راجع للمشاكل التي واجهت البلاد في السنوات الأخيرة [3]ص89.

وإذا كانت الأسرة الجزائرية في الريف تتحكم في إمكانية توسيع أو تغيير المسكن كلما تزايد عدد أفرادها، فإن هذه الإمكانية أصبحت في الوسط الجديد صعبة ومستحيلة.

أما فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي في المراكز الحضرية، فإنه تغير بشكل ملحوظ إذ أن الأسرة الزواجية مستقلة اقتصاديا عن بقية أفراد العائلة من اخوة ووالدين وأعمام، ومن ثم فهي تؤمن معاشها اعتمادا على دخلها الشهري المتمثل في مرتب رب الأسرة العامل.

ومعنى هذا أن تحول بناء الأسرة الجزائرية، من النظام الممتد إلى النظام النووي، لم يكن ليبرز بشكل واضح وسريع، إلا بعد أن نزحت الأسرة إلى الوسط الحضري المختلف عن الوسط الريفي، أو من نموذج اجتماعي واقتصادي استهلاكي يقوم بالدرجة الأولى على علاقات القرابة ويعتمد على الإنتاج الزراعي والحيواني، إلى نمط اقتصادي فردي يقوم على الاقتصاد الصناعي والتجاري [3]ص89.

وتشير بعض الدراسات، أنه تبعا لهذه الحركة السكانية من الريف إلى المدينة، بدأت الأسرة الجزائرية تفقد شكلها كأسرة ممتدة، لتتجه نحو شكل الأسرة الزواجية أو النووية، مع الملاحظ أن هذا الشكل الجديد الذي بدأت تتسم به المراكز الحضرية بالذات يتميز من جهة أخرى بكثرة الإنجاب إذ يتراوح أفراد الأسرة الزواجية الجزائرية بين 5-7 أفراد، مع بقائها أحينا متحفظة، في كثير من الأحيان بوظائف الأسرة الممتدة، ومن ثم يمكن القول أنه بعد الاستقلال بدأت تتشكل بوضوح أسرة جزائرية تجمع بين خصائص الأسرة الحضرية ووظائف الأسرة الريفية، وهذا في الجيل الأول والثاني، بينما يتجه الجيل الثالث نحو شكل الأسرة الزواجية.

3.6.4. مشكلات الأسرة الريفية في الوسط الحضري

يرى علماء الاجتماع أن الحياة الحضرية، تؤثر على الأسرة من حيث البناء والسلطة والزواج والإنجاب والوظائف التقليدية للأسرة كالتربية والضبط الاجتماعي والدفء العاطفي لأفرادها.

فمن حيث البناء والحجم فإن المدينة المستقبلة تضم مؤسسات صناعية وتجارية تستخدم الفرد على أساس الكفاءة والقدرة دون الأخذ بعين الاعتبار الجنس أو السلالة أو القرابة إلى غير ذلك، كما هو الحال في الريف كما تسمح المدينة للعائلة بالتحرك في السلم الاجتماعي والاقتصادي، من الأعلى إلى الأسفل أو العكس، كما قد تدفعه إلى التحرك الأفقي (الجغرافي)، فيغير مكان إقامته حسب ظروف العمل، بعكس الحال في الريف الذي يجعله مرتبطا بقطعة أرض معينة، وبمجال اجتماعي خاص، الأمر الذي يدفع بالعلاقات الأسرية إلى النزوع نحو الفردية ومن ثم إلى تقلص حجمها، من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية،غالبا ما تقوم على الزوج والزوجة وأبنائهما الصغار، ونادرا ما تضم والدي الزوجين أو أحدهما [3]ص90.

ومن حيث السلطة في الأسرة الريفية النازحة، نشير بأنها ترتبط بالقيم والعادات والتقاليد، وهي غالبا ما ترتكز على كبار السن، في حين نجد أن السلطة في المجتمع الحضري ترتبط بالوضع الاقتصادي وبالمركز الاجتماعي (السياسي، العلمي والإدارى، إلى غير ذلك)، بالإضافة إلى تغير

مركز المرأة بحيث، لم تعد السلطة في الأسرة مركزة في يد الزوج، ومما زاد في تعميق هذا غياب الزوج لفترات طويلة عن المنزل وخروج المرأة إلى ميدان العمل، مما سمح لها بممارسة سلطات أوسع بالقياس إلى ما كانت عليه، كما أدى هذا إلى ضعف الروابط والعلاقات بين الزوجين، مما نتج عنه في كثير من الأحيان توتر ونزاع.

ولا شك أن الطلاق يعتبر من أهم المشكلات التي تهدد بناء الأسرة، والأسرة النازحة إلى المدينة بشكل خاص، نظرا للمشكلات التي تتعرض لها، فازدياد مطالب الأسرة النازحة وغياب الأب لفترات أطول، وعمل المرأة واستقلاليتها من الناحية الاقتصادية، واختلاط مفهوم القيادة في الأسرة، وهي القيم السائدة في المدينة، أدى إلى تدهور العلاقة التقليدية للأسرة الريفية النازحة وضعف روابطها.

7.4. العادات والتقاليد في العائلة الجزائرية بين الماضي والحاضر

إن الأسرة الجزائرية والمجتمع العربي عامة، تمر بتغيرات ذات أهمية بالغة ألقت بظلها على تركيبته العضوية، ففي الوقت الذي كان مجتمعنا قبل بضع سنين مجتمع قروي محافظا على المبنى الأسري التقليدي، حيث كانت الأسرة النواة التي تدور حولها كل القضايا الحياتية والاجتماعية، نراه يمر في السنوات الأخيرة في تطور سريع في مجالات ونواحي مختلفة مثل البنية الفردية الأسرية مما أدى إلى تفتت وإضعاف العلاقات والروابط بين أبناء الأسرة الواحدة، وهذا بدوره أدى إلى اختلال في التوازن داخل الأسرة وخارجها [102]ص109.

لقد تفطن علماء الاجتماع إلى ذلك الرباط الذي يربط حركية العائلة بعاداتها وتقاليدها على مر الزمن والذي قد يشكل المخزن الدائم يعود إليه الفرد عند كل أزمة أو كبوة ليجد فيه الأمن والاطمئنان حماية لذاته ولهويته الثقافية والاجتماعية المعرضة في كثير من الأحيان إلى هزات عنيفة وهجومات تدميرية. فلقد كانت رمزا للعائلة في خضم المعارك الاجتماعية والثقافية التي تخوضها يوميا أمام الممارسات الجديدة وخاصة منها تلك التي يسودها ويسيرها مبدأ التضاد والتناقض.

فبفعل عامل الاتصال والمواصلات والتفتح، فإن العائلة المحلية مرشحة ثقافيا واجتماعيا للتعامل مع نمطين جديدين للممارسات الثقافية والاجتماعية الجديدة، عادات وتقاليد جديدة تحمل بين طياتها مبدأ الاندماج والمسايرة قد لا تؤثر سلبا على الكيان العائلي، وأخرى تحمل مبدأ التضاد والتغيير القوي، تؤثر على كيان الأسرة.

لقد ضلت العائلة الجزائرية محافظة على عاداتها وتقاليدها، غير أنه من حين لآخر يسجل بعض العادات المستهجنة في الفضاء المحلي، فقد صاحب هذا الدخول وهذا الاقتحام صراعات نفسية واجتماعية وثقافية عنيفة كادت أن تدمر العائلة، إلى درجة العداوة والانقسامات الفكرية والثقافية

وحتى الإيديولوجية، حتى ظهرت عادات وتقاليد لا هي عادات وتقاليد بالية، ولا هي عادات وتقاليد يمكن الاعتماد عليها في كل شاردة أو واردة، يتمسك الناس بقسم منها وتخلون عن القسم الآخر، ينسخون نسخا ويحورون بعضها الآخر [103]ص05.

إن هذه النقلة العائلية من نمط إلى آخر لم تكن سالمة ولم تكن بريئة أو مجانية، فقد أصابت الذات العائلية في عمق كيانها وفي جسدها الاجتماعي والثقافي، منتجة بذلك في كثير من الأحيان صراعات عنيفة بين الفرد والعائلة والمجتمع، الأمر الذي أدى في كثير من المواقف إلى بروز ظاهرة الازدواجية الثقافة والاجتماعية في بعض الممارسات لدى العائلة الواحدة التي أصابها تمزق وانشقاق بين عاداتها المحلية وعادات دخيلة أو جديدة سواء مستحدثة أو مستوردة بلغة أهل الاقتصاد [104]ص45.

إن الممارسات اليومية تكشف بوضوح هذه الازدواجية التي قسمت كيان العائلة الواحدة إلى كيانات مختلفة، حيث أن كل كيان يعمل على إبراز نمطه المفضل مستترا وراء شعارات مختلفة، ومهما يكن من أمر فإن العائلة التلمسانية تعيش وتمارس كثيرا من عاداتها وتقاليدها حاضرا كما مارستها وعاشتها في الماضي، ولم تر فيها أبدا عائقا من عوائق التقدم العائلي ، بل اعتبرتها رمزا للصالة والتمسك والانتماء، ولكن العيد يتبلور حول قضايا اجتماعية وليس حول قضايا روحانية. هنا يصبح لكل عيد معنى اجتماعي مميز، وكأن العيد يأتي لشد أواصر هذه المؤسسة (العائلة).

وكخلاصة القول، أن العائلة المحلية قد تعرضت لتطورات اجتماعية وثقافية واقتصادية عميقة أكسبتها عادات وتقاليد جديدة مع الزمن الجديد والطرح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الجديد، غير أن هذه التغيرات ظلت عاجزة في أن تصيب بعض مظاهر الثقافة المحلية والمتمثلة في بعض العادات والتقاليد اللصيقة للذات المحلية، حيث ضلت العائلة محتفظة ومحافظة عليها معتبرة إياها جزءا من كيانها الروحي والعقائدي.

خـلاصة

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى كل من مفهوم الأسرة وأنواعها وتطورها التاريخي، وبعد هذا أعطينا لمحة تاريخية عن الأسرة الجزائرية حيث ركزنا على مكانة كل عضو داخل الأسرة، وبعد ذلك إلى أهم التغيرات التي طرأت عليها خاصة فيما يتعلق بالعلاقات والتقاليد وقد وجدنا أنه من خلال هذا العمل النظري أن الأسرة الجزائرية عرفت تغيرات عميقة في بنيتها والعلاقات التي التميز أفرادها الأمر الذي أدى إلى تغير الأدوار والوظائف بين أفرادها.

الفصل5

التحليل الاجتماعي للسلطة

لقد مر المجتمع، عبر حقب تاريخية متتابعة، عرف من خلالها تحولات هادئة وعنيفة. فكيف يمكن أن نفهم وندرك العلاقات التي أقامها الأفراد فيه؟ خاصة وأن التحول في تلك العلاقات هو الذي كان يدفع إلى تغير المجتمع وتبدله.

وبغض النظر عن المجالات المختلفة التي يعيشها المجتمع، وتعرفها علاقات الأفراد فيه، تضل السلطة تحتكر أفضل الاعتبارات وأوسعها، فالأفراد منذ أن دخلوا في علاقات انحرف خط المساواة فيما بينهم، ليتمتع البعض منهم بامتيازات دون غيرهم، أما التمتع بهذه الامتيازات ومهما كانت صفتها فهو الذي يخول لأصحابها ممارسة هذه السلطة.

فالسلطة إذن ظاهرة قديمة، يفترض بأن أول مجتمع قد عرفها، لتتطور بتطور حالته حتى الوصول إلى ما هي عليه اليوم والتي نلاحظها في مجتمعاتنا المعاصرة.

1.5. نظريات السلطة في الفلسفات القديمة

لاشك أن النظريات التي تناولت السلطة في الفلسفات القديمة، كانت نظريات سياسية بالدرجة الأولى تهتم بسيادة الدولة وسلطة الحاكم، ولكنها كانت مقدمات لتفسير نظريات السلطة الاجتماعية. إذ أن السلطة تعتبر ظاهرة اجتماعية، بل وأبرز الظواهر الاجتماعية عموما، إذ أنها تنشأ في المجتمع ولا يمكن تصورها في خارجه، وهي تتمثل في ضمائر أعضائه بصورته المجردة حقيقة تاريخية، ومن ثم فهي ظاهرة سياسية اجتماعية معا، ولقد أدت هذه الصفة المزدوجة لظاهرة السلطة إلى القول بان كل مجتمع هو مجتمع سياسي بالضرورة وهذه حقيقة تاريخية لا جدال فيها [105]ص40. وفيما يلي نعرض أهم النظريات التي طرحت في تفسير السلطة من وجهة نظر بعض المدارس الاجتماعية ونبدأ بالعصور القديمة.

1.1.5. نظريات السلطة في العصور القديمة

يعتبر موضوع علاقة الفرد بالسلطة الحاكمة، من أهم ما شغل التفكير البشري منذ عرف الإنسان طريقه إلى الاجتماع، تحت ظروف نفسية وبيئية وحضارية مختلفة. ويتبع العالم جيروم داود "Dowd " السلطة في المجتمع البشري من حيث تاريخ التفكير الاجتماعي منذ ظهورها في الجماعات المختلفة، فيقول "بأن الضبط الاجتماعي مر بمرحلتين مختلفتين" [106]ص245.

1.1.1.5. المرحلة الأولى

وهي المرحلة التي كانت فيها السلطة التي تقرر الضبط والرقابة سلطة أبوية "parental autority"، إذ كانت السلطة المسيطرة على كل تنظيم تنحصر في شخص واحد أو جماعة صغيرة من الأشخاص، وكان موقف هؤلاء من الأعضاء موقف الوالد.

2.1.1.5. المرحلة الثانية

وهي المرحلة التي أصبحت فيها السلطة المسيطرة على التنظيم سلطة اجتماعية، وذلك عندما بدأ العدد الأكبر من الأعضاء في التقرير بأنفسهم ما يحقق أهدافهم، وهذا يتمثل في القوانين والقواعد والأنشطة المختلفة.

ويرى داود بان الضبط الأبوي يشمل تلك الفترة في تطور المجتمع، والتي بدأت بتصنيف المجتمع إلى رؤساء وتابعين، أما الضبط الاجتماعي فقد أستخدم ليشمل تلك الفترة التي أصبحت فيها القيادة منتشرة، حينما تغير المجتمع وسادت ظاهرة التخصص وتقسيم العمل بصورة منظمة. ولقد امتدت القيادة لتشمل عددا كبيرا من الناس الذين يشكلون الأغلبية ويمارسون الضبط والرقابة بصورة جماعية.

ولقد تحكم الأفراد ذوو السلطة في تشكيل الطرق الشعبية كما هو الحال في توجيه الفكر والرأي، ولا شك أن الطرق الشعبية تتضمن أفكار الناس ومعتقداتهم وأساليبهم في المعيشة التي تصبح تقليدية. وحين قام نظام المدن السياسية لم تختلف القاعدة التي كانت تحكم الناس كثيرا، بل بقيت أحكام القانون تستند على العرف والتقاليد، وتأخذ من المعتقدات الدينية مصدرا للإلزام، وبالتالي فقد استقر الحكم على قلة من الكهنة والزعماء، وكان يؤدي ذلك إلى انفراد هذه القلة بالعلم والقانون وتغييره دائما على حسب مصلحتهم [107]ص167.

ولقد سادت السلطة الأموية، في المجتمعات القديمة مثل سلطة الأموير في مصر القديمة، وكان هذا النوع من السلطة يستمد دعائمه من الخضوع العائلي وهو خضوع من طبيعة أخلاقية،

وليس على أساس القوة، وكانت تعتبر دعامة للتشريع وسن القوانين. ذلك لأن رب الأسرة كان هو الحاكم والقاضي، وكان هو دعامة الدين والعرف والتقاليد فيها [108]ص16.

2.1.5. نظرية السلطة عند اليونان القدامى

1.2.1.5. نظرية السلطة عند أفلاطون

يعتبر أفلاطون أول مفكر يوناني حاول فهم وتحليل المجتمع كوحدة كاملة متكاملة، إذ يرى أن الجماعات ظهرت نتيجة للحاجات البشرية التي لا يمكن إشباعها إلا بتعاون الأفراد بعضهم مع بعض، وأنه لا يوجد إنسان يستطيع أن ينتج حاجاته الضرورية بمفرده، وأن كل إنسان في حاجة إلى مبادلة إنتاجه بإنتاج الآخرين حتى يحصل على جميع مقومات معيشته.

وعلى هذا فإن تقسيم العمل ضروري ومهم، إذ يحقق للإنسان مطالبه واهتماماته المختلفة، ويتطلب ذلك أشخاصا عديدين، لكل منهم مواهب وقدرات تختلف من شخص لآخر، وانتهى أفلاطون في كتابه "الجمهورية" إلى أن الحكام في المدينة ينبغي أن يكونوا فلاسفة لأنهم تلقوا العلم والفضائل واتسعت آفاقهم. وفي ضل هذا فغن الدولة ليست بحاجة على قوانين وضعية لأنه من الحماقة أن تقيد الملك الفيلسوف بأحكام القوانين.

ويقول أفلاطون بأن هناك نوعين أساسيين من نظم الحكم القائمين على مبدأين متناقضين هما الملكية التي تقوم على أساس السلطة المطلقة، والديموقراطية، والتي تقوم على أساس الحرية، وهما نظامان فاسدان بحكم التاريخ. ويقول بالنظام الأمثل وهو الموافقة بين النظامين، ويعني هذا أن تضحى الملكية بجزء من السلطة الديمقراطية، وتخضع الديمقراطية للطاعة والنظام، وبذلك نحصل على نظام وسط وعادل لا يتميز بالإسراف في القوة ولا الإسراف في الحرية [106]ص249.

1.2.1.5. نظرية السلطة عند أرسطو

يرى أرسطو بأن سلطة الحاكم تختلف عن سلطة السيد على عبيده، لأن طبقة العبيد غير طبقة السادة، وأن العبد أحط مرتبة من السيد إذ انه غير قادر على حكم نفسه فهو بمثابة آلة في يد السيد يستخدمها بشيء من الرحمة ويوجهها لمصلحته الشخصية. وفرق أيضا بين السلطة السياسية وسلطة رب الأسرة، وان العبد أحط مرتبة على جميع أفراد الأسرة.

والأسرة في نظر أرسطو هي أول خلية الاجتماعية، ومن اجتماع عدة أسر تنشأ القرية، ويسمى القرية بأنها مستعمرة طبيعية للأسرة، وتتكون المدينة من اجتماع عدة قرى، وتعتبر المدين أكمل الوحدات الاجتماعية لها أهداف واضحة ومحددة [106]ص253.

يقول أرسطو أن السلطة العليا التي يصبح الحاكم بامتلاكها صاحب القوة الآمرة، وتصبح قراراته تبعا لذلك قرارات عادلة وواجب تنفيذها. وقد أدى به تقديره لجوهرية السلطة انه ميز بين أنواع الدساتير، وجعل الهيئة التي تتولى الحكم في الدولة وتتولى السلطة ذات السيادة هي الدستور نفسه [109]ص106.

3.1.5. نظرية السلطة في عهد الرومان

لم تحاول الفلسفة الرومانية إدماج الفرد في الدولة كما فعل اليونان، ولكنها فصلته عنها ولكل حقوق وواجبات. ولقد نظرت إلى أن الدولة هي امتداد طبيعي لحياة الأفراد في المجتمع، وجعلت الفرد هو محور التفكير القانوني، ونظرت على أن الدولة جاءت للمحافظة على حقوق الفرد. وأهم فكرة سياسية جاء بها الرومان هي فكرة السيادة، فمنذ بداية تطورهم اقتنعوا بأن المجتمع له سلطة آمرة غير محدودة وهذا في العائلة فكان من حق رب الأسرة بيع أو قتل أحد أفراد أو كل أفراد أسرته دون أن يتدخل أحد في ذلك، غير أنه لا يمكن أن تترك هذه السلطة الغير محدودة في الدولة لشخص واحد، وتعني هذه الفكرة أن كل مجتمع يمتاز بقوة أصيلة فيه تفرض على كافة أعضائه طاعة غير محدودة، وأطلقوا عليها السيادة المطلقة، ووصفوها بأنها العلاقة المميزة للمجتمع، غير أنهم لم يحاولوا دراستها وتحليلها، بل اكتفوا، باعتناقها وتطبيقها عملا مثل سلطة رب العائلة [106]ص253.

ولقد كانت الدولة لديهم هي مصدر جميع الحقوق القانونية، والسلطة العليا دائما للشعب، وقد تسلم الإمبراطور هده السلطة عن طريق التوكيل، فالإمبراطور إذا هو وكيل الشعب وهو المسؤول أمامه عن تنفيذ واجباته، وعلى ذلك فإرادة الإمبراطور لها قوة القانون لأن الشعب وكل إليه جميع سلطاته. وبذلك تحققت لدى الرومان مقدمات الفصل بين حق السلطة وأشخاص الحكام [106]ص225. وبالتالي منذ القرن الثاني حتى القرن السادس ميلادي كان للعلماء والسياسيين فكرة واحدة وهي أن أسس هذه النظم ترتكز على موافقة الشعب. وقد ضلت هذه الفكرة شائعة حوالي أربعة قرون من الزمن على اختلاف الوسائل التي كان يلجأ إليها الحكام الرومان للاستيلاء على السلطة، وأدت بعد ذلك إلى فكرة العقد الاجتماعي ثم فكرة سيادة الشعب.

4.1.5. نظرية السلطة في العصور الوسطى

يقول العالم داود "Dowd"، أنه في العصور الوسطى وعندما كان الضبط والرقابة عن طريق الحكومة والكنيسة يأخذان الشكل الأبوي، ومع نشوء التنظيمات الاجتماعية سعى التجار وأصحاب المال، والعمال الأجراء إلى تكوين نقابات جديدة. وكانت هذه النقابات تقوم على قواعد

وقوانين تقرر بواسطة الأعضاء. ولما كان كل عضو في هذه النقابات يقع تحت سيطرة قوة كنيسة أو سياسة ذات طابع أبوي في نفس الوقت، فإن كل الأعمال الواسعة النطاق التي كان يقوم بها، كانت تتم رقابتها وضبطها بواسطة السلطة الأبوية. ولقد كانت نقابات التجار والصناع في إيطاليا ذات فعالية كبيرة، ذلك لأنها استطاعت أن تحرر نفسها من الرقابة والسيطرة العلمانية الخارجية، ومن سيطرة الكنيسة إلى حد ما [106]ص257.

ولقد أحدثت الكنيسة في العصور الوسطى ثورة اجتماعية وسياسية بعيدة المدى، ولقد فتح ذلك الباب عن صراع مرير بين الكنيسة والقيصرية، ويمكن أن نميز بين عهدين:

1.4.1.5. عهد آباء الكنيسة

يبدأ عهد حكم آباء الكنيسة من تاريخ ظهور المسيحية، وينتهي بنهاية حكم شارلمان "Charlemagne"، ويتميز هذا العهد بالدعوة إلى احترام السلطة الزمنية، بل وإلى وجوب تقديسها فلقد صاغ القديس بيير "Saint Pierre " ومن بعده القديس بول "Saint Paul " نظرية الكنيسة في الحق الإلهي المباشر وخلاصتها أن الله وقد خلق الإنسان لكي يعيش في جماعة قد خلق كذلك السلطة العامة التي تأمر الناس لأنه لا يحب لعباده الفوضى، ويتدخل الله بإرادته المباشرة ليصطفي الحكام ويودعهم أمر هذه السلطة باعتبارهم وزراءه في أرضه ومفوضين من عنده في حكم رعياه [110]ص20.

2.4.1.5. العهد المدرسي

أما العهد المدرسي فيبدأ منذ نهاية حكم شارلمان حتى بداية عصر النهضة في أواخر القرن الخامس عشر ميلادي، فقد صيغت نظرية جديدة في الحكم الإلهي غير المباشر وخلاصتها كما قرر القديس توماس الأكويني " Saint Thomas d'Acquin " في أن السلطة في جوهرها، أي في أصلها ونشأتها، إنما تأتي من عند الله، ولكن السلطة الفعلية بصورتها الواقعية التي تتشكل بها فإنها تختلف باختلاف البلدان والمناطق والأزمان، وأنها تأتي من الشعب وان الشعب هو الذي يضع الأنظمة، وبذلك وجب على الذي يتولى السلطة أن تكون بمشيئة الشعب الذي له وحده أن يضع من الأنظمة ما يشاء [111]ص12.

غير أن هذه الأفكار سرعان ما تراجعت أمام أصحاب الأراضي وتقلص نفوذ السلطة المركزية القيصرية، ويرى بعض الباحثين أن سلطة أمراء الإقطاع لم تكن تعتمد في أصل نشأتها على حقهم في السلطة أو السيادة، بقدر ما كانت تعتمد على نوع من التعاقد بين الأمير والتابعين له، تنشأ به رابطة شخصية تتمثل في التزامات متبادلة هي الخضوع للأمير مقابل ما يوفره من واجب

صيانة الأمن وحماية أرواح الناس في المقاطعة. وفي ظل نظام الإقطاع عادت السلطة إلى ما كانت عليه في القديم، وأصبح مالك الإقطاع هو صاحب السلطة لأنه هو صاحب الأرض ومالكها الوحيد [110]ص28.

5.1.5. نظريات السلطة في عصر النهضة

لقد كانت نظريات السلطة في العصور القديمة والوسطى من وجهة نظر التفكير الاجتماعي تتميز بالطابع الديني والغيبي، وكذلك السلطة الأبوية التي تركزت في يد رب الأسرة أو رئيس القبيلة أو الحاكم ولقد اتخذت السلطة المظهر التيوقراطي الديني تستند إلى الأوامر والنواهي الإلهية.

وبعد ذلك تدرج التفكير الاجتماعي بالتحرر من النظريات الدينية المقدسة والاتجاه على النظريات العلمانية التي تنسب السلطة إلى النظام الطبيعي المطابق للنظام الإلهى، وبتقدم الإنسانية إلى هذا الاتجاه جاءت أفكار جديدة عن الضبط والسلطة الاجتماعية على أنها منبثقة من الطبيعة البشرية.

لقد كانت الظروف التي نشأت فيها الدولة الحديثة لمصلحة الملوك الصاعدين إلى الحكم على حساب امتيازات أمراء الإقطاع وسلطات البابا ورجال الكنيسة، أثرها في صيانة السلطة، فقد كان لابد من أن تترك السلطة في يد الملك حتى تتحقق حركة التوحيد السياسية، بحيث لا توجد سلطة أخرى في مملكته تتساوى أو تعلو سلطته [112]ص27.

وقد كتب العالم الإيطالي ميكافيللي سنة 1512 كتابه "الأمير" وقد نادى بنظرية الأمير المستبد الذي لابد أن يحكم بالقوة حتى يحقق الدولة ويكفل لها الرخاء والسلطان. وقد فصل في نظريته هذه الأخلاق عن السياسة، ويعتبر أن المجتمع والدولة نتاج للشخصيات القوية، وعلى افتراض أن الناس فاسدون والأمير يجب أن يطبق ويفرض حكمه من أجل نظام اجتماعي.

ولقد سار العالم الفرنسي جان بودان على خطى ميكافيللي، الذي دافع عن سيادة الدولة ومجد سلطاتها، فهي في اعتباره تسمو على الأفراد والقانون، ومن الملفت للنظر أنه يقيم الدولة على مجتمع الأسر الصغيرة وذلك كما فعل أرسطو، وقد أكد أن السيادة لازمة من لوازم المجتمعات السياسية سواء في الدولة أو داخل الأسرة [113]ص48.

6.1.5. نظرية السلطة عند فلاسفة العقد الاجتماعي

في نهاية القرن السادس عشر نشط الفكر السياسي وازدهر في مناقشات ومحاولات حول نشأة السلطة في الدولة، ومن ثم ظهرت النظريات التي تناقش فلسفة الدولة في نشأتها وطبيعتها

ووظيفتها وحقوقها والتزاماتها، وكانت أول النظريات ظهورا هي نظريات التعاقد الاجتماعي، نوضحها فيما يلي بصورة موجزة:

1.6.1.5. توماس هوبز (Thomas Hobbes)

يذهب المفكر الإنجليزى توماس هوبز إلى أن المجتمعات الإنسانية الأولى مرت في مرحلة كانت تعيش فيها على الطبيعة، وذلك قبل أن تصل إلى مرحلة الحياة الاجتماعية. ولكي يتخلص أفراد المجتمع من تلك المرحلة الفوضوية المضطربة وضعوا حدا لما يدور فيها بينهم على أساس المصالح المشتركة، وهم بذلك يتعاقدون ويتنازلون عن جميع حقوقهم لشخص واحد وكلوه في تعهد أمورهم ومصالحهم، وأصبح هذا الشخص هو الرئيس العلى للمجتمع، وبذلك أصبح صاحب السيادة وكلمته هي القانون [108]ص159.

2.6.1.5. جون لوك (John Locke)

ذهب جون لوك إلى تعريف الحالة الفطرية بأنها كانت حالة سلم ومساعدات متبادلة على نقيض ما ذهب غليه توماس هوبز، وقال بان الحقوق الطبيعية سابقة لوجود المجتمع. وقد كتب كتابا مشهورا أسماه " رسالتان عن الحكومة " ضمنه أفكاره الأساسية ومن بين هذه الأفكار أنه يرجع نشأة السلطة إلى القبول والاتفاق.

ويفرق بين السلطة الأبوية والسلطة السياسية فيقول: "على الرغم من صحة القول بأن حكم الآباء طبيعي إلا أنه لا يتسع على الإطلاق ليشمل أهداف الحكم السياسى واختصاصاته، فسلطة الأب لا تصل في أي حال من الأحوال إلى ممتلكات الابن الذي يعتبر هو وحده صاحب الحق للتصرف فيها، أما السلطة السياسية فتشمل تلك السلطة التي كان يملكها كل شخص في حالة الطبيعة ثم سلمها إلى المجتمع.

3.6.1.5. جان جاك روسو (Jean Jack Rousseau)

ترتكز نظرية روسو على فكرة أن الإنسان قبل وجوده في الدولة كان يعيش في حالة فطرية يتساوى فيها جميع الأفراد، وكل منهم يكفي نفسه بنفسه، وبعد هذا تطورت الحياة وظهرت المساوئ وظهر نظام تقسيم العمل نتيجة لتطور الصناعة، وظهرت الملكية الخاصة التي ميزت بين الغني والفقير، وقد ظهر المجتمع السياسي نتيجة عقد اجتماعي [111]ص23.

2.5. نظريات السلطة في المدارس الاجتماعية

1.2.5. المدرسة الاجتماعية الفرنسية

نحاول هنا أن نعرض أهم النظريات التي جاءت بها المدرسة الفرنسية ممثلة في أوجست كونت مؤسس علم الاجتماع الفرنسي وإميل دوركايم الذي كان لإسهاماته الغزيرة في علم الاجتماع أكبر أثر في إثراء الدراسات الاجتماعية بصفة عامة والسلطة الاجتماعية بصفة خاصة.

1.1.2.5. أوجست كونت (Auguste Comte)

يعتبر كونت من أصحاب المدرسة العضوية التي تقول بأن المجتمع كالفرد يقوم على ما تقوم به الهيئات والأفراد من وظائف، ويرى بأن وحدة المجتمع هي الأسرة وليس الفرد، إذ أن مهمة الأسرة في العصور التاريخية المتتابعة تتلخص في الصفات الاجتماعية والنفسية التي تؤدي في نهايتها بخلق الدولة. ومن الأسر تنمو الجماعات الأكثر تعقيدا مثل الطبقات والمدن، وتدور وظائف الأسرة حول تنشئة الأفراد، إذ أن التربية الأسرية المنزلية تستهدف نظاما سياسي بالتدريج، وأن توزيع العمل إن زاد عن حد معين يؤدي بالمجتمع إلى التفكك [114]ص202.

2.1.2.5. إميل دوركايم (E. Durkheim)

تعتبر السلطة الاجتماعية المحور الأساسي الذي يرتكز عليه علم الاجتماع في كتابات دوركايم، وقد أخذ القانون كمقياس للتضامن الاجتماعي الذي يعتبره أساس المجتمع، ويرى أنه لا يمكن أن نجد مجتمع دون أن يكون هناك تماسك في أجزائه المختلفة. وقد ضمن هذه الأفكار كتابه التقسيم الاجتماعي للعمل، وفي هذا الكتاب نراه يميز بين الإنسان كعضو في الجماعة، وكعضو في المجتمع.

ثم يميز بين التضامن الآلي الميكانيكي والتضامن العضوي، ففي المجتمعات البدائية نجد أن الأفراد يقومون بأعمال متشابهة، تسودها العادات والتقاليد ويخضعون إليها آليا خوفا من العقاب، أما في المجتمعات المتحضرة أو التي تطورت، فنجد أنها تتميز بظاهرة تقسيم العمل الذي ينشأ عنه التخصص، وفي ظل هذا النظام يزداد تماسك الأفراد لاعتماد كل منهم على الآخر لتحقيق مطالب حياته [106]ص281.

وقد تحول دوركايم في الأيام الأخيرة من حياته إلى دراسة الظاهرة الدينية، باعتبار الدين أحد الدوافع التي خلقت داخل الفرد معنى الالتزام الأخلاقى للتمسك بالقواعد الاجتماعية، وقد كان المبكر بمسألة التنظيم الاجتماعي مركزا على الدوافع الخارجية للضبط والرقابة.

2.2.5. المدرسة الاجتماعية الألمانية

1.2.2.5. نظرية كارل مانهايم (Karl Mannheim)

لقد ذهب مانهايم إلى مثل ما ذهب إليه دوركايم، في التضامن الآلي بالنسبة للجماعات البدائية والتضامن العضوي بالنسبة للجماعات الحضرية. وتتمثل السلطة الاجتماعية عند مانهايم في اتجاهين اثنين:

الاتجاه ذو التأثير في الضبط والرقابة، ويتمثل في دور الأسرة في الضبط والرقابة على أفرادها وأطفالها.

الاتجاه ذو التأثير غير المباشر ويتمثل في وجود سلطة اجتماعية، تتمتع بقوة إلزامية لإجبار الأفراد على السير وفق أسس وقواعد محددة.

كما يتجه مانهايم إلى القول بأنه لا يوجد مجتمع من المجتمعات البشرية غير مستعمل لبعض أشكال القوة، وقد تكون تلك القوة وظيفية أو تعسفية، فالقوة الوظيفية هي القوة الهادفة التي يقصد بها ممارسة السلطة في المجتمع من خلال الصلاحيات الممنوحة للقائم عليها، أما القوة التعسفية فهي القوة التي تمثل الاستبداد والبطش [106]ص293.

2.2.2.5. نظرية جورج زيمل (George Simmel)

يعتبر جورج زيمل المؤسس الثاني لعلم الاجتماع في ألمانيا، وقد اهتم بمعالجة نظرية السلطة الاجتماعية بصورة واضحة ومحددة، وبحث الأشكال التي تقوم عليها العلاقات الاجتماعية ومنها السلطة والخضوع والصراع.

ويعالج زيمل موضوع السلطة الاجتماعية تحت عنوان "السيطرة والخضوع" وذهب إلى أن هناك افتراضا مؤداه أن السيطرة والخضوع هما تكوين طبيعي في كل مجتمع إنسانى، وهذا الافتراض يتضمن نظرة عميقة في جوهر الطبيعة والعلاقة الإنسانية، والسيطرة والخضوع عمليتان ضروريتان ولاحقتان لوجود المجتمع، وهذا يتمثل أحد الصور التي جاء فيها المجتمع إلى الوجود [115]ص296.

فالمجتمع كما يرى، حين بدأ في نشأته الولى كانت توجد فيه ظاهرتا التفوق والخضوع. ففي المراحل التاريخية المختلفة، ومن خلال معيشة الناس مع بعضهم البعض يلاحظ أن هناك نظرا يقود الجماعة ويؤثر فيها، وأن الجماعة بدورها تخضع لذلك النظر القليل وتستجيب له. ولنا أن نأخذ مثال

التنشئة الاجتماعية مثال على ذلك فالطفل ينشأ في أحضان والديه، وهو ضعيف ويستجيب لهما، ويمثل الوالدان هنا موقف السيطرة والرئاسة .

3.2.5. المدرسة الاجتماعية الأمريكية

في الحقيقة أن علن الاجتماع في أمريكا نال اهتماما كبيرا، لا يقل شأنا عن ذلك الاهتمام الذي ناله علم الاجتماع في فرنسا، وقد اتجه علم الاجتماع الأمريكي اتجاها تجريبيا وامتاز بالموضوعية واستخدام المنهج العلمي في البحث والدراسة.

وفي معالجة لمواضيع علم الاجتماع التي تناولت في أمريكا نجد أن هناك بحوثا كثيرة تعالج موضوع السلطة الاجتماعية، وتأتي هذه الدراسات تحت عنوان الضبط الاجتماعي، وفيما يلي نقد أهم الاتجاهات الحديثة التي جاءت بها المدرسة الأمريكية في موضوع السلطة الاجتماعية.

1.3.2.5. نظرية تالكوت بارسونز (T. Parsons)

يؤكد العالم الأمريكي بارسونز على الدور الوظيفي للضبط والرقابة الاجتماعية في عملية تقويم الانحرافات الوظيفية والسلوكية، ويتمكن الضبط من القيام بمهمته في مقاومة الانحراف داخل التنظيم بما يتمتع به من قدرة على إعادة التوازن الاجتماعي.

ويهتم بارسونز بمفهوم الفعل الاجتماعي على أنه يمثل نوعا من الوحدة الصغيرة التي تتألف عن طريقها المجتمعات، ويتم الفعل وفقا لتوجيهات الفاعل، وعلى هذا يمكن التمييز بين نوعين من الأفعال أو المكونات التوجيهية؛ فهناك التوجيه الذي يقوم على الدافع ويسمى بالتوجيهات الدافعية، والتوجيه الذي يقوم على القيمة ويسمى بالتوجيهات القيمية.

أما فيما يخص السلطة، فنراه يتجه في قوله إلى أن دراسة السلطة تتطلب ضرورة تحليل الأجزاء المختلفة التي تتألف منها العلاقات الاجتماعية المعقدة. وتعتبر القيم نماذج للتوجيه المعياري للفعل داخل النسق الاجتماعي، أما النظم فما هي إلا نماذج معيارية لكنها تتمايز وفقا للمواقف والتقسيمات الفرعية للنسق [116]ص201.

والسلطة في نظر بارسونز تعتبر قانونا تنظيميا وتستخدم القوة كوسيلة شرعية ومنظمة لسلوك الفرد داخل التنظيم، وبذلك فإن السلطة لا تتعارض مع القوة، لأن السلطة تتمثل في مجموعة حقوق في موقف جمعي تتضمن الحق في اكتساب القوة واستخدامها في هذا الموقف.

ويتضح لنا مما سبق أن بارسونز يعالج موضوع السلطة من خلال نظريته البنائية الوظيفية، ذلك لأن التحليل البنائي الوظيفي يتطلب معالجة منظمة للأدوار ومراكز القائمين بالفعل في موقف

اجتماعي معين بالإضافة إلى معالجة النظم الاجتماعية التي يحتويها، كما يشير إلى مكانة القائم بالفعل في نسق العلاقات الاجتماعية، وبالرغم من عدم انفصال الدور عن المركز، فإنه يشير إلى سلوك الفاعل في علاقته بالآخرين.

2.3.2.5. نظرية روبيرت ماكيفر (R. Maciver)

يقول ماكيفر في كتابه " الدولة الحديثة " أن السلطة توجد دائما وفي كل مكان في المجتمع الإنساني، ولم تتغير السلطة في حقيقتها وجوهرها، ولكن التغير يكمن في الشكل الذي تظهر فيه، والمجتمع البدائي في رأيه لم يكن مجتمعا فوضويا، فقد كانت فيه سلطة بدائية تكمن في الدين والعرف والتقاليد، وكانت تتميز بالقوة في التنظيم.

ولقد كانت السلطة القديمة تمثل وحدة تنظيمية ضابطة لسلوك الأفراد، وتحدد علاقاتهم ومعاملاتهم، ومن هنا فإن السرة القديمة كانت تتمتع بسلطة قوية لا تقل قوتها عن سلطة الحكومة. فالحكومة كما يرى ماكيفر بدأت في الأسر البدائية وتقدمت بالتدرج لمواجهة الاحتياجات العامة للمجتمعات بهدف التنظيم، فالنظام الاجتماعي يوجد في أي مكان يعيش فيه الإنسان على وجه الأرض.

ومن جهة أخرى يشير إلى أن السلطة التي يتبعها المجتمع في ضبط وتنظيم سلوك أفراده، وذلك حرصا على النظام العام المرسوم، إذ أن هناك سلطة ضابطة تظهر في الأسرة وما تنطوي عليه من سلطة أبوية، وهناك كذلك الجماعة المحلية والتزاماتها، وهناك الطبقة الاجتماعية وما عداها من الوحدات الاجتماعية المتعلقة بالتركيب الاجتماعي [117]ص22/21. فالأسرة تخلق التنظيم وتقوم بالإلزام والأمر لأفرادها وفرض الضبط والرقابة على العلاقات الجنسية والرغبات المتقلبة، وتضع الأسرة قواعد لذلك، وتلك القواعد ينبغي أن تحقق بقاءها عن طريق الجزاءات الرادعة، وينبغي أن تساعدها وتدعمها سلطة المجتمع.

3.5. أنـواع السلطـات

1.3.5. السلطة السياسية عند ماكس فيبر (Max Weber)

يقسم فيبر السلطة حسب المشروعية لكل واحدة، وأيضا حسب تلازم ظاهرة السيطرة أو الخضوع إلى فئات ثلاث:

1.1.3.5. السيطرة القانونية (السلطة العقلانية)

يكون هذا النوع من السلطة مبنيا على الاعتقاد بمشروعيته القانونية، ويمكن أن نجده في المجتمعات التي يفكر أفرادها بأنه يجب عليهم الطاعة لاؤلئك الذين يقبضون على زمام السلطة، وهنا لا نصف بالمشروعية سيطرة الفرد ما، ولكن سلطة الأصول أو القواعد التي خولته الصلاحية بالحكم، فالفرد هنا لا يطيع في الواقع ذلك الشخص صاحب الصلاحية لذاته أو لصفاته الشخصية وإنما تجب عليه طاعته بناءا على الصلاحية التي يمارسها .

ويرى أيضا أن الشرعية في الحكم، تتحدد بقواعد الدستور أو قواعد أخرى غير شخصية يؤمن بها الأفراد، والشخص الذي يصل إلى السلطة عن طريق هذه القواعد، تكون سلطته شرعية، ومن جهة أخرى فإنه يمارس سلطته باسم قواعد غير شخصية، ولذلك تكون سلطته محدودة. ويعتبر فيبر هذا النوع من السلطة هو النوع الحديث [10]ص26.

2.1.3.5. السيطرة التقليدية

ونجدها في المجتمعات التي تجد قاعدتها في العادات و التقاليد، حيث أن صاحب السلطة يطاع بناءا على تقليد أو عادة قد سير عليها زمنا طويلا. وتقوم السلطة هنا أساسا على ما هو موجود من قبل أو ما يفترض أو يدعى أنه موجود.

ولقد طرح فيبر بالنسبة لهذا الشكل من المشروعية عدة أمثلة تاريخية حول مجتمعات كانت تحكم من قبل أحد مشايخها أو زعيمها الديني، أو من قبل الأكبر سنا، فكانت تدعى السلطة الأبوية وتعني سلطة الأب في الأسرة و سلطة الأخ الأكبر على بقية الأعضاء [118]ص31.

3.1.3.5. المشروعية الشعبية (السلطة الكارزماتية)

يعتبر هذا التعبير غامضا لأنه لا نكاد أن نجد له مثالا في المجتمعات الحديثة، ويعني هنا أنه تلك المشروعية التي يمكن أن تلد سواء في مجتمع حديث أو في مجتمع تقليدي، حيث أن صاحب السلطة يطاع لذاته ولشخصيته وبناء على مزايا وصفات خاصة وحده.

لكن فيبر هنا لم يكن يقصد بالشعبية تلك الصفة التي يمكن أن تميز زعيما ما في مجتمع عن بقية الزعماء الآخرين لتفرده بحل مشاكل الأمة أو كان وسيط أمن وسلام.

وهنا يقترب هذا المفهوم إلى الخرافة أكثر منه إلى العقلانية أو المنطق، فكان مثلا يشير إلى الأنبياء ويعتبر " سيدنا موسى " زعيما شعبيا ثم يتحدث عن " لينين " ليعطيه ذات الميزة. وبهذا يمكن القول أنه كان يريد تلك الصفة التي يمكن أن تلازم زعيما ما فتعطيه نوعا من القدسية بعيدا عن أي عادة أو تقليد. ومنه فالشعبية لا يمنحها القانون ولا يمكن أن تكون موروثة تبعا للعادات والتقاليد [10]ص28.

2.3.5. السلطة الاقتصادية عند كارل ماركس (Karl Marx)

يرى ماركس في كتابه " نقد الاقتصاد السياسي" الذي كتبه عام 1859 أن الأفراد يدخلون أثناء عملية الإنتاج الاجتماعي في علاقات محددة ضرورية، مستقلة عن إرادتهم وتتفق مع مرحلة معينة من مراحل تطور قوى إنتاجهم المادي.

إن مجموع علاقات الإنتاج تؤلف البنية الاقتصادية للمجتمع التي هي القاعدة الحقيقية، والتي ترتفع عليها بنية فوقية قانونية وسياسية تتلاءم معها أشكال محددة من الوعي الاجتماعي.

إن أسلوب إنتاج الحياة المادية هو الذي يحدد الحياة الفكرية والسياسية، وليس وعي الأفراد هو الذي يحدد وجودهم الاجتماعي وإنما وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد ذلك الوعي.

وعند مرحلة معينة من مراحل التطور تدخل قوى الإنتاج المادية في المجتمع في صراع مع علاقات الإنتاج القائمة، ومن هنا تبدأ فترة عصر الثورة الاجتماعية. ومع تغير الأساس الاقتصادي يتحول ويتغير البناء الفوقي كله وهذا بسرعة متفاوتة [10]ص87/86.

3.3.5. السلطة المهنية

وهنا يعني أن المهن الفنية العليا في الحكم تخضع للمسائل المتصلة بمهنهم أو تحليلها، وكلما زادت عملية التقسيم وانتشرت، زادت عملية الاعتراف في المجتمع، وأصبحت منطقة الجدارة محدودة وبالتالي يضيق حيز السلطة المهنية [8]ص352.

ويمثل أرسطو السلطة المهنية في [108]ص118:

سلطة السيد على العبيد ويمثلها بالسلطة الدكتاتورية.

سلطة الأب على أولاده ويمثلها بالسلطة الملكية.

سلطة الزوج على زوجته ويمثلها بالسلطة الجمهورية.

4.5. مفهوم السلطة عند المسلمين

لم يفصل الإسلام الدين عن الدولة كما فعل الغرب، وهذا لأنه يستمد كل القوانين والنظريات من الدين، فالخلافة لدى المسلمين كما يقول ابن خلدون تعتبر رئاسة عامة في أمور الدين والدنيا ونيابة عن الرسول صلى الله عليه وسلم.

ولقد اختلفت آراء الفقهاء المسلمين في حقيقة السلطة التي يتمتع بها الخليفة، فمنهم من رأى أن الخليفة يستمد سلطانه من الله، ويرى البعض الآخر أن الخليفة يستمد سلطانه من الأمة. ومجمل الرأي أن الله اختار النبي صلى الله عليه وسلم لدعوى الحق، وإبلاغ الشريعة إلى الخلق فهو يختار كذلك الخليفة ويسوق إليه الخلافة، أما الرأي الثاني فيفهم منه أن الخليفة يستمد سلطانه من الأمة لأنها هي التي تختاره لهذا المقام، وهي التي تراقبه وتحاسبه [119]ص161.

ويرى ابن خلدون أن أي نشاط إنساني لا يمكن أن ينهض مخالفا للقوانين الاجتماعية التي أنزلها الله، ويؤكد ابن خلدون على أن أصل السلطة تعبير عن مجموعة من العلاقات التنظيمية التي تحكم أفراد الجماعة أو المجتمع ما، ويقوم هذا الأصل في العصبية التي يشرحها في المجتمع من خلال الاختلاف الذي يلاحظ في العراف وفي أنظمة الشعوب، وإنما يتعلق بالأسلوب الذي يعتمده كل واحد فيها من أجل القيام على بقائه واستمراريته.

ويربط ابن خلدون السلطة بالعصبية ويرى أنها لا توجد إلا في الأسر الشريفة التي لديها عادة القيادة، وفي قبيلة تضم عددا من الأسر الكبيرة. ولكل منها مصالحها الخاصة إذ يجب على إحداها التغلب على جميع الأخريات بواسطة عصبيتها. ويجب أن يكون هناك فرد لديه السلطة في فرض إرادته على الآخرين [10]ص216.

وقد اعتمد الفارابي وإخوان الصفاء في تحليل السلطة وقيامها على أساس العامل الاقتصادي، غير أن ابن خلدون إضافة على العامل الاقتصادي إضافة إلى الميل الفطري والعصبية.

5.5. العلاقات الاجتماعية الأسرية

يقصد بها تلك العلاقات التي تقوم بين أدوار الزوج والزوجة والأبناء ويقصد بها أيضاً طبيعة الاتصالات والتفاعلات التي تقع بين أعضاء الأسرة الذين يقيمون في منزل واحد ومن ذلك العلاقة التي تقع بين الزوج والزوجة وبين الأبناء أنفسهم. وتعتبر الأسرة الحضرية أسرة ممتدة والأبوية وتتميز بهيمنة الرجل على المرأة وكذلك الكبار على الصغار لذا يكون هنالك توزيع هرمي للسلطة وتكون السلطة في يد الرجل. وبالرغم من ذلك كله إلا أن الدولة عملت على إعادة إنتاج هذه العلاقات التي تخص التعليم والدين والتشريع .

ويلاحظ أن هناك تحولات أساسية بسبب التغيرات البنيوية في الأوساط الحضرية العربية من قيام الأسرة النووية وتحديد الاقتصاد والحرية والاستقلال من خلال هذا كله ندرك أن العلاقات الاجتماعية الأسرية تحتوي على ثلاث مجموعات من العلاقات [8]ص347.

1.5.5. العلاقات الاجتماعية بين الزوج والزوجة

في الماضي كان الأب هو الذي يرأس الأسرة ويصدر القرارات الخاصة بالمنزل ويعمل جاهداً في توفير الحاجات الأساسية للحياة الأسرية كما أن علاقة الزوجة بزوجها علاقة الطاعة والخضوع ويشتمل عمل المرأة على تربية أطفالهم ورعايتهم. ومع التطور الذي حدث تقطعت تلك الصورة التقليدية بسبب التصنيع والتحضر وتبين مدى ذلك التغير الذي حدث من حيث :

مساعدة الزوج لزوجته في الأعمال المنزلية .

تحمل المرأة المسؤولية في حال غياب الزوج عن المنزل .

الخلاف بين الزوجة والزوج .

2.5.5. العلاقات بين الآباء والأبناء

أن الإنسان خصوصاً العربي ما زال محباً للأولاد فهو يفخر ويتباهى دائماً بكثرة الإنجاب وخاصة إذا كانوا ذكور. وإذا لم يرزق الشخص بولد ورزق ببنات فإنه يظل راغباً في إنجاب الذكور لأنه يعتبر الذكر مصدر اعتزاز. وهذا غالباً ما نجده ينطبق على مناطق كثيرة سواء كانت حضرية أو ريفية كما أنه يوجد تشابه بين الريف والحضر في الرغبة في كثرة الإنجاب وخاصة إنجاب الذكور ويفترض في العلاقات بين أعضاء الأسرة أن تقوم على التعاون والمودة.

3.5.5. العلاقات الاجتماعية بين الأبناء أنفسهم

أطفال الأسرة هم مواطنون يعيشون في عالم الصغار وفيه يتلقون مجموعة مختلفة من الخبرات خلال معيشتهم المشتركة. وتتميز العلاقات بين الأخوة بالإشباع والشمول كما تتسم بالصراحة والوضوح ومما تجدر الإشارة إليه أن مكانة الأبناء تختلف حسب تسلسلهم داخل الأسرة [120]ص79.

ومجمل القول أن الحياة الاجتماعية تنشأ عندما يتفاعل الأفراد فيما بينهم مكونين جماعات بشرية ينتج عنها مجموعة من العلاقات الاجتماعية والتفاعلات التي تعتبر المحور الأساسي في حياة البشر[121].

6.5. أساليب اتخاذ القرار داخل الأسرة

تعتبر عملية اتخاذ القرارات جوهر ولب العملية الإدارية داخل الأسرة، ويتوقف نجاح الفرد أو الأسرة في إدارة شؤونها ـ إلى حد كبير ـ على مدى سلامة ورشد القرارات التي يتم اتخاذها. وقد صنف المختصون أساليب اتخاذ القرارات داخل الأسرة على النحو التالي:

1.6.5. الأسلوب التكافئي

ويعني وجود اتساع في أسلوب تفاعل الوالدين وعلاقتهما مع الأبناء، ولا يختلف هذا الأسلوب باختلاف المواقف، ويشترك كل من الزوجين في اتخاذ القرارات، مثل اختيار نوع تعليم الأبناء، أماكن التنزه، توزيع الأعمال المنزلية...

وقد يحدث ـ أحيانا ـ تعارض في الأفكار والآراء ولكنه لا يهدد العلاقة بينهما حيث إن الخلافات سرعان ما تنتهي وتحل ببساطة ومرونة، وبالتالي يسود جو من الشورى والمشاركة والتفاهم الأسري. وعلى الرغم من أن القرار يأخذ الكثير من المناقشات قبل إعلانه فهناك فرق بين اتخاذ القرار في صورته النهائية وعملية صنع القرار التي تتعرض لآراء ومناقشات عديدة.

2.6.5. الأسلوب التكاملي

حيث تتوزع الأدوار بالتساوي بين الوالدين فكل منهما له سلطته وخبرته في بعض النواحي الأسرية، فيمارس الأب مسؤولياته في العمل وكسب الرزق، وفي تولي المناصب السياسية والإدارية والقيام بالواجبات المنزلية، وتتولى الأم الجانب الآخر من المسؤوليات التي تتلاءم مع دورها وطبيعتها وإمكاناتها كرعاية الأبناء والقيام بالواجبات المنزلية.

وهذا لا يعني انفصال الوالدين، بل يوجد نوع من التكامل والاتساق بين تلك الأدوار والمهام بحيث لا يسمح بوجود أي خلاف. وعندما يكون أحد الأمور الأسرية يتعلق بالأب، مثل تغيير عمله، فإن الأب وحده له سلطة اتخاذ القرار، وكذلك عندما يتعلق الأمر بشؤون المنزل أو الأبناء تكون حرية اتخاذ القرار من سلطة الأم، على أن هذا لا يمنع من استشارة الآخرين قبل اتخاذ القرار [121].

3.6.5. الأسلوب الاحتكاري

هذا الأسلوب يعبر عن علاقة سيطرة وخضوع، ولا تخرج العلاقة داخل هذا المناخ الأسري عن كونها أوامر ونواهي، غالباً ما يمثلها الأب؛ ومن جانب الأم استكانة واستسلاما، والصراع الدائم والمناقشات الحادة تسود هذا الجو!!

وفي هذا المناخ المضطرب تتسم العلاقات الأسرية بالتفرقة والتباعد، حيث لا يستطيع أفراد الأسرة حل مشاكلهم بمرونة وتشاور. وفي هذا الصدد تشير الدراسات إلى أن الأزواج كبار السن أكثر تسلطاً في اتخاذ القرارات عن الأزواج الأصغر سناً.

ومن جهة ثانية قد يعجز متخذ القرار عن تحديد المشكلة تحديدا دقيقا أو عدم القدرة على التمييز بين المشكلة الحقيقية والمشكلة السطحية؛ أو يعجز متخذ القرار عن الإلمام بجميع الحلول الممكنة للمشكلة والنتائج المتوقعة لتلك الحلول، التردد في اتخاذ القرار؛ لعدم كفاية المعلومات أو لطبيعة شخصية الفرد أو عدم الثقة اللازمة لاتخاذ القرار أو لعدم الرغبة في تحمل نتائج اتخاذ القرار. وفي هذه الحالة تتخذ القرارات بعد انقضاء المدة الزمنية المقررة مما يضيع الهدف المراد تحقيقه .

4.6.5. الأسلوب التسامحي

بمعنى أن يغفر الفرد للآخرين ويلتمس لهم العذر، وفي حالة الخطأ قد يتعاطف معهم، ويفترض منهم حسن النية ويعاملهم بالحسنى كما يحب أن يعاملوه، وهذا النوع من القرارات غير صائب في كثير من الأحيان. وقد تكون العكس بمعنى أنه يكون الفرد غير متسامح مع الآخرين، يتشدد في معاملته معهم، ويحاسبهم على كل كبيرة وصغيرة، وهنا يسود جو من التوتر والاضطراب داخل الأسرة؛ وهذا ما يعرف بالأسلوب العقابي.

5.6.5. الأسلوب الاستقلالي

بمعنى أن الفرد لا يتأثر بآراء الآخرين ولا يأخذها في اعتباره، بل يتصرف حسب اقتناعه الشخصي وحسب وجهة نظره الذاتية. وهنا تكون القرارات فردية أكثر منها قرارات جماعية في إدارة شؤون الأسرة، ومن ناحية أخرى فإن 86.5 من الأسر الريفية تكون الأم هي المسؤولة عن القرارات الغذائية في مقابل 7% للزوج، وباقي النسبة لأفراد آخرين.

وكذلك نجد، إهمال الوالدين لدور الأبناء في المشاركة في اتخاذ القرار حتى القرارات الخاصة بشؤونهم. وتشير الدراسات إلى إهمال الوالدين لدور الأبناء في اتخاذ القرارات الخاصة بالإنفاق، بالرغم من أن إتاحة الفرصة للأبناء منذ الصغر للمشاركة يلعب دوراً مهماً في تكوين شخصيتهم وزيادة شعورهم بالثقة وزيادة الميل للادخار. ومن هنا فإن على الوالدين أن يشركا الأطفال في اتخاذ القرارات، على أن يكون ذلك ضمن حدود وتوجيه سليم، مع تهيئة الأطفال ذهنياً ونفسياً لهذه العملية [121].

7.5. توزيع السلطة داخل الأسرة الجزائرية

إن الأسرة الجزائرية الريفية بطبيعتها، أسرة ممتدة واسعة تعتبر الوحدة الأساسية والخلية الأولى، يقع عليها أكبر قسط من واجب التربية الاجتماعية والدينية والخلقية. كما يقوم بالوظيفة الاقتصادية لضمان بقائها. لذا نراها تخضع لتنظيم أسري تقليدي معين، فهي كبيرة من حيث الحجم ومتعددة الوظائف. وفي هذا البناء الأسري أو التنظيم الاجتماعي يكون النمط الأسري أبويا.

يعيش أفراد الأسرة تحت سلطة الأب أو الجد. فالأب أو الجد هو الرئيس أو صاحب السلطة، بحيث يجب احترامه والخضوع له إذ تكون للأب السلطة المطلقة على باقي أعضاء الأسرة. أي على زوجته وأولاده اللذين يزوجهم متى شاء ذلك. وإذا مات انتقلت السلطة إلى ولده الأكبر، بل إلى أخيه الأكبر إن كان أولاده مازالوا صغارا [122]ص197.

هذا التنظيم يضمن بقاء هذا المجتمع الصغير تبعا لقوانين وعادات وتقاليد، يلتزم بها أفراد الأسرة.

فالخضوع لسلطة من هو أكبر، يحفظ مصلحة الجميع والسلطة هذه قائمة على تسيير الأمور وتوجيهها. كما يدخل عنصر الجنس إلى جانب عنصر السن، وهو الأقوى في تحديد السلطة فتخضع المرأة للرجل، وتخدمه وتحترمه ولا تحاول الخروج عن طاعته ولا تقوم بما لا يرضيه.

لذا فإننا نجد نوعان من السلطة، منها السلطة الاجتماعية التي يقوم بها كبير الأسرة، والذي يشرف عليها. والسلطة الاقتصادية والتي تقوم على دور الرجل في النشاط الاقتصادي. وأن أساس هذه السلطة هو السن، والدور الذي يقوم به الفرد، ثم عنصر الجنس.

1.7.5. السلطة الاجتماعية (سلطة الضبط والإشراف)

فالأب هو المسؤول الأول على أفراد أسرته إذ يجب احترامه والخضوع له، وهو الذي يشرف على الأسرة. ويقوم بضبط كل السلوك الاجتماعي، كأن نرى أن هناك حواجز أمام الأطفال والآباء، لا يتكلمون في حضورهم ولا يرافقونهم إلى المسجد. وإذا ما بلغ الطفل سن الثامنة من عمره، فعليه أن يطيع دون مناقشة. ولا يرفع الأطفال رؤوسهم، بل يبقون ملزمين بالصمت وفي خضوع [123]ص163.

فالأب هو صاحب السلطة، الذي يشرف على تضامن الأسرة وارتباطها بالعلاقات الخارجية للأسرة. وهو الذي يزوج ويطلق ويفصل في المنازعات، وتكون زوجته تابعة إذا ما تقدمت في السن وأنجبت له عدد كبير من الأطفال الذكور، بحيث يعطي لها مسؤولية الدار. ولكن لا يمكنها أن تتعدى حدوده وتناقشه في أفكاره التي تعتبر أوامر. بل تبقى صلاحيتها من حيث تسيير الشؤون الداخلية

للدار فقط. وهذا الحال قليل جدا، فهي تعتني أكثر بتربية الأطفال ورعايتهم وطهي الطعام وتدريب الإناث وتقسيم الأعمال بينهن، من بناتها وزوجات أبنائها.

لكن تبقى كل شؤون الأسرة، الخاصة بحياة الأفراد كلهم، تسير من طرف رب الأسرة الذي يتصدر فيها المكانة الأولى في حل مشاكل الأسرة. وله مطلق السلطة، فهو المسؤول عن مستقبل أبنائه وبناته، يقوم بتدبير الأمور. فالآباء هم المعنيون بهذا الأمر، يبحثون عن الأسر الشريفة، فيتقابلون ويتفقون. كل هذا يتم بعيدا عن المعنيين بالأمر أي الأبناء [124]ص15.

ولا يفكر الابن في الزواج بل الأب يشترك مع الأم، ويدبر ويحدد معا لزواج الابن، فالأب هو الرئيس الحاكم الذي يحدد مكانة المتزوج والأعزب، داخل الجماعة. فسلطته لا تنافس وهو الذي يقرر أن يورث أو لا يورث الفرد. وأن يرفع اللعنة على الفرد. وذلك سلاحه الأقوى. كما يحدد ويرأس كل الحفلات. وعند مماته الابن الأكبر هو الذي يرث سلطته ويسهر على مراقبة سلوك إخوانه وأخواته، ويقوم برعاية مصالحهم أو تمثيلهم في بعض الظروف الطارئة [124]ص15.

ولن يغير الزواج شيئا في الأسرة، فالفرد متزوج أو غير متزوج، يبقى فردا مرتبطا بالجماعة الأسرية.

2.7.5. السلطة الاقتصادية

سلطة الأب تبدو واضحة في هذا الجانب حيث من الحياة الاقتصادية. فالأب يقوم بتقسيم العمل على أبنائه ويجعلهم أعضاء يتعاونون من أجل المصلحة العامة، أي مصلحة السرة الكبيرة. ولما كانت الأسرة هي الوحدة الاجتماعية والاقتصادية، فالأكبر سنا هو الأب، يقوم بتنظيم العمل والإنتاج. ويمثل أبناء اليد العاملة في الأرض الزراعية. وهذا يتبين من إرادة ورغبة الأسرة في زيادة حجمها حتى تستغل كل الأيدي العاملة في خدمة الأرض. فإذا كان العمل في حقل واحد يقوم الأب بتقسيم العمل بين أبنائه، وبعد بيع المحصول، يقوم الأب بإعطاء نصيب من المال لكل واحد من أبنائه، في حالة وجود فائض. أم إذا لم يكن فائض من الربح، فيحتفظ الأب بما حصل عليه وينفقه على الأسرة كلها. والحصول على المال يكون في حالات قليلة لأن الإنتاج ليس هدفه التسويق، لكن من أجل إعالة الأسرة.

خـلاصة

لقد تم التطرق في هذا الفصل إلى أهم النظريات التي تطرقت إلى دراسة السلطات بأنواعها، وبعد هذا إلى مفهوم السلطة عند المسلمين وفي الأخير تطرقنا إلى توزيع السلطات داخل الأسرة وأساليب اتخاذ القرار، وأعطينا مثالا على ذلك الأسرة الجزائرية وكذلك العلاقات الاجتماعية السرية والتي شملت النقاط التالية سلطة الآباء على الأبناء، سلطة الزوج على زوجته ثم علاقة الإخوة فيما بينهم، وفي الأخير تطرقنا إلى توزيع السلطة في الأسرة الجزائرية.

الفصل 6
مدخل الدراسة الميدانية

الجدول رقم 04: توزيع العينة حسب الجنس

الجنس	ك	%
ذكور	56	56,00
إناث	44	44,00
المجموع	100	100

تعتبر البيانات العامة بمثابة تحديد الهوية، فهي كمدخل لباقي الأسئلة، حيث تمكننا من إعطاء بطاقة شخصية عن الشخص المبحوث، أو الأسرة المبحوثة وتساهم في تمييز المعطيات الميدانية.

يعتبر الجنس متغير هام تبنى عليه الاستمارة وعلى هذا قد تبين من خلال هذا الجدول إحصائيا أن 56,00 % ذكور من مجموع 100 أسرة مبحوثة و44,00 % إناث من نفس المجموع، ومنه نستنتج أن نسبة الذكور أكثر من الإناث.

نلاحظ تقارب بين نسبة الذكور والإناث، وهذا للانفتاح الثقافي الذي ساد المجتمع الجزائري، حيث أنه لم يعد هناك من إشكال في التقرب من الأنثى والتحدث إليها وخاصة في المجتمعات الحضرية فأصبحت تحتل مكانة مرموقة في شتى المجالات، فنجد الشرطية والمعلمة والعاملة بالمصنع والمهندسة في الورشة.

الجدول رقم 05: توزيع أفراد العينة حسب السن

الجنس / الفئة	ذكور		إناث		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
[16- 20]	06	10,71	16	36,36	22	22,00
[21- 25]	10	17,85	18	40,90	28	28,00
[26- 30]	32	57,14	08	18,18	40	40,00
[31- 35]	08	14,28	02	04,45	10	10,00
المجموع	56	100	44	100	100	100

يتضح لنا من خلال الجدول أن فئة الأعمار للعينة تتراوح بين 16 و35 سنة تتوزع إلى أربع فئات، الفئة الأولى تتراوح سنها بين 16 و20 سنة وتمثل نسبتها 22,00 % من مجموع المبحوثين، أما الفئة الثانية يتراوح سنها مابين 21 و25 سنة وتمثل نسبتها 28,00%، أما الفئة الثالثة والتي تتراوح سنها بين 26 و30سنة وقد مثلت أعلى نسبة عند المبحوثين وهي 40,00 %، بينما الفئة والأخيرة فهي من 31 إلى35سنة وقد قدرت نسبتها بـ 10,00%.

وقد قسمنا الفئات حسب الجنس فكانت أكبر نسبة عند ذكور الفئة الثالثة وقدرت بـ 57,14% وكانت أصغر نسبة عند الفئة الأولى والتي قدرت بـ 10,71% أما عند الإناث فكانت أكبر نسبة عند الفئة الثانية وقد قدرت بـ 40,90% وقد قدرت أصغر نسبة عند الفئة الأخيرة بـ 04,45%، وهذا التنوع في السن سمح بالوقوف على طرق اختلاف التفكير لدى عينة البحث وهذا من خلال اختلاف الآراء من سن إلى آخر، حيث نجد اكبر سن يفرضون آرائهم على الأصغر سنا، وذلك بإتباع إرشاداتهم خاصة في ميادين العمل.

وباستخدام المتوسط الحسابي يتضح أن متوسط سن العينة يقدر بـ: 24,90 أي بالتقريب 25 سنة.

من خلال القراءة الإحصائية للجدول الذي يمثل الفئات العمرية للعينة أن أكبر نسبة عند الإناث تعود للفئة الثانية وهذا لسهولة الاتصال بهن لأن أغلبهن متمدرسات، ولا يبدين أي تحفظ من الأسئلة الموجهة إليهن.

الجدول رقم 06: توزيع العينة حسب المستوى التعليمي للجنسين

الجنس / المستوى التعليمي	ذكور		إناث		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
أمي	-	-	-	-	-	-
ابتدائي	08	14,28	02	04,54	10	10,00
متوسط	10	17,85	12	27,27	22	22,00
ثانوي	22	39,28	20	45,45	42	42,00
جامعي	16	28,57	10	22,72	26	26,00
المجموع	56	100	44	100	100	100

يشكل المستوى التعليمي متغير هام في مختلف العلاقات حيث نلاحظ من خلال هذا الجدول أن المستوى التعليمي لعينة البحث يختلف من فرد إلى آخر لكن نجده متقاربا بعض الشيء، وأهم ملاحظة نجدها في الجدول أعلاه انعدام الأمية في العينة وهذا يرجع للسياسة التي اتبعتها الجزائر بعد الاستقلال والتي تمثلت في مجانية التعليم، ومرتفعة بعض الشيء في المستويين الثانوي والجامعي وهذا من بين التغيرات الهامة التي مست المجتمع الجزائري.

ونجد عند المستوى التعليمي للذكور أن أكبر نسبة كانت عند فئة الثانويين وقدرت بـ39,28% وتلتها فئة الجامعيين بـ 28,57% وكانت أصغر نسبة عند فئة المستوى الابتدائي بـ 14,28% أما بالنسبة لفئة المستوى المتوسط فقد قدرت نسبتها بـ 17,85%.

أما بالنسبة للمستوى التعليمي للإناث فنجد أكبر نسبة رجعت للمستوى الثانوي بـ 45,45% وتلتها فئة المستوى المتوسط بنسبة 27,27% أم المستوى الجامعي فقد قدرت نسبته بـ 22,72%، وأصغر نسبة نجدها عند المستوى الابتدائي بـ 04,54%.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التعلم لم تعد تقتصر على الذكور فقط، بل أن الملاحظ من خلال الجدول أن الإناث المتمدرسات فاقت الذكور في مرحلة المتوسط والثانوية، ونجد أنها متقاربة في المرحلة الجامعية.

الجدول رقم 07: توزيع العينة حسب الوضعية المهنية للجنسين

الجنس / الوضعية المهنية	ذكور		إناث		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
يعمل	34	60,71	14	31,81	48	48,00
لا يعمل	22	39,28	30	68,18	52	52,00
المجموع	56	100	44	100	100	100

يتضح من خلال الجدول أن 52% من مجموع العينة لا يعملون، بينما 48% يعملون، أما بالنسبة لقراءة الجدول من الناحية الجنسية فجد أن معظم الذكور يعملون وهذا بنسبة 60,71%، تقابلها نسبة 31,81% عند الإناث.

ونلاحظ أن الذكور الذين لا يعملون يقدرون بـ 39,28%، في حين نجد أن نسبة68,18% من الإناث لا يعملون.

نستنتج من خلال الجدول أن النسبة الكبيرة التي فاقت 50% عند العينة لا يعملون فهذا راجع إلى الأزمة الاقتصادية التي تمر بها الجزائر حيث أن نسبة البطالة نجدها جد مرتفعة وخاصة عند الطبقة الجامعية، ولكن هذا لا يعكس فقط الركود الاقتصادي بل يرجع أيضا إلى الارتفاع الديموغرافي، حيث أن نسبة كبيرة من الإناث خرجت إلى سوق العمل وهذا للارتفاع الملحوظ في المستوى التعليمي عند الإناث ويترجم ذلك في ارتفاع نسبة الإناث العاملات بشكل ملحوظ

الجدول رقم 08: توزيع أفراد العينة حسب الأصل الجغرافي للجنسين

الجنس / الأصل الجغرافي	ذكور		إناث		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
ريفي	24	42,85	14	31,81	38	38,00
شبه حضري	16	28,57	12	27,27	28	28,00
حضري	16	28,57	18	40,90	34	34,00
المجموع	56	100	44	100	100	100

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن هناك نسبة كبيرة قدرت بـ 38,00% من العينة ذات أصل جغرافي ريفي قد قدمت أغلبها إلى المدينة في الفترة الأخيرة الممتدة ما بين 1993وسنة 2000 استقرت في تجمعات سكانية، وهذا أدى بالكثير منهم إلى الاتجاه إلى تغير نشاطه الاقتصادي من الزراعة إلى التجارة.

أما فيما يخص توزيع الأصل الجغرافي حسب الجنس فنجد عند الذكور أن نسبة 42,85 كانوا من أصل جغرافي ريفي أما بالنسبة للشبه حضري والحضري فقد كانت النسبة متساوية والتي قدرت بـ 28,57%.

أما عند الإناث فكانت أكبر نسبة عند الأصل الحضري وهذا بنسبة 40,90 % وتلتها نسبة 31,81 عند الأصل الجغرافي الريفي أما آخر نسبة فكانت عند الأصل الجغرافي الشبه حضري.

من خلال القراءة الإحصائية للجدول الذي يهتم بالعلاقة الموجودة بين متغير الأصل الجغرافي ومتغير الجنس، ويهدف هذا الجدول لدراسة التوجه الذي يظهره لنا المنحنى الجغرافي للعينة بأن أغلب العينة ذات أصل جغرافي ريفي وشبه حضري الشيء الذي يبين النزوح الريفي الذي ساد العشرية الخيرة.

الجدول رقم 09: توزيع أفراد العينة حسب نوع السكن لدى الجنسين

الجنس / نوع السكن	ذكور		إناث		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
سكن تقليدي	12	21,42	10	22,72	22	22,00
سكن منفرد	22	39,28	08	18,18	30	30,00
شقة	14	25,00	16	36,36	30	30,00
فيلا	08	14,28	10	22,72	18	18,00
المجموع	56	100	44	100	100	100

يعتبر نوع السكن من أهم المؤشرات التي تعكس المستوى المعيشي للأسرة، فبالنسبة للمجموع الكلي نجد أن النسب متقاربة بعض الشيء فبالنسبة للسكن المنفرد والشقة نجد نسبة 30,00 % يليها السكن التقليدي بنسبة 22,00 % وفي الأخير فيلا وهذا بنسبة 18,00.

أم فيما يخص توزيع السكن حسب الجنس فند عند الذكور أكبر نسبة في السكن المنفرد وهذا بـ 39,28 %، يليها أصحاب الشقق بنسبة 25,00 % وعادت أقل نسبة لأصحاب الفيلات وهذا بـ 14,28 %.

أما فيما يخص الإناث فعادت اكبر نسبة لأصحاب الشقق وهذا بنسبة 36,36 %، تلاها نوع السكن التقليدي والفيلات بنفس النسبة والتي قدرت بـ 22,72 %، وفي الأخير أصحاب السكن المنفرد بنسبة 18,18 %.

يوضح الجدول أعلاه التباين في نوع السكن عند أفراد العينة الشيء الذي يبن التباين في المكانة المادية للأسر.

الجدول رقم 10: توزيع أفراد العينة حسب عدد أفراد الأسرة

الجنس / عدد الأفراد	ذكور		إناث		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
[2- 4]	02	03,57	08	18,18	10	10,00
[5- 7]	26	46,42	22	50,00	48	48,00
[8- 10]	18	32,14	08	18,18	26	26,00
[11- 13]	10	17,85	06	13,63	16	16,00
المجموع	56	100	44	100	100	100

يتضح من خلال الجدول أعلاه الذي يبين عدد أفراد الأسرة فيما يخص الذكور نجد عدد الأفراد عند الفئة الثانية [5-7] قد مثل أكبر نسبة وهذا بـ 46,42 %، تليها الفئة التي بعدها أي [8- 10] وهذا بنسبة 32,14 %، وأقل نسبة رجعت إلى الفئة الأولى [2- 4] وهذا بنسبة 03,57.

أما فيما يخص الإناث تبين أن عدد الفئة الثانية وهذا من [5- 7] قد مثل نسبة 50,00 %، تليها الفئتين الأولى والثالثة بنفس النسبة أي 18,18 %، وأقل نسبة عادت لعدد أفراد الفئة الأخيرة [11 – 13] وهذا بـ 13,63 %.

وبحساب المتوسط الحسابي يتضح أن متوسط عدد أفراد الأسر المدروسة كان 7,44.

الفصل 7

السلطة الأسرية وعلاقتها بالوضع المادي للفرد

الجدول رقم 11: الوضعية المهنية للأب وعلاقتها بالأسلوب المعتمد في اتخاذ القرارات الأسرية

الوضعية المهنية / نوع القرارات	يعمل		لا يعمل		متقاعد		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
التكافئي	20	33,33	-	-	16	66,66	36	36,00
التكاملي	18	30,00	04	25,00	04	16,66	26	26,00
الاحتكاري	10	16,66	06	37,50	02	08,33	18	18,00
الاستقلالي	12	20,00	06	37,50	02	08,33	20	20,00
المجموع	60	100	16	100	24	100	100	100

يتضح من خلال الجدول أعلاه والمتعلق بالوضعية المهنية للآباء وعلاقتها بالأسلوب المعتمد في اتخاذ القرارات الأسرية، ، أنه من بين 100 مبحوث هناك 60,00 % من آبائهم عمال في مختلف المهن، أما العاطلون عن العمل فكانوا أقل من ذلك بكثير والتي قدرت بنسبة 16,00 %، أما المتقاعدين فكانت نسبتهم 24,00 %، ونستنتج من خلال ذلك أن أغلب أفراد العينة آبائهم عمال، وفي مختلف المهن منها المؤسسات التعليمية (أساتذة، ومساعدين اجتماعيين)، إلى جانب حراس ليل وتقنيين سامين بالصحة وأصحاب الأعمال الحرة كالتجار والحرفيين.

في حين نجد أن من بين 100 حالة لدينا، 36,00 % منهم يستعملون الأسلوب التكافئي في اتخاذ القرارات الأسرية، تليها نسبة 26,00 % من المبحوثين يستعملون الأسلوب التكاملي، أما المبحوثين الذين يستعملون الأسلوب الاستقلالي فقد قدرت نسبتهم بـ 20,00 % من مجموع العينة، وعادت أقل نسبة للفئة التي قالت بأنها تستعمل الأسلوب الاحتكاري في ممارسة السلطة الأسرية واتخاذ القرارات فكانت 18,00 %.

وعند محاولة دراسة العلاقة بين الوضعية المهنية للآباء وعلاقتها بالأسلوب المعتمد في اتخاذ القرارات الأسرية، نجد أن هذه النسب توزعت كالتالي، نجد أنه عند أسر المبحوثين التي لديها أب

يعمل، فقد عادت أكبر نسبة للأسر التي تستعمل الأسلوب التكافئي في اتخاذ القرارات الأسرية وهذا بنسبة 33,33 % تليها نسبة 30,00 % وهذا بالنسبة للأسر التي تستعمل الأسلوب التكاملي، واستمرت النسب بالتناقص لتصل إلى 20,00 % وهذا عند الأسر التي تستعمل الأسلوب الاستقلالي في اتخاذ القرارات، وعادت أصغر نسبة للأسر التي تستعمل الأسلوب الاحتكاري.

في حين نجد عند أسر المبحوثين الذين لا يعمل آبائهم أنه توزعت النسب كالتالي 37,50% كأكبر نسبة عند كل من الأسر التي تستعمل الأسلوب الاستقلالي والاحتكاري على السواء، تليها نسبة 25,00 % عند الأسر التي تستعمل الأسلوب التكاملي، والشيء الملاحظ في فئة العينة التي لا يعمل آبائها أن الأسلوب التكافئي لم كان منعدما.

أما عند فئة المبحوثين الذين ليدهم آباء متقاعدين فلدينا 24 حالة تتوزع نسبها كالآتي، لدينا 66,66 % منها نجدها عند أسر المبحوثين الذين يستعملون الأسلوب التكافئي في اتخاذ القرارات الأسرية، تليها نسبة 16,66 % عند السر التي تستعمل الأسلوب التكاملي، وقد عادت أقل نسبة عند كل من الأسر التي تستعمل الأسلوب الاحتكاري والأسلوب الاستقلالي في اتخاذ القرارات وهذا ب08,33 %.

يهدف الجدول التالي إلى قياس أساليب اتخاذ القرارات الأسرية المعتمدة داخل أسر المبحوثين على أساس الوضعية المهنية للأب، فنجد أن الأسلوب المعتمد في اتخاذ القرارات يختلف حسب الوضعية المهنية للأب فنجد مثل أن الأسر التي لديها أب لا يعمل ترتكز أساليبها بين الاحتكاري وهذا لتعويض النقص الذي يحس به باستعمال القوة والقسر على أفراد أسرته، أو باستعمال الأسلوب الاستقلالي والمتميز باللامبالات، أما بالنسبة لأسر التي تستعمل الأسلوب التكافئي والتي نجدها تتركز بشدة عند أسر المبحوثين التي لديها آباء متقاعدين فنجد أن معظم أبناء هذه الفئة قد استقلوا بمنزل منفرد وأما الباقين فقد وزعت عليهم الأدوار حسب التخصص وكل مسؤول على عمله، وحسب المبحوثين يرجع هذا إلى إعطاء الزوجة فرصة في المشاركة بالقرارات والتي شاركته أغلب مراحل حياته، إضافة إلى كبر الأبناء ومساهمتهم في الاقتصاد المنزلي.

الجدول رقم 12: الوضعية المهنية للأم وعلاقتها بالأسلوب المعتمد في اتخاذ القرارات الأسرية

الوضعية المهنية / نوع القرارات	تعمل		لا تعمل		متقاعدة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
التكافئي	04	22,22	32	39,02	-	-	36	36,00
التكاملي	04	22,22	22	26,82	-	-	26	26,00
الاحتكاري	06	33,33	12	14,63	-	-	18	18,00
الاستقلالي	04	22,22	16	19,51	-	-	20	20,00
المجموع	18	100	82	100	-	-	100	100

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (12) والذي يبين الوضعية المهنية للأم وعلاقتها بالأسلوب المعتمد في اتخاذ القرارات الأسرية، أن معظم الأمهات ماكثات بالبيت ولا يمارسن أية مهنة والتي قدرت نسبتها بـ 82,00 % من النسبة الإجمالية لمجموع العينة ويمكن إرجاع ذلك كما صرح به الباحثين إلى كون هؤلاء النساء لا يرغبن في ممارسة العمل وذلك حرصا على تربية الأبناء هذا من جهة ومن جهة ثانية عدم موافقة الزواج على عمل زوجاتهن، وعادت نسبة الأمهات العاملات 18,00 %.

وعند محاولة قراءة الجدول والذي عني بتحديد العلاقة بين الوضعية المهنية للأم والأسلوب المعتمد في اتخاذ القرارات داخل أسر المبحوثين، فنحد عند الأمهات العاملات أكبر نسبة والتي قدرت بـ 33,33 % والتي تستعمل الأسلوب الاحتكاري وهذا من مجموع الأمهات العاملات والمقدر بـ 18 أم في حين تنخفض النسبة لتصل إلى 22,22 % من مجموع الأمهات العاملات وهذا عند كل من الأسر التي تعتمد الأسلوب التكافئي والأسلوب التكاملي والأسلوب الاستقلالي.

أما عند الأمهات التي لا تعمل والمقدرة بـ 82 حالة من مجموع عينة البحث، فقد عادت اكبر نسبة إلى الأسر التي تعتمد الأسلوب التكافئي في اتخاذ القرارات الأسرية وهذا بـ 39,02 % تليها نسبة 26,82 % عند الأسر التي تعتمد الأسلوب التكاملي في اتخاذ القرارات الأسرية، وتتناقص هذه النسب لتصل إلى 19,51 % عند الأسر التي تعتمد الأسلوب الاستقلالي، وعادت اقل نسبة للأسر التي تستعمل الأسلوب الاحتكاري في اتخاذ القرارات وهذا بـ 14,63 %.

ومن خلال قراءة الجدول تبين لنا أن معظم الأسر التي تستعمل الأسلوب التكافئي في اتخاذ القرارات، هي الأسر التي لا تعمل بها الأم خارج المنزل ويعني هذا أن تقسيم الأدوار بين الأفراد

العاملين داخل المنزل وخارجه حسب الاختصاص، أي أن لكل فرد من الأسرة عمله الخاص به لقول الرسول صلى الله عليه وسلم "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته".

وهذا راجع لكون الأم لا يمكن لها أن توفق بين العمل داخل المنزل ومتطلباته والعمل خارج المنزل في نفس الوقت، وحسب بعض المبحوثين فإن عمل الأم خارج المنزل يسبب إحراج لبعض أفراد الأسرة وخاصة إذا كان الأب عاطلا عن العمل.

الجدول رقم 13: الوضعية المهنية لدى الجنسين وعلاقتها بمدى المشاركة في القرارات الأسرية

الوضعية المهنية / مدى المشاركة	يعمل				لا يعمل				المجموع	
	ذكر		أنثى		ذكر		أنثى			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أمور تخصك	04	11,76	08	57,14	10	41,66	12	42,85	34	34,00
الأعمال المنزلية	-	-	06	42,85	02	08,33	12	42,85	20	20,00
كل القرارات	30	88,23	-	-	04	16,66	-	-	34	34,00
المتعلقة بالتعليم	-	-	-	-	08	33,33	04	14,28	12	12,00
المجموع	34	100	14	100	24	100	28	100	100	100

نلاحظ من خلال هذا الجدول أنه من بين 100 مبحوث ومبحوثة أن هناك 56 فرد أجابوا بأنهم لا يعملون 24 منهم من الذكور و28 إناث أما الذين يعملون والبالغ عددهم 48 نجد من بينهم 34 ذكر و14 أنثى.

وعند محاولة دراسة العلاقة بين الوضعية المهنية لدى الجنسين ومدى المشاركة في اتخاذ القرارات نجد عند فئة المبحوثين الذكور الذين يعملون أنهم يشاركون في كل القرارات الخاصة بالأسرة وهذا بنسبة 88,23 %، في حين تنخفض هذه النسبة لتصل إلى 11,76 % عند المبحوثين الذين يعملون ويشاركون في الأمور التي تخصهم.

أما عند الإناث العاملات فقد عادت أكبر نسبة للواتي يشاركن في الأمور التي تخصهن وهذا بنسبة 57,14 %، وتناقصت هذه النسبة لتصل إلى 42,85 % عند الإناث اللواتي يشاركن في القرارات التي تتعلق بالأمور المنزلية.

أما عند فئة المبحوثين الذين لا يعملون، فنجد عند الذكور أنه قدر عددهم بـ24 حالة توزعت نسبهم كالتالي، كانت اكبر نسبة بالنسبة لهم عند الفئة التي تشارك في القرارات التي تتعلق بها وهذا بنسبة 41,66 %، تليها نسبة 33,33 % عند بالنسبة الذكور الذين يتدخلون في الأمور الخاصة بالتعليم سواء كان تعليمهم أو تعليم الإخوة الذين يصغرونهم سنا، وتتواصل النسبة في الانخفاض لتصل إلى 16,66 % وهذا بالنسبة للذكور الذين يشاركون في كل القرارات المنزلية، أما أصغر نسبة فقد عادت للمبحوثين الذين يشاركون في القرارات المتعلقة بالأمور المنزلية وهذا بنسبة 08,33%.

أما بالنسبة للإناث الماكثات بالبيت والتي لا تمارس نشاط مهني، فقد عادت أكبر نسبة وهذا بـ 42,85 % عند كل من الإناث اللواتي يشاركن في القرارات التي تخصهن والقرارات المتعلقة بالأمور المنزلية، تليها نسبة 14,28 % عند الإناث اللواتي يشاركن في القرارات المتعقلة بالتعليم.

يهدف هذا الجدول إلى تسليط الضوء على الوضعية المهنية للفرد، أي من حيث أنه يعمل أو لا يعمل ومدى المشاركة في القرارات المتخذة داخل الأسرة، ومن خلال المعطيات نجد أنه أن هناك تفاوت بين النسب، وحسب الكثير من المبحوثين فإن الفرد الذي يعمل في السر التي يعمل اغلب أفرادها فإن هذا الأخير لا يتمتع بالسلطة المطلقة، في حين نجد العكس عند الأفراد الذين تكون نسبتهم محدودة، فمثلا الأسر التي نجد بها فرد واحد يعمل فقط فإن هذا الخير يمثل رمز السلطة في تلك الأسرة. أما بالنسبة للأفراد الحديثي العهد بالعمل فإنهم نجدهم يشاركون في القرارات ذات الارتباط بالتعليم عند الإخوة أو الخاصة به فقط. أما عند الإناث العاملات فنجدهم يشاركون بأكبر نسبة في القرارات الخاصة بالعمال المنزلية، ومنه نستنتج أن عمل الفرد داخل الأسرة يعزز دوره في نفس الاختصاص، في حين يفتح له المجال للمشاركة في بعض القرارات الأخرى.

الجدول رقم 14: مصدر الدخل الأسري وعلاقته بالمسؤول عن اتخاذ القرارات الأسرية

مصدر الدخل / اتخاذ القرار	الأب		الأم		الابن		عقار		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الأب	50	78,12	-	-	04	16,66	02	100	56	56,00
الأم	02	03,12	02	20,00	-	-	-	-	04	04,00
الوالدين معا	12	18,75	08	80,00	06	25,00	-	-	26	26,00
الابن	-	-	-	-	14	58,33	-	-	14	14,00
المجموع	64	100	10	100	24	100	02	100	100	100

يتضح من خلال هذا الجدول أن 56,00 % من المبحوثين أجابوا بأن الأب هو متخذ القرار داخل الأسرة، تليها نسبة 26,00 % أجابوا بأن الوالدين يتشاركان معا في اتخاذ القرارات الأسرية، وتتواصل النسبة في الانخفاض لتصل إلى 14,00 % بالنسبة للمبحوثين الذين قالوا بأن أحد البناء هو المسؤول عن اتخاذ القرارات الهامة المتعلقة بالأسرة، وقد عادت أصغر نسبة بالنسبة للأسر التي تكون فيها الأم هي متخذ القرار وهذا بنسبة 04,00 %.

وعند محاولة دراسة العلاقة بين مصدر الدخل الأسري والمسؤولية عن اتخاذ القرارات الأسرية، فنجد عند الفئة التي قالت أن الأب هو مصدر الدخل السري والمقدرة بـ 64 حالة أنها توزعت كالتالي، عادت أكبر نسبة منها إلى الأب الذي يكون هو المسؤول عن اتخاذ القرارات الأسرية وهذا بنسبة 78,12 %، تليها نسبة 18,75 % يكون الوالدين مسؤولين معا في اتخاذ القرارات، وقدرت أصغر نسبة عند الفئة التي أجابت بأن الم هي المسؤولة عن اتخاذ القرارات الأسرية وهذا بنسبة 03,12 %.

أما بالنسبة للأسر التي قالت أن الأم هي مصدر الدخل الأسري والمقدرة بـ 10 أسر توزعت نسبها كالتالي 80,00 % منها ترى أن الوالدين مسؤولين معا عن اتخاذ القرارات الأسرية، وتنخفض هذه النسبة لتصل إلى 20,00 % التي ترى أن الأم هي المسؤولة عن اتخاذ القرارات الأسرية.

في حين نجد عند الفئة التي أجابت أن الابن هو مصدر الدخل الأسري والتي قدرت بـ 24 حالة، أن نسبها توزعت كالتالي، 58,33 % منها يكون فيها البن صاحب الدخل هو المسؤول عن اتخاذ القرارات الأسرية، تليها نسبة 25,00 % يكون فيها الوالدين هما المسؤولان عن اتخاذ القرارات الأسرية، في حين نجد أن النسبة تناقصت لتصل إلى 16,66 % يكون فيها الأب هو المسؤول عن اتخاذ القرارات الأسرية.

أما عن فئة المبحوثين التي أجابت أنها تعتمد على عقار كمصدر للدخل، فإن النسبة كانت 100 % عند الأب وهو المسؤول عن اتخاذ القرارات داخل الأسرة.

هذا التحول في الذهنيات كان راجعا أساسا إلى الحاجة المادية بالدرجة الأولى وتعقد العلاقات الاجتماعية ففي أغلب الحالات نجد أن التحولات الاقتصادية هي سبب التحولات الاجتماعية، ففي القديم كان الرجل هو المركز المحوري للعلاقات كلها، إلا هذا المنطق أخذ بالتراجع لحاجته للتكامل من حيث الأدوار داخل التنظيم الاجتماعي الذي كان يمتاز بالبساطة وعدم الطلب من الحاجات إلا الضروري منها، وكان يميز تلك الفترة الابتعاد الأسرة عن الاقتصاد الإنتاجي والذي يراد منه الثروة المادية، إلا أن الأمر تغير تماما مع تطور سلم الحاجيات، فأصبح صاحب الدخل هو المسؤول عن كافة الأمور التي تتعلق بالأسرة، ومن خلال هذا الجدول نستنتج أن صاحب السلطة المطلقة هو

صاحب الدخل فكلمته مسموعة، وهذا عكس ما كان عليه المجتمع الجزائري قبل فترة ليست ببعيدة، فكان أفراد الأسرة يعملون في جماعة واحدة في أرض العائلة، والسلطة تكون لأكبرهم، غير أنه بعد انتشار الصناعة وتوجه الأيدي العاملة نحو التجارة والصناعة والخروج من التخصص الاقتصادي الذي كانت تتميز به الأسرة الجزائرية، أدى إلى اختلاف أساليب الدخل للأسرة الواحدة.

الجدول رقم 15: الدخل الأسري وعلاقته بنوع القرارات التي يناقشها المبحوث مع الأسرة

الدخل الأسري / نوع القرارات	أقل من 10.000دج		من10.001دج إلى15.000دج		من15.001دج إلى20.000دج		أكثر من 20.001دج		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
شراء سيارة	-	-	06,00	23,07	18	52,94	16	80,00	40	40,00
خطبة	06	30,00	10,00	38,46	06	17,64	-	-	22	22,00
دراسةتخصص	06	30,00	-	-	-	-	-	-	06	06,00
استثمار	02	10,00	08,00	30,76	08	23,52	02	10,00	20	20,00
رحلة	06	30,00	02,00	07,69	02	05,88	02	10,00	12	12,00
المجموع	20	100	26	100	34	100	20	100	100	100

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه والذي يمثل قيمة الدخل الأسري وعلاقته بنوع القرارات التي يناقشها المبحوث مع الأسرة، أن 40,00 % من المبحوثين يناقشون القرارات المتعلقة بشراء سيارة، تليها نسبة 22,00 % من المبحوثين تارك في مناقشة القرارات المتعلقة بالخطبة، أما فئة المبحوثين الذين يناقشون القرارات المتعلقة باستثمار فكان بنسبة 20,00 %، وتواصلت النسب في الانخفاض لتصل إلى 12,00 % عند المبحوثين الذين يشاركون أسرهم في مناقشة القرارات المتعلقة بالرحلات والمخيمات الصيفية، وعادت أصغر نسبة للمبحوثين الذين يشاركون في القرارات المتعلقة بدراسة التخصصات وهذا بـ 06,00 %.

وعند محاولة دراسة العلاقة والمقارنة بين قيمة الدخل ونوعية القرارات التي تناقش من قبل المبحوث مع أفراد الأسرة، فنجد في الفئة الأولى والتي لا يتعدى دخلها 10.000 دج فلدينا 20 مبحوث، عادت أكبر نسبة منهم بالتساوي بين الأفراد الذين يناقشون القرارات المتعلقة بالخطبة ودراسة تخصص والرحلات وهذا بـ 30,00 %، تليها نسبة 10,00 % عند المبحوثين الذين يناقشون القرارات المتعلقة بالاستثمارات.

أما عند فئة المبحوثين الذين يتراوح دخلها الأسري بين 10.001 دج و15.000 دج فلدينا 26 حالة، تتوزع نسبها كالتالي، 38,46 % منها تناقش المواضيع الخاصة بالخطبة والزواج، تليها نسبة 30,76 % للمبحوثين الذين يناقشون مواضيع الاستثمار، وتستمر النسبة في الانخفاض لتصل إلى 23,07 % عند المبحوثين الذين يناقشون مواضيع وقرارات شراء سيارة، وعادت اصغر نسبة للمبحوثين الذين يناقشون أنواع القرارات المتعلقة بالرحلات والاستجمام.

في حين نجد عند فئة المبحوثين التي يتراوح دخل أسرها بين 15.001 دج و20.000 دج أنه قدرت بـ 34 حالة توزعت كالتالي، 52,94 % منها تناقش القرارات المتعلقة بشراء سيارة، تليها نسبة 23,52 % من المبحوثين يشاركون في نوع القرارات المتعلقة بالاستثمارات، أما بالنسبة المبحوثين الذين يشاركون في نوع القرارات المتعلقة بالخطبة فقد قدرت نسبتهم بـ 17,64 %، أم أصغر نسبة فقد عادت للفئة التي تناقش نوع القرارات المتعلقة بالرحلات وهذا بـ 05,88 %.

أما بالنسبة لفئة المبحوثين الذين تتراوح قيمة دخلهم الأسري أكثر من 20.001 دج فقد قدروا بـ 20 حالة، عادت اكبر نسبة منهم للمبحوثين الذين يناقشون القرارات المتعلقة بشراء سيارة وهذا بنسبة 80,00 %، ثم تتناقص النسبة لتصل إلى 10,00 % وهذا عند كل من المبحوثين الذين يناقشون القرارات المتعلقة بالاستثمار والرحلات وهذا بالتساوي.

نستنتج من خلال الجدول أن ارتفاع المستوى المادي للأسرة يفتح المجال أمام أفرادها للمشاركة بأهم القرارات المتعلقة بالأسرة، ويكون هذا بمشاركة هؤلاء الأفراد في رفع المستوى المعيشي للأسرة ولذلك يحق لهم التدخل في تلك القرارات، أو باليسر المادي للأسرة الذي يساهم في فتح باب المناقشة بين أفراد تلك الأسرة.

الجدول رقم 16: العمل عند الابن الأكبر وعلاقته بالمواقف تجاه القرارات المتخذة داخل الأسرة

نوع العمل / الموقف تجاه القرارات	يعمل						لا يعمل		المجموع	
	تجارة		حرفة		إدارة					
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
موافق	08	26,66	06	30,00	14	58,33	16	61,53	44	44,00
معارض	14	46,66	08	40,00	04	16,66	04	15,38	30	30,00
محايد	08	26,66	06	30,00	06	25,00	06	23,07	26	26,00
المجموع	30	100	20	100	24	100	26	100	100	100

يمثل الجدول أعلاه العلاقة بين عمل الابن الأكبر ومواقفه تجاه القرارات المتخذة داخل الأسرة، فنجد أنه من بين 100 حالة لينا 44,00 % يوافقون على القرارات المتخذة داخل الأسرة، تليها نسبة 30,00 % من الأبناء يعارضون غير راضين عن القرارات المتخذة، عادت أقل نسبة وهذا بـ 26,00 % من الأبناء المحايدين والذين لا يتدخلون بمعظم القرارات المتخذة.

أما عند محاولة دراسة العلاقة بين العمل ونوعه عند الابن الأكبر وعدم العمل في المواقف المتخذة تجاه القرارات فلدينا في فئة البناء الذين يمارسون نشاطات تجارية، أنه لدينا 30 حالة 46,00 % منها يعارضون القرارات المتخذة من طرف صاحب القرار، تليها نسبة 26,66 % من نفس الفئة يكون موافقين أو محايدين تجاه القرارات المتخذة داخل الأسرة.

أما عن الفئة الثانية والتي تمارس نشاطات حرفية فلدينا 20 حالة موزعة كالتالي، 40,00% منها تعارض القرارات الصادرة عن صاحب القرار الأسري، في حين نجد أن النسبة التي تليها والمقدرة بـ 30,00 % عند كل من الأبناء المحايدين والموافقين على القرارات الصادرة داخل الأسرة.

ونجد عند فئة الأبناء الذين يعملون في الإدارة أنه لدينا 24 حالة، 58,33 % منها تكون مؤيدة لصاحب القرار وموافقة على قراراته، تليها نسبة 25,00 % تكون محايدة ولا تتدخل في القرارات الصادرة من طرف صاحب القرار، ونلاحظ أن النسبة تناقصت حتى وصلت إلى 16,66% عند الأبناء المعارضين للقرارات الأسرية.

أما عند الأبناء الذين لا يمارسون أي نشاط مهني فلدينا 26 حالة، موزعة كالتالي 61,53% منها تكون دائما موافقة على القرارات الأسرية، وتتناقص النسبة لتصل إلى 23,07 % وهذا عند الفئة التي تكون محايدة ولا تتدخل في القرارات الصادرة داخل الأسرة، أما أقل نسبة فقد عادت إلى الأبناء الذين يعارضون القرارات الأسرية.

ونستنتج من خلال الجدول السابق أن التفاوت في النسب، يختلف من عمل إلى آخر، فنجد أن الأبناء الذين يعملون في التجارة هم أكثر الأبناء الذين يعارضون الغير وهذا راجع للتعاملات التي اكتسبوها من خلال ممارساتهم المهنية، فهم بطبيعتهم كثيرو الجدل والمناقشة، فلا يوافقون إلى على القرارات التي تصدر من طرف غيرهم وغلا فالقرارات الأخرى فيها مراجعة. هذا من جهة ومن جهة ثانية فارتفاع مستواهم المادي يسمح لهم بالتدخل في كل القرارات الخاصة بالأسرة وإذا لم يتم دمجهم في القرارات الصادرة فإنهم يلجؤون إلى المعارضة. أما بالنسبة للأبناء الذين يعملون في الإدارة فإنهم لضعف موردهم المادي ولطبيعة الثقافة السياسية المكتسبة فإنهم لا يعارضون قرارات الغير. في حين نجد أن الأبناء الذين لا يعملون يوافقون تقريبا على كل القرارات المتخذة داخل الأسرة.

الجدول رقم 17: رأي الجنسين في المكانة التي يعطيها الاستقلال المادي للفرد داخل الأسرة

الجنس / المكانة	ذكر		أنثى		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
الحرية النسبية	18	32,14	24	54,54	42	42,00
تكريس السلطة	22	39,28	14	31,81	36	36,00
تعزيز الدور	16	28,57	06	13,63	22	22,00
المجموع	56	100	44	100	100	100

يمثل الجدول أعلاه الاستقلال المادي لدى الجنسين والمكانة التي يكتسبها الفرد داخل الأسرة فعند 100 حالة نجد أن المبحوثين أجابوا بأنه يعطي الحرية النسبية لدينا 42,00 % تليها الفئة الثانية والتي أكدت بأن الاستقلال المادي للفرد داخل الأسرة يكرس له السلطة وهذا بـ 36,00 % في حين أجابت الفئة الثالثة بأنه يعزز الدور داخل الأسرة وهذا بـ 22,00 % وتتوزع هذه النسب السالفة الذكر على الجنسين كما يلي:

نجد عند الذكور والذي يقدر عددهم بـ 56 حالة أن نسبة 22,00 % منهم قد أجابوا بأن الاستقلال المادي للفرد داخل الأسرة يعطيه سلطة في اتخاذ القرارات أثر من الفرد الذي لا يعمل، تليها مباشرة الفئة أجبت بأن الاستقلال المادي للفرد يعطي له بعض الحرية في التصرف في بعض الأمور التي لم يكن يتدخل فيها من قبل وهذا بنسبة 18,00 % وآخر نسبة رجعت للفئة التي أجبت بأن الاستقلال المادي للفرد داخل الأسرة يزيد في تعزيز دوره وهذا بنسبة 16,00 %.

أما عند الإناث والذي قدر عددهم بـ 44 حالة هناك 54,54 % قد أكدوا أن الاستقلال المادي للفرد داخل الأسرة يعطي للفتاة حرية نسبية في التدخل في بعض القرارات وخاصة الأعمال المنزلية منها، في حين سجلت نسبة 31,81 % من الإناث من قالت بأن الاستقلال المادي للبنت داخل الأسرة يعطي لها سلطة في اتخاذ بعض القرارات خاصة منها المنزلية وهذا لمشاركتها في تسيير الاقتصاد المنزلي، وتنخفض النسبة لتصل إلى 13,63 % من الإناث اللواتي يرون أن للاستقلال المادي للبنت يعزز دورها نسبيا داخل الأسرة.

نستنتج من خلال الجدول السابق أن المكانة المادية تلعب دورا هاما في توزيع الأدوار والوظائف الاجتماعية للأفراد داخل الأسرة، فطبيعة ثقافة العائلة الجزائرية كانت في الماضي القريب، لا تزال محافظة على مميزاتها وخصائصها حيث أنها كانت تعتمد على الجانب الجنسي

والسني للفرد لتحدد دوره داخل الأسرة، وحسب القراءة الجدولية فإننا نلاحظ أن هذه الملامح بدأت تتغير وتأخذ مكانها معايير أخرى منها المكانة المادية للفرد.

الجدول رقم 18: مدى تأثير المستوى المعيشي للأسرة على سلطة الأم مقارنة مع الأب

المستوى المعيشي / سلطة الأم مع الأب	ضعيف		متوسط		جيد		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أعلى	02	10,00	12	20,00	08	40,00	22	22,00
أدنى	12	60,00	30	50,00	10	50,00	52	52,00
متساوية	06	30,00	18	30,00	02	10,00	26	26,00
المجموع	20	100	60	100	20	100	100	100

من خلال الجدول أعلاه والذي يمثل المستوى المعيشي للأسرة وعلاقته بسلطة الأم مقارنة معها عند الأب، نجد أن 52,00 % منها كانت سلطة الأب أعلى من سلطة الأم، وتناقصت لتصل إلى 22,00 % وهذا عند الفئة التي تكون فيها سلطة الأم أعلى من سلطة الأب، أما في الفئة التي قالت أن سلطة الأم مساوية لسلطة الأب فقد قدرت بنسبة 26,00 %.

وعند محاولة دراسة العلاقة بين المتغيرين نجد أن الفئة التي لديها مستوى معيشي ضعيف قدرت بـ 20 حالة تتوزع كالتالي، 60,00 % منها تكون فيها سلطة الأم أدنى من سلطة الأب، وأما عن الحالات التي أجابت بأن سلطة الأم مساوية لسلطة الأب فقد قدرت بـ 30,00 %، وتناقصت النسبة لتصل إلى 10,00 % وهذا عند الفئة التي أجابت أن سلطة الأم أعلى من سلطة الأب.

أما عند الفئة التي لديها مستوى معيشي متوسط فلدينا 60 حالة، 50,00 % منها كانت سلطة الأم فيها أدنى من سلطة الأب، تلتها نسبة 30,00 % كانت فيها سلطة الأم مساوية لسلطة الأب، أما أصغر نسبة فقد قدرت بـ 20,00 % وهذا عند الأسر التي تكون فيها سلطة الأم أعلى من سلطة الأب.

في حين نجد أن الأسر التي لديها مستوى معيشي جيد قدرت بـ 20 أسرة، توزعت كالتالي 50,00 % منها كانت سلطة الأم أدنى من سلطة الأب، تلتها نسبة 40,00 % كانت فيها سلطة الأم أعلى من سلطة الأب، أما عن أصغر نسبة والتي قدرت بـ 10,00 % فقد وجدت عند الأسر التي تكون فيها سلطة الم مساوية لسلطة الأب.

ومن خلال الجدول نلاحظ أن للمستوى المادي دور هام في تثبيت السلطة الأسرية فنلاحظ عند السر التي لديها مستوى معيشي ضعيف أن سلطة الأم كان ضعيفة مقارنة معها عند الأب ونجد أنها بدأت في الارتفاع بارتفاع المستوى المعيشي للأسرة، وحسب بعض المبحوثين فإن مساعدة الأم في الاقتصاد المنزلي يساعد على رفع مكانتها وخاصة من ناحية القرارات باعتبارها أحد المساهمين في الاقتصاد المنزلي.

الجدول رقم 19: العمل عند الابن الأكبر وعلاقته بسلطة الأبناء مقارنة مع الوالدين

نوع العمل / سلطة الأبناء مع الوالدين	يعمل						لا يعمل		المجموع	
	تجارة		حرفة		ادارة					
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أعلى	14	46,66	06	30,00	04	16,66	02	07,69	26	26,00
أدنى	04	13,33	06	30,00	08	33,33	16	61,53	34	34,00
متساوية	10	33,33	08	40,00	12	50,00	08	30,76	38	38,00
المجموع	30	100	20	100	24	100	26	100	100	100

من خلال هذا الجدول والذي يمثل عمل الابن الأكبر ونوعه وعلاقته بسلطة هذا الابن مقارنة مع سلطة الوالدين، أنه أكبر نسبة كانت عند الفئة التي أجابت أن سلطة الابن الأكبر مساوية لسلطة الوالدين وهذا بنسبة 38,00 %، تليها نسبة 34,00 % كانت سلطة الابن الأكبر أدنى من سلطة الوالدين، أما أصغر نسبة فقد قدرت بـ 26,00 % وهذا عند الأبناء التي كانت سلطتهم أعلى من سلطة الوالدين.

وعند دراسة العلاقة بين عمل الابن الأكبر ونوعه مع سلطته مقارنة معها عند الوالدين، فنجد عند الأبناء الذين يمارسون التجارة والذي قدر عددهم بـ 30 حالة أن أكبر نسبة كانت للفئة التي لديها سلطة أعلى من سلطة الوالدين وهذا بـ 46,66 % تليها نسبة 33,33 % عند الفئة التي لديها سلطة مساوية لسلطة الوالدين، أما عن أصغر نسبة فقد كانت عند الفئة التي سلطتها أقل من سلطة الوالدين وهذا بنسبة 13,33 %.

أما عن الأبناء الذين يمارسون نشاط حرفي فلدينا 20 حالة موزعة كالتالي، 40,00 % منها كانت سلطة البناء مساوية لسلطة الوالدين، أما عند الفئتين المتبقيتين وهما التي لديهما سلطة أعلى وأدنى من سلطة الوالدين فقد كانت متساوية وهذا بنسبة 30,00 %.

ونجد عند الأبناء الذين يمارسون أعمال إدارية والمقدر عددهم بـ 24 حالة أن أكبر نسبة عادت للفئة التي سلطتها مساوية لسلطة الوالدين وهذا بـ 50,00 % تليها الفئة التي سلطتها أدنى من سلطة الوالدين وهذا بنسبة 33,33 %، في حين نجد أنه كانت أصغر نسبة للفئة التي كانت فيها سلطة الأبناء أعلى من سلطة الوالدين وهذا بنسبة 16,66 %.

أما عن الأبناء العاطلون عن العمل والتي قدر عددهم بـ 26 حالة فقد توزعت نسبهم كالتالي، 61,53 % منهم لهم سلطة أدنى من سلطة الوالدين، تلتها نسبة 30,76 % كانت سلطتهم مساوية لسلطة الوالدين، وقد قدرت اقل نسبة بـ 07,69 % وهذا عند الفئة التي لديها سلطة أعلى من سلطة الوالدين.

ومما يمكن استخلاصه من هذا الجدول أن تطور سلطة الأبناء مقارنة مع الوالدين والتي كانت محدودة في المجتمع الجزائري بدأت تظهر تدريجيا وهذا راجع للتغيرات الحاصلة في الساحة الاجتماعية الجزائرية وتبدل المعايير والقيم السائدة في الثقافة الجزائرية جراء التحولات الاقتصادية التي مست الأسرة الجزائرية، فبعد أن كانت ذات تخصص اقتصادي محدود، فبعد أن كان أبن الفلاح فلاحا، أصبح تاجرا وحرفيا وأستاذا. والشيء الذي يمكن أيضا الوصول إليه، هو أن كانت للعائلة الجزائرية اقتصاد اشتراكي أي أنها العائلة كلها تعمل في نفس التخصص ولها الحق في العيش تحت سقف الأسرة ورب العائلة والمتمثل في الجد أو الأب هو المسؤول عن إعالة تلك العائلة، ولكن بعد

التفتح الذي حصل على الأسرة فصرنا نجد في الأسرة الواحدة الفلاح والتاجر والمعلم، وكل يشترك في الاقتصاد المنزلي لهذه الأسرة.

الجدول رقم 20: أساس اختيار الناطق الرسمي بالقرارات الأسرية عند كلا الجنسين

الجنس / المكانة	ذكر		أنثى		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
مكانة الأب	30	53,57	08	18,18	38	38,00
مكانة الأم	04	07,14	14	31,81	18	18,00
السـن	04	07,14	02	04,54	06	06,00
المكانة المادية	10	17,85	12	27,27	22	22,00
المكانة التعليمية	08	14,28	08	18,18	16	16,00
المجموع	56	100	44	100	100	100

يمثل الجدول أعلاه أساس اختيار الناطق الرسمي بالقرارات الأسرية عند كلا الجنسين فنجد عند الذكور والذي قدر عددهم 56 حالة أن 53,57 % منهم يرون أنه يتم اختيار الناطق بالقرارات على أساس مكانة الأب تليها مباشرة المكانة المادية بنسبة 17,85 %، في حين نجد أن المبحوثين الذين يختار النطق بالقرارات على أساس المكانة العلمية فلدينا 08 حالات أي بنسبة 14,28 % وعادت أصغر نسبة عند كل من الاختيار على أساس مكانة الأم وأساس السن بنفس النسبة وهذا بـ 07,14 %.

أما عند الإناث والذي قدر عددهم بـ 44 حالة فنجد أنهم يرون أن صاحب القرار يتم اختياره على أساس مكانة الأم وهذا بنسبة 31,81 % تليها المكانة المادية بنسبة 27,27 % وعادت المرتبة الثالثة لكل من مكانة الأب والمكانة التعليمية وهذا بـ 18,18 %، وكانت أصغر نسبة عند اختيار الناطق بالقرارات الأسرية على أساس السن وهذا بنسبة 04,54 %.

إن ما يمكن استنتاجه من الجدول السالف هو أنه بعد أن كان يعتمد على متغيرات محدودة لتعيين الناطق الرسمي للقرارات الأسرية، كما هو معروف في العائلة الجزائرية، حتى دخلت عدة متغيرات لم يكن لها أي دور في اختيار صاحب القرارات داخل الأسرة ومن الملاحظ في الجدول أن للمكانة المادية دور فعال في اختيار الناطق بالقرارات الأسرية، وله كلمته المسموعة وحسب النسب التي لمسناها في الجدول أعلاه فإن المكانة المادية قد سبقت السن.

تبدو سلطة الأب واضحة في هذا المجال من الحياة الاقتصادية فالأب يقوم بتقسيم العمل على أبنائه ويجعلهم أعضاء يتعاونون من اجل المصلحة العامة، أي مصلحة الأسرة. ولما كانت الأسرة هي الوحدة الاجتماعية والاقتصادية، فالكبر سنا هو الأب، يقوم بتنظيم العمل والانتاج ويمثل البناء اليد العاملة. وعند بحساب قيمة كـ 2 والتي قدرت بـ 17,70 وعند مقارنتها بقيمة كـ 2 المجدولة عند مستوى الدلالة 0,05 و0,01 وبدرجة حرية 04 نجد أنها كانت أكبر منها.

الجدول رقم 21: بعد عمل رب الأسرة عن المنزل وأثره على سلطة الأم مقارنة بسلطة الأب

بعد عمل الأب / سلطة الأم مع الأب	نعم						لا		المجموع	
	أسبوعيا		كل15 يوم		شهريا					
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أعلى	02	16,66	-	-	-	-	10	25,00	12	20,00
أدنى	06	50,00	04	66,66	-	-	22	55,00	32	53,33
متساوية	04	33,33	02	33.33	02	100	08	20,00	16	26,66
المجموع	12	100	06	100	02	100	40	100	60	100

ملاحظة: لقد قدر المجموع الكلي 60 حالة نظرا لأن هناك عدد من الآباء عاطلين عن العمل والمتقاعدين لم يدخلوا في العينة بالنسبة للسؤال الخاص ببعد عمل رب الأسرة عن المنزل.

يمثل الجدول أعلاه علاقة بعد عمل رب الأسرة بسلطة الأم مقارنة مع سلطة الأب، فنجد أنه عند الأمهات التي لديهن سلطة أعلى من سلطة الأب هناك نسبة 20,00 % من مجمل الآباء العاملين، أما بالنسبة للواتي لديهن سلطة أدنى من سلطة الأب والتي مثلت أكبر نسبة وهذا بـ 53,33 %، وفي الفئة الأخيرة والتي لديها سلطة مساوية لسلطة الأب فنجد نسبة 26,66 %.

فنجد عند الفئة التي لديها رب الأسرة له عمل يبعد عن أسرته لينا 20 حالة قسمناها حسب التغيب الزمني إلى ثلاث فئات، فنجد عند الأسر التي يتغيب فيها الأب لمدة أسبوع 12حالة موزعة كالتالي 50,00 % منها تكون فيها سلطة الأب أعلى من سلطة الأم تليها نسبة 33,33 % تكون فيها سلطة الأب مساوية لسلطة الأم في حين عادت أصغر نسبة وهذا بـ 16,66 % عند الأسر التي تكون فيها الأم لها كامل السلطة في تدبير الشؤون المنزلية دون الرجوع إلى الأب.

أما عند الفئة الثانية، والتي يتغيب فيها الأب لمدة 15 يوما لدينا 06 حالات، فنجد أن نسبة 66,66 % منها كانت سلطة الأم أدنى من سلطة الأب، تليها نسبة 33,33 % كانت فيها سلطة الأم مساوية لسلطة الأب.

في حين أن الفئة الثالثة والتي يتغيب فيها الأب حوالي شهر أو أكثر فلدينا حالتين كانت فيها سلطة الأم مساوية لسلطة الأب وهذا بنسبة 100%.

أما بالنسبة للآباء الذين يحضرون يوميا للمنزل فنجد 40 حالة كانت أكبر نسبة منها للأسر التي تكون فيها سلطة الأم أدنى من سلطة الأب وهذا بـ 55,00 %، تلتها نسبة 25,00 % عند الأسر التي يتكون سلطة الأم فيها أعلى من سلطة الأب، واصغر نسبة عادت للأسر التي تكون فيها سلطة الأم مساوية لسلطة الأب وهذا بـ 20,00 %.

ومما نلاحظه من خلال الجدول أن الأسر التي يتغيب فيها الأب تكون فيها سلطة الأم منخفضة وهذا عكس ما اعتقدناه، ويعبر أحد المبحوثين على ذلك بأن الأب الذي يتغيب عن المنزل لفترات طويلة جراء أعماله يقوم بفرض سيطرته على الأم عندما يعود إلى المنزل وهذا محاولا منه إخضاع الأسرة التي تغيب عنها طويلا وهذا لكي لا تنفلت أمور الطاعة من يده.

الفصل 8
السلطة الأسرية وعلاقتها بالثقافة المكتسبة

الجدول رقم 22: المستوى التعليمي للأب وعلاقته بالأسلوب المعتمد في اتخاذ القرارات الأسرية

المستوى التعليمي / الأسلوب المعتمد	أمي		ابتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
التكافئي	10	45,45	04	13,33	10	38,46	08	57,14	04	50	36	36,00
التكاملي	08	36,36	12	40,00	04	15,38	02	14,28	-	-	26	26,00
احتكاري	02	09,09	06	20,00	06	23,07	04	28,57	-	-	18	18,00
استقلالي	02	09,09	08	26,66	06	23,07	-	-	04	50	20	20,00
المجموع	22	100	30	100	26	100	14	100	08	100	100	100

يمثل الجدول أعلاه علاقة المستوى التعليمي للأب بالأسلوب المعتمد في اتخاذ القرارات الأسرية، والذي نلاحظ من خلاله أن النسب تقاربت من حيث الأساليب المعتمدة في اتخاذ القرارات الأسرية فنجد أنه من بين 100 حالة لدينا 36,00 % منها تعتمد الأسلوب التكافئي في اتخاذ القرار أي أنها لديها اتساع في أسلوب تفاعل الوالدين وعلاقتهما مع الأبناء، ويشترك كل من الزوجين في اتخاذ القرارات مثل اختيار تعليم الأبناء، وأماكن التنزه وتوزيع الأعمال المنزلية إلى غير ذلك، تليها نسبة 26,00 % اعتمدت الأسلوب التكاملي أي أنها تقسم الأدوار بالتساوي داخل الأسرة ولكل من الأفراد مسؤوليته وخبرته في بعض النواحي الأسرية فمثلا الأب يمارس مسؤوليته في العمل وكسب الرزق، وتتولى الأم الجانب الآخر من المسؤولية الذي يتلائم مع طبيعتها وإمكانياتها كرعاية الأطفال والقيام بالواجبات المنزلية، وتتواصل النسبة في الانخفاض لتصل إلى 20,00 % بالنسبة للفئة التي

تعتمد الأسلوب الاستقلالي في اتخاذ القرارات الأسرية، وقد قدرت أقل نسبة بـ 18,00 % وهذا عند الأسر التي تعتمد الأسلوب الاحتكاري في اتخاذ القرارات، مصورين ذلك في علاقة سيطرة وخضوع، لا تخرج هذه العلاقة عن كونها أوامر ونواهي غالبا ما يمثلها الأب أو الأخ الأكبر.

وعند محاولة دراسة العلاقة بين المتغيرين نجد أنه عند الفئة التي أجبت أن آبائهم لا يملكون مستوى تعليمي والممثلين في الأمية، قد قدر عددهم بـ 22 حالة توزعت كالتالي 45,45 % منهم يعتمدون الأسلوب التكافئي، تليها نسبة 36,36 % من الآباء يعتمدون الأسلوب التكاملي في توزيع السلطة، أما الأسلوب الاحتكاري والاستقلالي فقد مثل أقل نسبة بالتساوي وهذا بـ 09,09 %.

وأما عند الفئة التي لدى آبائهم مستوى تعليمي ابتدائي فلدينا 30 حالة توزعت نسبها كالتالي، عادت أكبر نسبة للآباء الذي يعتمدون الأسلوب التكاملي في اتخاذ القرارات الأسرية وهذا بـ 40,00 %، أما بالنسبة للأسر التي تعتمد الأسلوب الاستقلالي في اتخاذ القرارات الأسرية هذا الأسلوب الذي يتميز باللامبالات وهذا بنسبة 26,66 %، تليها نسبة 20,00 % بالنسبة للأسر التي يعتمد فيها الوالدين الأسلوب الاحتكاري في اتخاذ القرارات الخاصة بالأسرة، وقد عادت أقل نسبة للفئة التي أجابت أن الوالدين يستعملون الأسلوب التكافئي في اتخاذ القرارات وهذا بـ 13,33 %.

في حين نجد عند الفئة التي لدى آبائهم مستوى تعليمي متوسط 26 حالة، 38,46 % منها تعتمد الأسلوب التكافئي في اتخاذ القرارات الأسرية، تليها نسبة 23,07 % عند كل من الأسر التي تعتمد الأسلوب الاحتكاري والأسلوب الاستقلالي في اتخاذ القرارات الأسرية، وقد كانت أصغر نسبة عند الأسر التي تعتمد الأسلوب التكاملي في اتخاذ القرارات وهذا بـ 15,38 %.

أما بالنسبة للأسر التي لدى آبائها مستوى تعليمي ثانوي فلدينا 14 حالة عادت أكبر نسبة منها للأسر التي تعتمد الأسلوب التكافئي في اتخاذ القرارات الأسرية وهذا بـ 57,14 %، وتنخفض النسبة لتصل إلى 28,57 % عند الأسر التي تعتمد الأسلوب الاحتكاري في اتخاذ القرارات، أما أقل نسبة فقد قدرت بـ 14,28 % وهذا عند الأسر التي تعتمد على الأسلوب التكاملي في اتخاذ القرارات.

ونجد عند الأسر التي لدى آبائهم مستوى تعليمي جامعي 08 حالات 50,00 % منها تعتمد الأسلوب التكافئي في اتخاذ القرارات، ونجد نفس النسبة أي 50,00 % عند أسر المبحوثين التي تعتمد الأسلوب الاستقلالي في اتخاذ القرارات الأسرية.

نستنتج من خلال هذه الإحصائيات أن كل أسلوب معتمد في اتخاذ القرارات وله المستوى التعليمي الذي يميزه، فنجد أن أصحاب المستوى المتوسط والابتدائي يمثلون أكبر النسب في الأسلوب الاحتكاري، والاستقلالي، في حين نجد أن ذوي المستوى الجامعي يغيبون عند الأسلوب الاحتكاري، وبالتالي فإن لكل مستوى تعليمي والأسلوب المميز له من أساليب اتخاذ القرارات الأسرية.

الجدول رقم 23: المستوى التعليمي للأم وعلاقته بالأسلوب المعتمد في اتخاذ القرارات الأسرية

المستوى التعليمي / الأسلوب المعتمد	أمي		ابتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
التكافئي	04	40,00	08	33,33	10	27,77	08	40	06	60	36	36,00
التكاملي	04	40,00	10	41,66	12	33,33	-	-	-	-	26	26,00
احتكاري	-	-	02	08,33	06	16,66	06	30	04	40	18	18,00
استقلالي	02	20,00	04	16,66	08	22,22	06	30	-	-	20	20,00
المجموع	10	100	24	100	36	100	20	100	10	100	100	100

يمثل هذا الجدول العلاقة بين المستوى التعليمي للأم والأسلوب المعتمد في اتخاذ القرارات داخل الأسرة، فعند محاولة دراسة هذه العلاقة إحصائيا نجد عند الفئة التي لدى أمهاتهم مستوى تعليمي أمي 10 حالات مثلت أكبر نسبة فيها الأسر التي تعتمد الأسلوب التكافئي والتكاملي بنفس النسبة وهذا بـ 40,00 %، وبعد هذا انخفضت النسبة لتصل إلى 20,00 % عند الأسر التي تعتمد الأسلوب الاستقلالي في اتخاذ القرارات الأسرية.

أما عند الفئة التي لدى أمهاتهم مستوى تعليمي ابتدائي فلدينا 24 حالة، 33,33 % منها تعتمد الأسلوب التكافئي في اتخاذ القرارات الأسرية، أما بالنسبة للأسر التي تعتمد الأسلوب التكاملي فقد قدرت بـ 41,66 % منها، ثم انخفضت هذه النسب لتصل إلى 16,66 % عند الأسر التي تعتمد الأسلوب الاستقلالي في اتخاذ القرارات الأسرية، وتواصلت النسب في الانخفاض لتصل على 08,33 % عند الأسر التي تعتمد الأسلوب الاحتكاري.

بينما نجد عند فئة المبحوثين التي لدى أمهاتهم مستوى تعليمي متوسط 36 حالة توزعت نسبها كالتالي 33,33 % منها تعتمد الأسلوب التكاملي في اتخاذ القرارات، تليها نسبة 27,77 % منها تعتمد الأسلوب التكافئي في اتخاذ القرارات الأسرية، وتتواصل النسبة في الانخفاض لتصل إلى 22,22 % عند الأسر التي تعتمد الأسلوب الاستقلالي، وقد عادت أصغر نسبة للأسر التي تعتمد الأسلوب الاحتكاري وهذا بـ 16,66 %.

في حين نجد عند الفئة التي لدى أمهاتهم مستوى تعليمي ثانوي 20حالة، 40,00 % كانت عند الأسر التي تعتمد الأسلوب التكافئي في اتخاذ القرارات، تليها نسبة 30,00 % عند كل من الأسر التي تعتمد الأسلوب الاحتكاري والاستقلالي في اتخاذ القرارات الأسرية.

أما بالنسبة للفئة التي لدى أمهاتهم مستوى تعليمي جامعي فلدينا 10 حالات 60,00 % منها تعتمد الأسلوب التكافئي في اتخاذ القرارات، تليها نسبة 40,00 % تعتمد الأسلوب الاحتكاري في اتخاذ القرارات الأسرية.

يهدف الجدول التالي إلى قياس المستوى التعليمي للأم بالأسلوب المعتمد في اتخاذ القرارات، فيرى بعض المبحوثين أن ذلك أمر نسبي أي راجع إلى عدة عوامل أخرى غير التعليم، على أنهم لم يهملوا دور تعليم الأم في تحديد الأسلوب المتبع في اتخاذ القرارات الأسرية، ومن الملاحظ أن النسب توزعت في بعض المستويات التعليمية بالتساوي عبر مؤشرات الأساليب المتبعة في اتخاذ السلطة، إلا أن الأمر يختلف كل الاختلاف عن بعض الشائعات التي تقول بأنه يجب للمرأة أن لا تتعلم بناءا على ما سبق فالأمر يختلف تماما من جهة المجتمع نفسه بإعطاء الحرية النسبية في تعلم الفتاة ومن جهة الفتاة نفسها وذلك يظهر في احترام قرارات كل فرد وطرح وجهات النظر بلا عقدة ولا تخوف من ردود أفعال المجتمع أو الأسرة. وعموما تراجعت اليوم النظرة المستهترة لتعلم المرأة وهذا ما نلمسه في الجدول الخاص بالمستوى التعليمي للمبحوثين إذا لا نجد فيه ولا عينة لها مستوى أمي، وقد تغيرت النظرة العامة للمجتمع في حين لم تعتبر المرأة عنصرا يجب أن يسمع ويطيع؛ ولا رأي لها إنما أصبحت ذات مكانة تتساوى فيها مع الرجل في جو من الاحترام والتقدير وذلك لم يحط من مكانتها كزوجة أو كأم بل كان عليها أن تعمل لكي تستطيع التوفيق بين تعلمها ودورها كأم.

الجدول رقم 24: المستوى التعليمي للمبحوث وعلاقته بنوع القرارات التي يشارك فيها

المستوى التعليمي / المشاركة في القرارات	أمي		ابتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
التي تخصك	-	-	04	40,00	08	36,36	08	19,04	14	53,84	34	34,00
الأعمال المنزلية	-	-	-	-	04	18,18	14	33,33	02	07,69	20	20,00
كل القرارات	-	-	04	40,00	06	27,27	14	33,33	10	38,46	34	34,00
الخاصة بالتعليم	-	-	02	20,00	04	18,18	06	14,28	-	-	12	12,00
المجموع	-	-	10	100	22	100	42	100	08	100	100	100

يمثل الجدول أعلاه علاقة المستوى التعليمي للمبحوث بمدى مشاركته في القرارات الأسرية، فنجد الفئة التي أجابت أنها تشارك في القرارات التي تخصها فقط 34,00 %، ونجد نفس النسبة السالفة الذكر عند المبحوثين الذين يشاركون في كل القرارات الخاصة بالأسرة، ثم تنخفض هذه النسبة لتصل إلى 20,00 %، أما أقل نسبة فقد مثلت المبحوثين الذين يشاركون في القرارات الخاصة بتعليم أحد الأبناء وهذا بـ 12,00 %.

وعند محاولة قراءة الجدول إحصائيا نخلص إلى ملاحظة هامة نجدها في الجدول أعلاه انعدام الأمية في العينة وهذا يرجع للسياسة التي اتبعتها الجزائر بعد الاستقلال والتي تمثلت في مجانية التعليم، ومرتفعة بعض الشيء في المستويين الثانوي والجامعي وهذا من بين التغيرات الهامة التي مست المجتمع الجزائري.

أما عن دراسة العلاقة بين المتغيرات فنجد أن الفئة التي لديها مستوى تعليمي ابتدائي قدرت بـ 10 حالات توزعت كالتالي 40,00 % منها نجدها عند المبحوثين الذين يشاركون في القرارات الخاصة بهم ونجدها أيضا عند المبحوثين الذين يشاركون في كل القرارات، وعن أصغر نسبة فقد كانت عند المبحوثين الذين يشاركون في القرارات الخاصة بالتعليم.

ونجد عند الفئة التي لديها مستوى تعليمي متوسط 22 حالة، 36,36 % منها تشارك في القرارات التي تخصها فقط تليها نسبة 27,27 % منها تشارك في كل القرارات، وتتواصل النسب في الانخفاض لتصل إلى 18,18 % وهذا عند كل من المبحوثين الذين يشاركون في القرارات الخاصة بالأعمال المنزلية، والقرارات الخاصة بالتعليم.

أما بالنسبة لفئة الثانويين فلدينا 42 حالة، عادت أكبر نسبة منها للمبحوثين الذين يشاركون في القرارات المتعلقة بالأعمال المنزلية وكل القرارات بنفس النسبة وهذا بـ 33,33 %، تليها نسبة 19,04 % عند المبحوثين الذين يشاركون في القرارات الخاصة بهم فقط، أما أصغر نسبة فقد عادت للمبحوثين الذين يشاركون في القرارات المتعلقة بالتعليم وهذا بنسبة 14,28 %.

في حين نجد عند فئة المبحوثين الذين لديهم مستوى تعليمي جامعي 26 حالة، عادت أكبر نسبة منهم إلى الذين يشاركون في الأمور الخاصة بهم فقط وهذا بنسبة 53,84 %، تليها نسبة 38,46 % عند المبحوثين الذين يشاركون في كل القرارات، وقدرت اصغر نسبة عند المبحوثين الذين يشاركون في القرارات المتعلقة بالأعمال المنزلية وهذا بـ 07,69 %.

ومما يمكن استنتاجه من خلال الجدول السابق أن التغيرات الحاصلة في الأسرة الجزائرية والتي كانت لا دع للأبناء التدخل في الكثير من القرارات حتى التي تخصها، كالزواج والسفر إلى غير ذلك، إذ كان ينبغي للابن أن يستشير ولي أمره قبل أن يتخذ أي قرار وعليه بعد ذلك الطاعة

والرضوخ للقرارات الصادرة من جانب الولي سواء كان ذكرا أم أنثى حتى أصبح اليوم يشارك في معظم القرارات الصادرة من طرف صاحب القرار في الأسرة، فنجد مثلا أن كل المستويات التعليمية لها نسبة معتبرة في التدخل في كل القرارات، بينما بلغت أكبر النسب عند الفئة التي تشارك في القرارات الخاصة بها.

الجدول رقم 25: نوعية الكتب المطالعة لدى المبحوث وعلاقتها بالقرارات التي يشارك فيها

نوع الكتب / المشاركة في القرارات	دينية		علمية		أكاديمية		مجلات		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
التي تخصك	12	42,85	04	16,66	02	20,00	08	44,44	26	26,00
الأعمال المنزلية	04	14,28	08	33,33	06	60,00	02	11,11	20	20,00
كل القرارات	10	35,71	10	41,66	-	-	04	22,22	24	24,00
الخاصة بالتعليم	02	07,14	02	08,33	02	20,00	04	22,22	10	10,00
المجموع	28	100	24	100	10	100	18	100	80	100

ملاحظة: لقد قدر المجموع الكلي 80 حالة نظرا لأن هناك عدد من المبحوثين لا يطالعون أي نوع من الكتب ولهذا لم يدخلوا في العينة بالنسبة للسؤال الخاص بنوع الكتب المطالعة.

يمثل الجدول أعلاه العلاقة بين نوعية الكتب التي يطالعها المبحوث ونوع القرارات التي يشارك فيها، فنجد عند الفئة التي تطالع الكتب الدينية 28 حالة عادت أكبر منها للمبحوثين الذين يشاركون في القرارات الخاصة بهم وهذا بنسبة 42,85 %، تليها نسبة 35,71 % تشارك في كل القرارات، أما بالنسبة للفئة التي تشارك في قرارات الأعمال المنزلية فلدينا نسبة 14,28 % منهم، قد قدرت أصغر نسبة بـ 07,14 % عند فئة المبحوثين الذين يشاركون في القرارات الخاصة بالتعليم.

أما عن فئة المبحوثين الذين يطالعون الكتب العلمية فلدينا 24 حالة 41,66 % منها تشارك في كل القرارات، تليها نسبة 33,33 % من المبحوثين يشاركون في القرارات الخاصة بالأعمال المنزلية، ونلاحظ أن النسب انخفضت لتصل إلى 16,66 % عند المبحوثين الذين يشاركون في

القرارات الخاصة بهم فقط، وقد عادت أصغر نسبة لفئة المبحوثين الذين يشاركون في القرارات المتعلقة بالتعليم وهذا بـ 8,33 %.

أما بالنسبة لفئة المبحوثين الذين يطالعون الكتب الأكاديمية فلدينا 10 حالات 60,00 % منها يشاركون في القرارات المتعلقة بالأعمال المنزلية، ونجد نسبة 20,00 % عند كل من المبحوثين الذين يشاركون في القرارات التي تخصهم والقرارات المتعلقة بتعليم الأبناء.

في حين نجد عند فئة المبحوثين الذين يطالعون المجلات فلدينا 18 حالة، 44,44 % منها تشارك في الأمور التي تخصها، وتنخفض النسبة لتصل إلى 22,22 % عند كل من المبحوثين الذين يشاركون في كل القرارات والذين يشاركون في القرارات الخاصة بالتعليم، وقد عادت أصغر نسبة إلى المبحوثين الذين يشاركون في القرارات المتعلقة بالأعمال المنزلية وهذا بـ 11,11 %.

ونستنتج من خلال الجدول أعلاه أن نوع القرارات المناقشة من قبل المبحوثين تختلف باختلاف الثقافة المكتسبة، فنجد أن أعلى نسبة عند الفئة التي تطالع الكتب الدينية ترتكز في مناقشة القرارات التي تخصها، في حين نلاحظ أن الفئة التي تليها والتي تطالع الكتب العلمية تشارك في كل القرارات المتعلقة بالأسرة، أما بالنسبة لفئة المبحوثين الذين يطالعون الكتب الأكاديمية يشاركون في القرارات المتعلقة بالأعمال المنزلية، وفي الفئة الأخيرة والتي تطالع المجلات فنجد أن أكبر نسبة لديها تمركزت في مناقشة الأمور التي تخصها.

الجدول رقم 26: البرامج المشاهدة في التلفاز وعلاقتها بالقرارات التي يناقشها المبحوث مع أسرته

نوع البرامج / نوع القرارات	دينية		فنية		ترفيهية		علمية		رياضية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
شراء سيارة	18	47,36	04	28,57	04	40,00	04	22,22	10	50,00	40	40,00
خطبة	06	15,78	08	57,14	-	-	06	33,33	02	10,00	22	22,00
دراسةتخصص	-	-	-	-	02	20,00	-	-	04	20,00	06	06,00
استثمار	10	26,31	02	14,28	02	20,00	04	22,22	02	10,00	20	20,00
رحلة	04	10,52	-	-	02	20,00	04	22,22	02	10,00	12	12,00
المجموع	38	100	14	100	10	100	18	100	20	100	100	100

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه والذي يمثل العلاقة بين نوع البرامج المشاهدة في التلفاز وعلاقتها بنوع القرارات التي يناقشها المبحوث مع أفراد أسرته، فنجد أن 40,00 % من المبحوثين يناقشون القرارات المتعلقة بشراء سيارة مثلا، في حين نجد أن 22,00 % يناقشون القرارات المتعلقة بخطبة، أما النسبة الثالثة فلدينا 20,00 % من المبحوثين يناقشون القرارات المتعلقة بالاستثمارات مع أفراد أسرهم، أما النسبة الرابعة فكانت 12,00 % وهذا عند المبحوثين الذين أجابوا بأنهم يناقشون القرارات المتعلقة بالرحلات والاستجمام، وعادت آخر نسبة لفئة المبحوثين الذين يناقشون الأمور الخاصة بالتعليم ودراسة تخصص معين وهذا بـ 06,00 %.

وعند محاولة دراسة العلاقة بين المتغيرين نجد عند فئة المبحوثين الذين يشاهدون برامج تلفزيونية دينية 38 حالة 47,36 % منهم يناقشون الأمور تليها نسبة 26,31 % من المبحوثين يناقشون القرارات المتعلقة بالاستثمارات، تليها نسبة 15,78 % من المبحوثين يناقشون نوع القرارات المتعلقة بالزواج والخطبة إلى غير ذلك، أما أقل نسبة فقد عادت لفئة المبحوثين الذين يناقشون أنواع القرارات المتعلقة بالرحلات وهذا بـ 10,52 %.

أما عن فئة المبحوثين الذين يشاهدون البرامج الفنية فإن أكبر نسبة منهم تشارك في القرارات المتعلقة بالزواج والخطبة وهذا بنسبة 57,14 %، تليها نسبة 28,57 % عند المبحوثين الذين يناقشون نوع القرارات المتعلقة بشراء سيارة مثلا، أقل نسبة والتي قدرت بـ 14,28 % فنجدها عند فئة المبحوثين الذين يناقشون أنواع القرارات المتعلقة بالاستثمارات.

بينما نجد عند فئة المبحوثين الذين يشاهدون البرامج الترفيهية فلدينا أكبر نسبة منهم والمقدرة بـ 40,00 % تشارك في نوع القرارات المتعلقة بشراء سيارة تليها نسبة 20,00 % نجد عند كل من فئة المبحوثين الذين يناقشون أنواع القرارات الأسرية المتعلقة بدراسة تخصص تعليمي، والاستثمارات، وكذلك المتعلقة بالرحلات.

في نجد عند فئة المبحوثين الذين يشاهدون البرامج العلمية أنه لدينا 18 حالة كانت أكبر نسبة لديهم عند الفئة التي تناقش المواضيع الخاصة بالخطبة والزواج وهذا بنسبة 33,33 %، تليها نسبة 22,22 % نجدها عند كل من المبحوثين الذين يناقشون القرارات المتعلقة بشراء سيارة والاستثمارات والرحلات وهذا بنفس النسبة.

في حين نجد عند فئة المبحوثين الذين أجابوا أنهم يشاهدون برامج رياضية أن 50,00 % منهم يناقشون القرارات المتعلقة بشراء سيارة، تليها نسبة 20,00 % نجدها عند فئة المبحوثين الذين يناقشون القرارات المتعلقة بالزواج والخطبة، أما بالنسبة للفئات المتبقية فنجد نفس النسبة والمقدرة بـ 10,00 % وهذا عند كل الفئات المتبقية.

ترتبط نوعية البرامج التي يتابعها الفرد بالتلفزيون بنوعية الثقافة المكتسبة لديه وميولاته الشخصية، بحيث أنها تؤثر في نوع القرارات التي يصدرها الفرد وأيضا في نوع القرارات التي يشارك فيها، فنجد مثلا أن المبحوثين الذين لديهم ميولات نحو الحصص الدينية فإنهم يشاركون في القرارات الخاصة بشرا ء سيارة، وأما فئة المبحوثين الذين يشاهدون البرامج الفنية فنلاحظ أن أغلبهم يناقشون القرارات الخاصة الخطبة والزواج، في حين نلاحظ أن المبحوثين الذين يشاهدون البرامج الترفيهية والرياضية يشاركون في القرارات الخاصة بشراء سيارة، وما نلاحظه من خلال الجدول أن الفئة التي لديها ميولات علمية قد انقسمت نسبها وكانت متقاربة أي أنها تشارك في كل القرارات.

الجدول رقم 27: البرامج المشاهدة في القنوات الفضائية وعلاقتها بالمسؤولية عن اتخاذ القرارات الأسرية

نوع البرامج / صاحب القرار	رياضية		فنية		دينية		علمية		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الأب	14	50,00	06	60,00	14	53,84	12	66,66	10	55,55	56	56,00
الأم	-	-	-	-	04	15,38	-	-	-	-	04	04,00
الوالدين معا	10	35,71	02	20,00	06	23,07	02	11,11	06	33,33	26	26,00
كل الأفراد	04	14,28	02	20,00	02	07,69	04	22,22	02	11,11	14	14,00
المجموع	28	100	10	100	26	100	18	100	18	100	100	100

يمثل الجدول أعلاه نوع البرامج المشاهدة في القنوات الفضائية وعلاقتها بالمسؤول عن اتخاذ القرارات أو صاحب القرارات داخل الأسرة، فنجد أن 56,00 % من المبحوثين يعتبرون أن الأب هو صاحب القرار في المنزل تليها نسبة 26,00 % ترى أن الوالدين معا هما صاحبا القرار داخل الأسرة، تليها نسبة 14,00 % من المبحوثين يرون أن كل أفراد العائلة لهم الحق في إصدار القرارات، في حين عادت أصغر نسبة لفئة المبحوثين الذين أجابوا أن الأم هي صاحبة القرار داخل الأسرة.

فنجد عند فئة المبحوثين الذين يشاهدون البرامج الرياضية أن 50,00 % كان الأب فيها هو صاحب القرار في الأسرة، تليها نسبة 35,71 % منهم يكون فيها الوالدين معا هما صاحبا القرارات الأسرية، أما اقل نسبة فرجعت إلى المبحوثين الذين يرون أن كل من أفراد الأسرة له الحق في إصدار قرارات.

أما الفئة الثانية من المبحوثين والتي تشاهد البرامج الفنية في القنوات الفضائية والذي قدر عددهم بـ 10حالات فإن نسبة 60,00 % منهم كان الأب هو صاحب القرار، في حين نجد أن نسبة 20,00 % نجدها عند كل من المبحوثين الذين أجابوا أن الوالدين معا هما صاحبا القرار في الأسرة، ونجد نفس النسبة عند المبحوثين الذين أجابوا أن كل أفراد الأسرة يمكنهم ان يصدروا قرارات.

في حين نجد عند الفئة التي تشاهد برامج دينية في الفضائيات لدينا أكبر نسبة منها يكون الأب فيها هو صاحب القرار وهذا بـ 53,84 % تليها نسبة 23,07 % من المبحوثين يرون أن الوالدين معا هما صاحبا القرار داخل الأسرة، ونلاحظ أن النسبة تواصلت في النزول لتصل إلى 15,38 % من المبحوثين كانت الأم هي صاحبة القرار في المنزل، وأصغر نسبة والتي قدرت بـ 07,69 % عادت لفئة المبحوثين التي قالت أنه يمكن لأي عضو من الأسرة أن يصدر قرارات داخل الأسرة.

بينما نجد عند فئة المبحوثين الذين يشاهدون برامج علمية أن 66,66 % منها يكون فيها الأب هو صاحب القرار، تليها نسبة 22,22 % منها يكون كل أفراد الأسرة لهم الحق في إصدار القرارات، أما أقل نسبة فقد عادت لفئة المبحوثين الذين أجابوا بأن الوالدين معا هما صاحبا القرار داخل الأسرة.

أما عن آخر فئة والتي لا تشاهد برامج على القنوات الفضائية، فند أن أكبر نسبة منها عادت للمبحوثين الذين يكون لديهم الأب هو صاحب القرار في الأسرة وهذا بنسبة 55,55 %، تلتها نسبة 33,33 % من المبحوثين يكون الوالدين معا ملزمين باتخاذ القرارات الأسرية فيها، أما آخر نسبة فقد عادت لأسر المبحوثين التي يشارك كل أفراد الأسرة في اتخاذ القرارات وهذا بنسبة 11,11 %.

ما نلاحظه من خلال الجدول أن كل النسب كانت متقاربة ومنه يمكن القول بأنه ليست هناك علاقة بين المتغيرين، وهذا يرجع إلى أن معظم المبحوثين الذين أجرينا معهم المقابلات لمسنا في كلامهم بعض الأحكام المسبقة، وهذا ما جعلهم يحاذرون في تعاملهم مع القنوات الفضائية.

الجدول رقم 28: رأي الجنسين في المكانة التي يعطيها المستوى التعليمي للفرد داخل الأسرة

الجنس / الأدوار	ذكر		أنثى		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
الحرية النسبية	18	32,14	06	13,63	24	24,00
تكريس السلطة	20	35,71	20	45,45	40	40,00
تعزيز الدور	18	32,14	18	40,90	36	36,00
المجموع	56	100	44	100	100	100

يمثل الجدول أعلاه رأي الجنسين في المكانة التي يمنحها المستوى التعليمي للفرد والمكانة التي يكتسبها الفرد داخل الأسرة فعند 100 حالة نجد أن المبحوثين أجابوا بأنه يعطي الحرية النسبية لدينا 24,00 % تليها الفئة الثانية والتي أكدت بأن ارتفاع المستوى التعليمي للفرد داخل الأسرة يكرس له السلطة وهذا بـ 40,00 % في حين أجابت الفئة الثالثة بأنه يعزز الدور داخل الأسرة وهذا بـ 36,00 % وتتوزع هذه النسب السالفة الذكر على الجنسين كما يلي:

فنجد عند الذكور والذين قدروا بـ 56 حالة أن كانت أكبر نسبة لديهم للذين أجابوا بأنه يعطي سلطة إضافية للفرد داخل الأسرة وهذا بـ 35,71 % في حين نجد نفس النسبة والتي قدرت بـ 32,14 % عند كل من الذين أجابوا بأنها تعزز دوره داخل الأسرة والذين قالوا أنها تعطيه حرية نسبية.

أما فيما يخص الإناث والذي قدر عددهن بـ 44 مبحوثة كانت أكبر نسبة لديهن وهذا بـ 45,45 % للذين أجابوا بأنها تعطي للفرد سلطة نسبية داخل أسرته، تلتها نسبة 40,90 % للواتي أجبن بأنها تعزز دور الفرد داخل أسرته وعادت أقل نسبة للواتي أجبن أن المستوى التعليمي المرتفع للفرد يعطيه حرية نسبية في التصرف في بعض الأمور التي كان لا يتدخل فيها سابقا وهذا بنسبة 13,63 %.

نستنتج من خلال الجدول السابق أن المكانة التعليمية للفرد تلعب دورا هاما في توزيع الأدوار والوظائف الاجتماعية للأفراد داخل الأسرة، فطبيعة ثقافة العائلة الجزائرية كانت في الماضي القريب، لا تزال محافظة على مميزاتها وخصائصها حيث أنها كانت تعتمد على الجانب الجنسي والسني للفرد لتحدد دوره داخل الأسرة، وحسب القراءة الجدولية فإننا نلاحظ أن هذه الملامح بدأت تتغير وتأخذ مكانها معايير أخرى منها المكانة التعليمية للفرد.

الجدول رقم 29: الأصل الجغرافي للعين وأثرها على سلطة الأم مع سلطة الأب

الأصل الجغرافي / سلطة الأم مع الأب	ريفي		شبه حضري		حضري		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أعلى	06	15,78	06	21,42	10	29,41	22	22,00
أدنى	22	57,89	16	57,14	14	41,17	52	52,00
متساوية	10	26,31	06	21,42	10	29,41	26	26,00
المجموع	38	100	28	100	34	100	100	100

يمثل الجدول أعلاه علاقة الأصل الجغرافي بسلطة الأم مقارنة مع سلطة الأب فنجد أن أعلى نسبة كانت عند الفئة التي لديها سلطة الأم أدنى من سلطة الأب وهذا بـ 52,00 %، تليها نسبة 26,00 % كانت سلطة الأم مساوية لسلطة الأب أي أنه لكل واحد منهما دوره الخاص به ووظيفته الاجتماعية داخل الأسرة، ويمكن لهما أن يتشاورا في الأمور الهامة، بينما نجد أن أقل نسبة قد عادت للفئة التي تكون فيها سلطة الأم أدنى من سلطة الأب وهذا بـ 22,00 %.

وعند محاولة دراسة العلاقة بين متغيري الأصل الجغرافي وعلاقته بسلطة الأم مقارنة مع سلطة الأب فنجد عند الفئة التي لديها أصل جغرافي ريفي 38 حالة 57,89 % كنت سلطة الأم فيها أدنى من سلطة الأب، تليها نسبة 26,31 % كانت فيها سلطة الأب مساوية لسلطة الأم، بينما عادت أصغر نسبة للفئة التي تكون فيها سلطة الأب أدنى من سلطة الأم فلدينا 06 حالات أي 15,78 % من المجموع الجزئي.

أما في المتغير الثاني والخص بالأصل الجغرافي الشبه حظري فلدينا 28 حالة مثلت أكبر نسبة منها الفئة التي لديها سلطة الأم أدنى من سلطة الأب وهذا بـ 16 حالة أي نسبة 57,14 % من

المجموع الجزئي، في حين نجد نفس النسبة عند كل من المبحوثين الذين لديهم سلطة أمهاتهم أعلى من سلطة الأب، وسلطة الأم مساوية لسلطة الأب وهذا بـ 06 حالات أي نسبة 21,42 % من المجموع الجزئي.

أما عند المتغير الثالث والخاص بالأصل الجغرافي الحضري فنجد 34 حالة كانت أكبر منها عند فئة المبحوثين الذين لدى أمهاتهم سلطة أدنى من سلطة الأب وهذا بـ 14 حالة من المجموع الجزئي أي ما يعادل نسبة 41,17 %، تليها نسبة 29,41 % من المجموع الجزئي عند كل من فئة المبحوثين الذين لدى أمهاتهم سلطة أعلى من سلطة الأب، وكذلك عند الفئة التي لدى أمهاتهم سلطة مساوية لسلطة الأب.

إن الأسرة الجزائرية الريفية بطبيعتها، أسرة ممتدة وواسعة تعتبر الوحدة الأساسية، والتي يقع عليها اكبر قسط من واجب التربية الاجتماعية، والدينية والخلقية. لذا نراها تخضع لتنظيم أسري تقليدي معين، فهي كبيرة من حيث الحجم ومتعددة الوظائف، وفي هذا البناء الأسري أو التنظيم الاجتماعي يكون النمط الأسري أبويا. فيعيش أفراد الأسرة تحت سلطة الجد أو الأب وهو الرئيس أو صاحب السلطة، يجب احترامه والخضوع له. إذ تكون للأب السلطة المطلقة على باقي أعضاء الأسرة، أي الزوجة والأبناء وأولاده الذي يحق له أن يزوجهم متى شاء. ومن خلال القراءة الإحصائية للجدول الذي يهتم بدراسة العلاقة الموجودة بين مقارنة سلطة الأم بسلطة الأب والمجال الأصل الجغرافي ويهدف هذا الجدول إلى قياس درجة التفاوت بين الثقافة الريفية والحضرية ودراسة التوجه الذي يظهره لنا المنحنى الجغرافي للعينة، وهنا يمكن أن نقول أن نسبة التعلم والانفتاح الثقافي من جراء انتشار وسائل الإعلام لم تبقى محصورة في مجال جغرافي معين، غير أن الملاحظ من خلال الجدول أن نسبة الأمهات التي لديها سلطة أعلى من سلطة الأب بدأت ترتفع تدريجيا من الأصل الجغرافي الريفي، ثم الشبه حضري، لتصل إلى 29,41 % في الأسر ذات الأصل الجغرافي الحضري.

الجدول رقم 30: مشاهدة الأقراص المضغوطة وعلاقتها بإبداء الرأي تجاه القرارات الأسرية

مشاهدة VCD / ابداء الرأي تجاه القرارات	نعم								لا		المجموع	
	ترفيهية		علمية		فنية		أفلام					
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	06	33,33	06	37,5	04	50	12	46,15	16	50,00	44	44,00
لا	10	55,55	08	50	-	-	06	23,07	06	18,75	30	30,00
أحيانا	02	11,11	02	12,5	04	50	08	30,76	10	31,25	26	26,00
المجموع	18	100	16	100	08	100	26	100	32	100	100	100

يمثل الجدول أعلاه العلاقة بين مشاهدة الأقراص المضغوطة وإبداء الرأي تجاه القرارات الصادرة من طرف أحد الوالدين، فنجد أنه من بين 100 حالة لدينا 44,00 % تبدي رأيها تجاه القرارات المتخذة من طرف الأسرة، تليها نسبة 30,00 % من المجموع الكلي لا تبدي رأيها تجاه تلك القرارات، في حين عادت أقل نسبة لفئة المبحوثين الذين أحيانا ما يبدون رأيهم تجاه القرارات المتخذة.

وعند محاولة دراسة العلاقة بين أنواع الأقراص التي تستهوي المبحوث وإبداء رأيه تجاه القرارات، فنجد أنه لدينا 18 حالة تستعمل الأقراص ذات طابع ترفيهي، 55,55 % منها لا تبدي رأيها تجاه القرارات المتخذة من طرف الوالدين تليها نسبة 33,33 % من المبحوثين يبدون وجهة نظرهم تجاه القرارات المتخذة من طرف الأولياء، وعادت اقل نسبة لفئة المبحوثين الذين أحيانا ما يعبرون عن وجهة نظرهم تجاه القرارات المتخذة من طرف الأسرة.

أما عن الفئة الثانية والتي تفضل مشاهدة الأقراص ذات الطابع العلمي فإنه لدينا 16 حالة 50,00 % منها لا تتدخل في القرارات المتخذة من طرف الأسرة، تليها نسبة 37,50 % دائما تتدخل في القرارات الصادرة، ونجد النسبة الأخيرة عند الفئة المبحوثين الذين أحيانا ما يتدخلون في القرارات الصادرة من طرف الأسرة.

في حين نجد عند فئة المبحوثين الذين يتابعون الأقراص الفنية كالكليبات والأغاني، فلدينا 08 حالات، انقسمت بنسبة متساوية وهذا بـ 50,00 % بين كل من المبحوثين الذين يتدخلون في القرارات الصادرة من طرف الولي والذين أحيانا ما يتدخلون في القرارات الصادرة من طرف صاحب القرار في الأسرة.

أما عن فئة المبحوثين الذين يتابعون الأفلام في قارئ الأقراص المضغوطة، فلدينا 26 حالة أكبر نسبة منها عادت لفئة المبحوثين الذين يبدون رأيهم تجاه القرارات المتخذة من طرف الأسرة وهذا بنسبة 46,15 %، تليها نسبة 30,76 % من المبحوثين يتدخلون أحيانا في القرارات الأسرية الصادرة من طرف صاحب القرار، وعادت آخر نسبة لفئة المبحوثين الذين لا يتدخلون أو لا يبدون رأيهم تجاه القرارات المتخذة من طرف الولي وهذا بنسبة 23,07 %.

ونجد عند فئة المبحوثين الذين لا يتابعون البرامج المضغوطة 32 حالة، منها 16 حالة تبدي رأيها تجاه القرارات المتخذة أي بنسبة 50,00 % من المجموع الجزئي، في حين نجد 10 حالات عند فئة المبحوثين الذين يتدخلون أحيانا في القرارات المتخذة من طرف الأسرة أي بنسبة 31,25% من المجموع الجزئي، وقد عادت آخر نسبة لفئة المبحوثين الذين لا يبدون رأيهم تجاه القرارات الصادرة وهذا بنسبة 18,75 %.

أدى انتشار الأجهزة الإعلامية الالكتروني إلى تبني نماذج متباينة من الثقافات، وهذا يرجع إلى انتشار السوق الموازية وانعدام الرقابة فأصبحت الأقراص المضغوطة تباع في الأسواق بأبخس الأثمان، كما يمكن أن نشير إلى أن هذه الأقراص غزت الأسواق كميا وكيفيا، فصرنا نجد الأغاني الغربية والشرقية، الأفلام، الأقراص العلمية، الألعاب الالكترونية، ففتحت هذه الأنواع من الأقراص الباب لانتشار ثقافات خارجية أثرت على الثقافة المحلية، فصار العالم كأنه يعيش في حي واحد، أدى هذا كله إلى ظاهرة التثاقف بين شعوب العالم، أدى إلى ظهور ثقافات مختلفة حتى داخل الأسرة نفسها، الشيء الذي أدى إلى ظهور بعض النزاعات الأسرية فالكل يريد أن يطبق وجهة نظره، يريد أن يبدي رأيه تجاه القرارات التي يرى أنها غير صائبة، حتى صار الابن الأصغر يناقش أباه في قرارات لم يكن ليتدخل فيها.

الجدول رقم 31: استفادة الأسرة من المستوى التعليمي لأبنائها وعلاقته بسلطة البناء مقارنة مع سلطة الوالدين

الاستفادة من المستوى التعليمي سلطة الأبناء مع الوالدين	نعم		لا		أحيانا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أعلى	08	16,00	08	33,33	10	38,46	26	26,00
أدنى	18	36,00	10	41,66	08	30,76	36	36,00
متساوية	24	48,00	06	25,00	08	30,76	38	38,00
المجموع	50	100	24	100	26	100	100	100

يمثل الجدول أعلاه مدى استفادة الأسر من المستوى التعليمي للأبناء وعلاقتها بسلطة الأبناء مقارنة مع سلطة الوالدين، من خلال هذا الجدول، أنه أكبر نسبة كانت عند الفئة التي أجابت أن سلطة الابن الأكبر مساوية لسلطة الوالدين وهذا بنسبة 38,00 %، تليها نسبة 36,00 % كانت سلطة الابن الأكبر أدنى من سلطة الوالدين، أما أصغر نسبة فقد قدرت بـ 26,00 % وهذا عند الأبناء التي كانت سلطتهم أعلى من سلطة الوالدين.

وعند محاولة دراسة العلاقة بين المتغيرين نجد أن فئة المبحوثين الذين أجابوا بأن الأسرة تستفيد من المستوى التعليمي للبناء 50 حالة، أكبر نسبة منها كانت للأبناء الذين سلطتهم مساوية

لسلطة الوالدين وهذا بـ 48,00 %، تليها نسبة 36,00 % من الأبناء سلطتهم أدنى من سلطة الوالدين، أما أقل نسبة فقد رجعت للأبناء الذين سلطتهم أعلى من سلطة الوالدين وهذا بـ 16,00%.

أما عند فئة المبحوثين الذين لا تستفيد أسرهم من المستوى التعليمي لأبنائها فلدينا 24 حالة، أكبر نسبة منها كانت للأبناء الذين سلطتهم أعلى من سلطة الوالدين وهذا بـ 41,66 %، تليها نسبة 33,33 % من الأبناء سلطتهم أعلى من سلطة الوالدين، أما أقل نسبة فقد رجعت للأبناء الذين سلطتهم مساوية لسلطة الوالدين وهذا بـ 25,00 %.

ونجد عند فئة المبحوثين الذين أحيانا ما تستفيد أسرهم من المستوى التعليمي لأبنائها فلدينا 26 حالة، 10 حالات منها سلطة أبنائها أعلى من سلطة الوالدين وهذا بنسبة 38,46 % من المجموع الجزئي، أما بالنسبة للفئتين المتبقيتين، أي البناء الذين سلطتهم أدنى من سلطة الوالدين والفئة التي لديها سلطة الأبناء مساوية لسلطة الوالدين، فنلاحظ أنهما قد حازا على نفس النسبة والمقدرة بـ 30,76 %.

مما يمكن استنتاجه من الجدول أن الأسر التي تستفيد من المستوى التعليمي تكون غالبا سلطة أبنائها أدنى أو مساوية لسلطة الوالدين، وحسب المبحوثين فإن هذه الأسر يسود فيها روح المناقشة والأخذ برأي جميع أفراد الأسرة.

الفصل 9

السلطة الأسرية وتأثرها بالعلاقات بين أفرادها

الجدول رقم 32: طبيعة الجو الأسري وعلاقته بسلطة الأم مقارنة بسلطة الأب

طبيعة الجو الأسري / سلطة الأم مع الأب	جيد		حسن		متوتر		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أعلى	-	-	08	17,39	14	43,75	22	22,00
أدنى	12	54,54	28	60,86	12	37,5	52	52,00
متساوية	10	45,45	10	21,73	06	18,75	26	26,00
المجموع	22	100	46	100	32	100	100	100

يمثل الجدول أعلاه علاقة طبيعة الجو الأسري بسلطة الأم مقارنة مع سلطة الأب فنجد أن أعلى نسبة كانت عند الفئة التي لديها سلطة الأم أدنى من سلطة الأب وهذا بـ 52,00 %، تليها نسبة 26,00 % كانت سلطة الأم مساوية لسلطة الأب أي أنه لكل واحد منهما دوره الخاص به ووظيفته الاجتماعية داخل الأسرة، ويمكن لهما أن يتشاورا في الأمور الهامة، بينما نجد أن أقل نسبة قد عادت للفئة التي تكون فيها سلطة الأم أدنى من سلطة الأب وهذا بـ 22,00 %.

ومن خلال الملاحظات البسيطة للمعطيات يتبين لنا فئة المبحوثين الذين يسود داخل أسرهم جو أسري يجيد 22 حالة كانت أكبر نسبة منهم لأسر المبحوثين الذين كانت سلطة آبائهم أعلى من سلطة أمهاتهم وهذا بنسبة 54،54 %، تليها نسبة 45,45 % من المبحوثين كانت سلطة آبائهم مساوية لسلطة أمهاتهم. أما بالنسبة لأسر المبحوثين الذين أجابوا بأن لديهم جو أسري حسن فلدينا 46 حالة كانت أغلب إجاباتهم تقول بأن سلطة أمهاتهم أدنى من سلطة آبائهم وهذا بـ 28 حالة أي بنسبة 60,86 % من المجموع الجزئي. تليها فئة المبحوثين الذين سلطة أمهاتهم مساوية لسلطة آبائهم وهذا

بـ 10 حالات أي بنسبة 21,73 %من المجموع الجزئي، وقد قدرت آخر نسبة بـ 17,39 % عند الأسر التي كانت سلطة الأم بها أعلى من سلطة الأب.

في حين نجد عند أسر المبحوثين الذين أجابوا بأن لديهم جو أسري متوتر 32 حالة كانت أكبر نسبة منهم عند فئة المبحوثين الذين لديهم سلطة أمهاتهم أعلى من سلطة آبائهم وهذا بنسبة 43,75 %، تليها نسبة 37,50 % نجدها عند أسر المبحوثين الذين أجابوا أن سلطة آبائهم أعلى من سلطة أمهاتهم، أما عن اصغر نسبة والتي مثلت 18,75 % من المبحوثين كانت سلطة أمهاتهم مساوية لسلطة آبائهم.

إننا لا نستطيع تصور علاقات أسرية داخل البناء ككل دون مجموعة من الأفراد يتم من خلال طرق من الاتصال المختلفة تفعيل عملية الاندماج والتفاعل الخاصة عندما يكون داخل الأسرة التي تمثل أبسط عملية تفاعل وأولها من حيث النشوء، وفي هذا الجدول الذي أردنا من خلاله توضيح هذه العلاقات لا من حيث وجودها بل من طبيعتها والأجواء التي تسير عليها كما هو مبين في الجدول السابق، والشيء المهم الذي توصلنا إليه هو أن الإحصائيات الجدولية بينت أنه كلما فقدت معايير السلطة الأسرية كلما ظهرت نزاعات، وتوتر داخل الأسرة وهذا راجع إلى أن الأب عندما يفقد مكانته السلطوية فإن أفراد الأسرة تتفرق بينهم المسؤوليات وتتداخل وهذا ما يحدث النزاعات بين أفرادها. ويصبح لكل فرد من أفراد الأسرة رأيه الخاص الذي يريد ان يطبقه على حساب الآخرين.

الجدول رقم 33: طبيعة الجو الأسري وعلاقته بسلطة الابن الأكبر مقارنة بسلطة الوالدين

طبيعة الجو الأسري / سلطةالأبناءمع الوالدين	جيد		حسن		متوتر		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أعلى	08	36,36	14	30,43	04	12,50	26	26,00
أدنى	08	36,36	16	34,78	12	37,50	36	36,00
متساوية	06	27,27	16	34,78	16	50,00	38	38,00
المجموع	22	100	46	100	32	100	100	100

من خلال هذا الجدول والذي يمثل طبيعة الجو الأسري وعلاقته بسلطة هذا الابن مقارنة مع سلطة الوالدين، أنه أكبر نسبة كانت عند الفئة التي أجابت أن سلطة الابن الأكبر مساوية لسلطة الوالدين وهذا بنسبة 38,00 %، تليها نسبة 34,00 % كانت سلطة الابن الأكبر أدنى من سلطة الوالدين، أما أصغر نسبة فقد قدرت بـ 26,00 % وهذا عند الأبناء التي كانت سلطتهم أعلى من سلطة الوالدين.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه أن عند فئة المبحوثين الذي يسود أسرهم جو طبيعة جيدة 22 حالة مثلت أكبر نسبة منهم فئة المبحوثين الذين لديهم سلطة أعلى من سلطة الوالدين وهذا بنسبة 36,36 %، نجد نفس النسبة أيضا عند فئة المبحوثين الذين لدى الابن سلطة أدنى من سلطة الآباء، وقد قدرت اقل نسبة عند فئة المبحوثين الذين لدى الابن الأكبر لديهم سلطة مساوية لسلطة الأب وهذا بـ 27,27 %، في حين نجد عند فئة المبحوثين الذين لديهم جو أسري حسن 46 حالة، نجد 16 حالة منهم عند كل من الفئتين اللتين لديهما سلطة الابن الكبر مساوية، وأدنى من الوالدين وهذا بنسبة بـ 34,78 %، وعادت اقل نسبة للفئة التي لدى أبنائها سلطة أعلى من سلطة الوالدين وهذا بنسبة 30,43 %، ومن الملاحظ هنا أن النسب كانت متقاربة جدا.

وأما عند فئة المبحوثين الذين يسود أسرهم جو متوتر، فلدينا 32 حالة كان أكبر عدد منهم عند فئة أسر المبحوثين الذين لدى يتمتع البن بسلطة مساوية لسلطة الآباء وهذا ب16 حالة أي ما يعادل نسبة 50,00 % من المجموع الجزئي، تليها فئة المبحوثين الذين لدى الابن الأكبر من أسرهم سلطة أدنى من سلطة الولي بـ 12 حالة أي ما يعادل 37,50 % من المجموع الجزئي، أما عن آخر

نسبة فقد عادت لفئة المبحوثين الذين لدى الابن الأكبر من أسرهم سلطة أعلى من سلطة الولي بـ 04 حالات وهو ما يعادل 12,50 % من المجموع الجزئي للعينة.

يتضح من خلال هذا الجدول أن التغير في السلطة الأسرية الذي حدث نتيجة تغير العلاقات الأسرية، أثر بشكل إيجابي، وهذا عكس ما أثبتته بعض الدراسات والتي أدلت أنه ظهرت نزاعات نتيجة التغير في السلطات بين الآباء والأبناء وهذا ما سمته بصراع الأجيال، هذه العلاقات التي تحدد الواقع الذي يعيشه الأفراد المبحوثين والشباب عموما إذ أن هذه العلاقات الاجتماعية التي تصدر من العائلة تحدد في الغالب سلوك الأفراد كما نجدها تنطبع على طريقة تفكيرهم وطريقة الحياة لديهم، إلا أن هذا الشكل من التأثير المتبادل بين الأفراد فيما بينهم يتضح بشكل كبير في مدى التعاون الأسري، وذلك ببساطة العلاقات في ذلك الشكل العام للأسرة، والضغط الذي يمثله الأب والأخ الأكبر وحتى الجيران في بعض الجهات المعينة من الوطن، على أنها تمثل العامل العقابي داخل الأسرة بينما يقل شكل الضبط الأسري كلما توجهنا نحو المدن واتساع العلاقات وخروجها عن مدى الأسرة.

الجدول رقم34: النزاعات الأسرية وعلاقتها بأساس اختيار صاحب القرارات الأسرية عند المبحوثين

النزاعات الأسرية / أساس اختيار الناطق بالقرارات	وجود نزاعات								عدم وجود نزاعات								المجموع الكلي	
	استقلال مادي		قلة السلطة الأبوية		قلة الوعي والتربية		المجموع الجزئي		تفاهم الأفراد		مشاركة القرارات		تقسيم الأدوار		المجموع الجزئي			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
مكانة الأب	06	37,50	04	28,57	06	42,85	16	36,36	08	40,00	08	40,00	06	37,50	22	39,28	38	38,00
مكانة الأم	06	37,50	04	28,57	04	28,57	14	31,81	-	-	04	20,00	-	-	04	07,14	18	18,00
مكانة السن	-	-	-	-	-	-	-	-	02	10,00	-	-	04	25,00	06	10,71	06	06,00
المكانة المادية	-	-	02	14,28	02	14,28	04	09,09	08	40,00	04	20,00	06	37,50	18	32,14	22	22,00
المكانة التعليمية	04	25,00	04	28,57	02	14,28	10	22,72	02	10,00	04	20,00	-	-	06	10,71	16	16,00
المجموع	16	100	14	100	14	100	44	100	20	100	20	100	16	100	56	100	100	100

يمثل الجدول رقم (34) الأسباب المؤدية إلى النزاعات مقارنة مع الأسباب التي تساعد استقرار العلاقات وعلاقتها بأساس اختيار الناطق بالقرارات الأسرية، فنجد عند فئة المبحوثين الذين يختارون على أساس مكانة الأب فلدينا 38,00 % والتي تمثل أكبر نسبة من مجتمع البحث، تليها نسبة 22,00 % من المبحوثين يختارون صاحب القرار على أساس المكانة المادية، أما في المرتبة الثالثة فنجد أن فئة المبحوثين الذين اختاروا صاحب القرار الأسري على أساس مكانة الأم فلدينا 18,00 % من المبحوثين، تليها نسبة 16,00 % من المبحوثين اختارت أن يكون صاحب القرار على أساس المكانة التعليمية، أما آخر نسبة والتي قدرت بـ 06,00 % من المبحوثين اختارت صاحب القرار على أساس السن.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن فئة المبحوثين التي لديها مشاكل ونزاعات بين أفراد أسرتها، لدينا 16 حالة منها ترجعها إلى الاستقلال المادي، عادت أكبر نسبة منها إلى المبحوثين الذين يختارون الناطق بالقرارات على أساس مكانة الأم، ومكانة الأب بنفس النسبة وهي 37,50%، تليها نسبة 25,00 % من المبحوثين يختارون صاحب القرار على أساس المكانة التعليمية له.

أما فئة المبحوثين الذين يرجعون أسباب النزاعات إلى قلة السلطة الأبوية، فلدينا 14 حالة مثلت أكبر نسبة منها فئة المبحوثين الذين اختاروا الناطق القرار على أساس مكانة الأب، وكذلك على أساس مكانة الأم، وعلى أساس المكانة التعليمية بنفس النسب وهذا بـ 28,57 %، تليها نسبة 14,28 % عند فئة المبحوثين الذين يختارون الناطق بالقرارات على أساس المكانة المادية.

وفي حين نجد عند الفئة التي أرجعت أسباب النزاعات الأسرية إلى قلة الوعي والتربية، فنجد 14 حالة نجد 06 منها عند الفئة التي تختار الناطق بالقرارات على أساس مكانة الأب أي بنسبة 42,85 % من المجموع الجزئي، تليها نسبة 28, 57 % من المبحوثين يختارون الناطق بالقرار على أساس مكانة الأم، أما أقل نسبة نجدها عند كل من فئة المبحوثين الذين اختاروا الناطق بالقرارات على أساس المكانة المادية والمكانة التعليمية بنفس النسبة والتي قدرت بـ 14,28 %.

أما في الجانب الثاني من الجدول وعند فئة المبحوثين الذين ليس لديهم مشاكل ونزاعات ترجع مجموعة منهم السبب إلى كون هناك تفاهم بين أفراد الأسرة وهذا بـ 20 حالة عادت أكبر نسبة منهم إلى المبحوثين الذين الناطق بالقرارات على أساس مكانة الأب وعلى أساس المكانة المادية، أما أقل نسبة منهم والتي اختار الناطق على أساس السن وأيضا على أساس المكانة التعليمية وهذا بنسبة 10,00 %.

وأما فئة المبحوثين التي ترجع وجود عدم وجود توتر في العلاقات بين أفراد الأسرة وعدم وجود نزاعات إلى مشاركة كل أفراد الأسرة في اتخاذ القرار الواحد، فلدينا 20 حالة أكبر نسبة منها كانت للمبحوثين الذين قالوا أنهم يختاروا الناطق بالقرارات الأسرية على أساس مكانة الأب وهذا

بنسبة 40,00 %، تليها نسبة 20,00 % نجدها عند كل من المبحوثين الذي يختارون الناطق بالقرارات على أساس مكانة الأم وعند المكانة المادة وعند المكانة التعليمية.

أما عن فئة المبحوثين الذين التي ليس بها نزاعات بين أفراد والتي ترجع ذلك إلى تقسيم الأدوار بين أفراد الأسرة ولكل فرد مسؤولياته لدينا 16 حالة 37,50 % منها تختار الناطق بالقرارات على أساس مكانة الأب ونجد نفس النسبة عند فئة المبحوثين الذين يختارون الناطق بالقرارات على أساس المكانة المادية، و25,00 % منها تختار صاحب القرار على أساس السن.

نخلص من خلال العوامل المطروحة في خلق جو أسري جيد والأسس التي يختار عليها الناطق القرارات الأسرية، هذه العملية التي عادة ما تحدث تداخل بين العلاقات الاجتماعية، إلا أن الهدف المتوخى من إبراز الارتباط بين الأسس التي يبنى عليها اختيار الناطق بالقرارات سواء أكان صاحب القرار أو يحاول أن يفتح عملية الاتصال بين أفراد الأسرة.

الجدول رقم 35: طبيعة الجو الأسري وعلاقته بمشاركة المبحوثين في القرارات الأسرية

طبيعة الجو الأسري / المشاركة في القرارات	جيد		حسن		متوتر		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
التي تخصك	06	27,27	14	30,43	14	43,75	34	34,00
أعمال منزلية	08	36,36	06	13,04	06	18,75	20	20,00
كل القرارات	06	27,27	18	39,13	10	31,25	34	34,00
التعليمية	02	09,09	08	17,39	02	06,25	12	12,00
المجموع	22	100	46	100	32	100	100	100

يمثل الجدول أعلاه العلاقة بين طبيعة الجو الأسري بمدى مشاركة المبحوثين في القرارات الأسرية، فنجد عند الأسر التي لديها جو أسري جيد 22 حالة مثلت أكبر نسبة منها 36,36 % للمبحوثين الذين يشاركون في القرارات الخاصة بالأعمال المنزلية، تليها نسبة 27,27 % نجدها عند كل من فئة المبحوثين الذين يشاركون في القرارات التي تخص المبحوث نفسه والقرارات الخاصة بجميع الأمور، وتعود أقل نسبة لفئة المبحوثين الذين يشاركون في القرارات الخاصة بالأمور التعليمية.

أما فيما يخص فئة المبحوثين والذين لديهم جو أسري حسن نجد 46 حالة لينا 8 منهم أي ما يعادل 39,13 % يشاركون في كل القرارات، تليها نسبة 30,43 % منهم يشاركون في القرارات التي تخصهم فقط، أما في المرتبة الثالثة فلدينا فئة المبحوثين الذين يشاركون في القرارات الخاصة بالأمور التعليمية وهذا بنسبة 17،39 %، وقد عادت آخر نسبة منهم لفئة المبحوثين الذين يشاركون في القرارات الخاصة بالعمال المنزلية وهذا بنسبة 13,04 %.

في حين نجد عند فئة المبحوثين الذين لديهم جو أسري متوتر 32 حالة أكبر فئة منهم عادت لفئة المبحوثين الذين يشاركون في القرارات التي تخصهم فقط وهذا بنسبة 43,75 %، تليها فئة المبحوثين الذين يشاركون في كل القرارات الأسرية بنسبة 31,25 %، أما الفئة الثالثة من المبحوثين والتي تشارك في القرارات الخاصة بالأعمال المنزلية فنسبتها قدرت بـ 18,75 %، وأقل نسبة رجعت للمبحوثين الذين يشاركون في القرارات التعليمية وهذا بنسبة 06,25 %.

الجدول رقم 36: نوع العلاقات الأسرية وعلاقته بالتغير في السلطة الأسرية

نوع العلاقات / التغير في السلطة	تعاون وتضامن		علاقة تفاهم		شجار		النزعة الفردية		أخرى		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
يوجد تغير	21	72,41	17	70,83	20	83,33	07	58,33	08	72,72	73	73,00
لا يوجد تغير	08	27,58	07	29,16	04	16,66	05	41,66	03	27,27	27	27,00
المجموع	29	100	24	100	24	100	12	100	11	100	100	100

يمثل الجدول أعلاه نوع العلاقات التي تسود أسرة المبحوثين، وعلاقتها بالتغير الذي تعرفه السلطة الأسرية. فنجد أن أكبر نسبة من المبحوثين ترى أن هناك تغير في السلطة الأسرية من حيث نوعها، وطريقة توظيفها، وحتى الأساليب المتبعة في تطبقها، وهذا بنسبة 73,00 % فين نجد أن 27,00 % من المبحوثين ترى أن الأسرة الجزائرية لا تزال محافظة على خصوصياتها.

وعند محاولة الربط بين متغيري التغير في السلطة الأسرية ونوع العلاقات السائدة في أسر المبحوثين، نجد أن أكبر نسبة في الجدول تعبر عن أن هناك تغير في السلطة الأسرية، عند أسر المبحوثين الذي يسود الشجار والمشاكل الأسرية، وهذا بنسبة 83,33 % من المجموع الجزئي تقابلها نسبة 72,41 % من المبحوثين الذين يرون أن هناك تغير في لسلطة الأسرية عند فئة المبحوثين الذين تسود أسرهم علاقة تعاون وتضامن، أما فيما يخص الأسر التي تسودها علاقة تفاهم بين أفرادها والتي أجب المبحوثين عنها أنه حدث تغير في السلطة الأسرية فلدينا نسبة 70,83%، أما عن أقل نسبة والتي يرى المبحوثين فيها أنه حدث تغير في أساليب وأنواع السلطة المطبقة في الأسر وهي أسر المبحوثين الذين يسودها علاقة نزعة فردية وهذا بنسبة 58,33 %، وفي الأخير في متغير علاقات أخرى والتي نجد بها 11 حالة فإننا نجد أن 72,72 % منهم يرون أنه حدث تغير في السلطة الأسرية.

أما فئة المبحوثين التي ترى أنه لم يحدث تغير في السلطة الأسرية، فنجد أكبر نسبة منهم فئة المبحوثين التي تسود أسرهم نوع العلاقات النزعة الفردية فلدينا 41,66 % تليها نسبة 29,16% من المبحوثين تسود أسرهم علاقات تفاهم، تليها نسبة 27,85 % من المبحوثين تسود أسرهم علاقة تعاون وتضامن، أما أقل نسبة فقد عادت لأسر المبحوثين الذين تسود أسرهم علاقة شجار ونزاعات وهذا بنسبة 16,66 %.

الجدول رقم 37:الأسباب المؤدية للانفراد بمنزل مستقل حسب الجنسين

الجنسين / سبب الانفراد	الذكور		الإناث		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
حرية اتخاذ القرارات	15	26,78	04	09,09	19	19,00
امتلاك سكن	21	37,50	07	15,90	28	28,00
الاستقلال المادي	20	35,71	13	29,54	33	33,00
لا يريدون الانفراد	-	-	20	45,45	20	20,00
المجموع	56	100	44	100	100	100

يمثل الجدول أعلاه مدى تفكير الجنسين في الاستقلال بمنزل منفرد وسببه عند الجنسين، فنجد عند الذكور 56 حالة تريد كلها الاستقلال عن الأسرة تتوزع كالتالي، نجد نسبة37.50 % عند الأفراد الذين يريدون امتلاك مسكن منفرد، تليها نسبة 35,71 % عند الأفراد الذين يريدون الاستقلال المادي، وأما آخر نسبة والتي نجدها عند الأفراد الذين يريدون الانفراد بمسكن لأجل الحرية واتخاذ القرارات التي تخصهم وهذا بـ 26,78 %.

وأما بالنسبة للإناث فلدينا 44 حالة، 45,45 % منهم لا يريدون الاستقلال بمنزل منفرد وهذا راجع لاعتبارات ثقافية وتقاليد المجتمع، أما بالنسبة للإناث اللواتي يردن الاستقلال بمنزل منفرد فكانت إجابتهن تتعلق بالاستقلال بالمنزل الزوجي، وكانت نسبهن كالتالي، 29.54 % للواتي يردن الانفراد بمنزل من أجل الاستقلال المادي، تليها نسبة 15,90 % والتي تردن امتلاك منزل خاص بها، وكانت آخر نسبة عند الإناث اللواتي يردن الحرية في اتخاذ القرارات الأسرية وهذا بـ 09,09%.

نتـائج الدراسـة

لقد حضي موضوع السلطة الأسرية، بقسط وافر من الجدل من قبل الباحثين في حقل علم الاجتماع خصوصا ذوي الاهتمامات الثقافية والدينية، إذ أن هذه المشكلة تطرح نفسها بحدة في المجتمعات العربية والإسلامية، وهذا لما تتميز به من خصوصية ثقافية ودينية. وهذا كون السلطة الأسرية لا تغدو أن تكون علاقة نظامية بين حاكم ومحكوم، إذ أنها قوة شرعية مرتبطة بنسق المكانة الاجتماعية، ومحددة بمجموعة من المعايير والسلوكات التي تفرض على الفرد القيام بها في إطار الجماعة على ضوء المعايير المحددة لها في ضوء الجماعة نفسها. فالسلطة الأسرية مبنية على أساس اجتماعي متأثر بالتراث المحلي للجماعة نفسها، المتناقل عن طريق الأجيال بالتراكم، في حين أنه وجب أن تكون هذه المجموعة من القيم والمعايير الاجتماعية والثقافية، التي تمثل داخل علاقات الاجتماعية التي نشأ عليها الأفراد، وتعارفوا فيما بينهم على خصوصياتها.

إن التحولات الاجتماعية السريعة التي مست المجتمع الجزائري تركت آثارا بليغة، مست هذه الأخيرة عدة مستويات من الأسرة الجزائرية، منها العقائدية والفكرية والثقافية والاقتصادية، لجميع المستويات من الطبقات داخل النظام الاجتماعي ككل، هذا التحول الذي غير في طريقة تفكير الأفراد من القضايا الدينية والأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية، نتيجة لذلك تغيرت المعايير وأصيب المجتمع الجزائري بحالة اللامعيارية أو كما يسميها أميل دور كهايم بالأنوميا الاجتماعية، وظهر اختلاف في الآراء ووجهات النظر تبعا لاختلافاتهم في المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية إلى غير ذلك، أدى في بعض الأحيان إلى التناقض خاصة عندما نكون أمام ظاهرة في جماعة واحدة وصغيرة كالأسرة، ففي عملية اتخاذ القرارات الأسرية التي لا تغدو أن تكون عملية مصيرية في حياة الفرد سواء للأحسن في حالة التوفيق في القرارات، أو إلى غير ذلك عندما لا يوليها الكثير نفس الاهتمام.

إن المشكلة الرئيسية في موضوع دراستنا هذا هو كون السلطة الأسرية لا تغدو أن تكون عبارة عن شكل في ممارسة التأثير، أو إجراءات من أجل الحصول على شيء ما من آخر لم يكن ليقدمه لو لا التدخل. إذ أنه في بعض الأسر تمثل عملية القيام بالسلطة أو اتخاذ القرارات حالة عدم التفاهم بين الأفراد في نفس الأسرة لاختلاف وجهات النظر، تلك الحالات التي يكون فيها الأبوان قد

حرموا من التعليم في المراحل الأولى نظرا للوضعية الاجتماعية التي كانت تميز تلك الفترة الزمنية، ولكن أبنائهم الذين كبروا الآن قد تحصلوا على مستويات تعليمية لا بأس بها، في هذه الحالة من التمايز في المستوى التعليمي والثقافي وحتى المادي تنشأ بعض الخلافات والتي سماها البعض صراع الأجيال، هذا قد يدفعم إلى المواجهة والتعصب للرأي، فالشباب الذي نشأ في ظروف اجتماعية معينة اكتسب ثقافة مختلفة عن ثقافة الآباء، وله تصور عقلاني محدد، إذ لا له يمكن أن يتبع أو يرضخ لبعض الأوامر التي يرى فيها حدا من حريته التي لا يمكن لأحد أن يتدخل فيها، ولكن الوالدين لم يتربوا على هذا النوع من الثقافة والتعاملات فيحدث صدام بين الجيل الأول المتمثل في الآباء والجيل الثاني المتمثل في الأبناء، مما يدفع بالآباء إلى اتخاذ مركز دفاعي عن آرائهم من خلال الضغط الذي تخوله لهم صلاحيتهم من سلطة اجتماعية والمالية التي تخضع الفرد وتجبره على ممارسة بعض السلوكات أو الاتجاهات التي لم يكن ليقوم بها.

إن مسألة الاهتمام بالتحولات والتغيرات التي مست المجتمع الجزائري، هي جد حساسة إذ أنها تعطي الباحثين معطيات أولية لمحاولة لدراسة وفهم بعض الظواهر الاجتماعية ومقارنتها بالنتائج المتوصل إليها في دراسات سابقة ومحاولة إدراك المسببات التي أدت إلى ظهور تلك الظاهرة، وقياس مدى سرعتها. ففي المجتمع الجزائري وحسب معطيات الجداول الإحصائية، فإننا نلاحظ بالمعطيات الخاصة بالعينة والتي تبين أن 56,00 % من المبحوثين كانوا ذكورا، بينما نجد نسبة 44,00 % منها إناث وقد قدر متوسط سن العينة بـ 24,90 %، كما أشارت البيانات إلى أن أعلى نسبة عند فئة الأعمار كانت عند الذكور بـ 57,14 % عند الفئة [26- 30]، أما عند الإناث فكانت بنسبة 40,90 % عند الفئة [21- 25].

وقد أظهرت البيانات أن 48,00 % من العينة يتراوح عدد أفراد أسرهم بين [5- 7] تليها نسبة 26,00 % نجد أن عدد أفرادهم تراوح بين [8- 10]، وبحساب متوسط عدد أفراد أسر العينة تبين أنه يساوي 7,44 فرد.

وتشير البيانات إلى الارتفاع الهام في المستوى التعليمي حيث نجد أنه انعدمت الأمية في العينة وكانت أعلى نسبة عند المستوى التعليمي للذكور 39,28 % وهذا بالنسبة للثانويين، تليها نسبة 28,57 % عند المستوى الجامعي؛ في حين نجد أن أكبر نسبة عند الإناث كانت 45,45 % بالنسبة للمستوى الثانوي، تليها نسبة 27,27 % عند المستوى المتوسط.

ومقارنة مع المستوى التعليمي للوالدين نجد عند الآباء أنه كانت أكبر نسبة في المستوى الابتدائي وهذا بـ 30,00 %، تليها نسبة 26,00 % بالنسبة للمستوى المتوسط. أما بالنسبة للأمهات فقد قدرت أعلى نسبة لذوات المستوى التعليمي المتوسط بـ 36,00 %، تليها نسبة 24,00 % عند المستوى التعليمي الابتدائي.

كما أظهرت بيانات البحث أن هناك استهلاك كبير في المواد التثقيفية فنجد نسبة 80,00 % من المبحوثين تطالع كتب بمختلف أنواعها، بينما نجد أن 100 % من العينة يملكون تلفزيون، و82,00 % تملك جهاز هوائي مقعر. كما أنه لدينا نسبة 68,00 تملك جهاز قارئ الأقراص المضغوطة.

وقد تبين من خلال هذه الدراسة أن نسبة 60,71 % من الذكور يعملون في مختلف القطاعات منها التجارية والإدارية والحرفية إلى غير ذلك في نجد نسبة 31,81 % من الإناث يعملن معظمهن في قطاع الخدمات، أما بالنسبة للأصل الجغرافي فلدينا 38,00 % من العينة ذات أصل ريفي، 28,00 % ذات أصل شبه حضري، أغلبهم توجهوا إلى المدينة بين سنتي 1994 و2000، ونسبة قليلة أتت فيما بعد، وهذا أدى بهم للانتقال من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد الصناعي والتجاري.

وبناءا على هذا كله قمنا بطرح فرضية والتي نحاول من خلال إجابات المبحوثين والقراءات الإحصائية الإجابة على الفرضية التي تقول أن تغير وسائل وأساليب الدخل في الأسرة الجزائرية الناتجة عن تغير السياسات الاقتصادية أدى إلى انتقال السلطة حسب المكانة المادية للفرد، وهذا من خلال الأسئلة التي تعنى بدراسة واقع السلطة الأسرية في ظل التحولات التي مست الجانب الاقتصادي من الأسرة وهذا دراسة أهم التغيرات المادية في الأسرة وربطها بجملة من المؤشرات التي تفسر ظاهرة تطبيق السلطة في الأسرة الجزائرية. ويهدف هذا كله إلى قياس أساليب القرارات الأسرية المعتمدة في الأسرة على أساس متغير الوضعية المادية، إلا أن الأمر يختلف من أسرة إلى أخرى، تترجمه تلك النسب التي نجدها تربط بين متغيرات معينة فقط، وعلى هذا الأساس يمكن أن نقول أن كل نوع من السلطة الأسرية الممارسة مرتبط بنوع من الثقافة الاستهلاكية لنفس الأسرة.

هذا لا يعني أبدا أن نترك الجانب الثقافي والعقائدي المميز لجماعة بشرية معينة، ونبني السلطة الأسرية على أساس مادي جامد بحت، بل كجماعة اجتماعية لها هوية إسلامية عربية، وتحددها محددات أخلاقية ودينية وثقافية معينة التي تتميز بها نظرا للإسلام كمرجعية دينية، والعربية المغربية كثقافة وتقاليد محلية.

من كل ما سبق نلاحظ أن للجانب المادي دور فعال في تعزيز دور الفرد في جماعته، ليس بالوصول إلى حد شد زمام السلطة ولكن بتدخله وتشكيله وسيلة ضغط يلجأ إليها، عندما يحتاجها. وهذا يعكسه الجدول الخاص بالوضعية المهنية لعينة البحث إذ أن 88,23 % من الذكور يشاركون في كل القرارات الخاصة بالأسرة، إلا أن تلك النسب تتناقص، ونجد أن 57,14 % من الإناث يشاركن في الأمور الخاصة بهن، ولكن هذه النسبة رغم أنها لا تمثل نسبة مطلقة، غير أنها تمثل

جانب هام من التغير، إذ أن الأنثى في الأسرة الجزائرية وهذا حسب دراسات سابقة لم يكن لها الحق في التدخل في أي قرار من القرارات الأسرية وحتى المتعلقة بمصيرها الشخصي.

أما من خلال الجدول الذي يقيس درجة اتخاذ القرار وعلاقتها بصاحب الدخل في نفس الأسرة فنجد أن 78,12 % من القرارات تعود للأب لأنه صاحب الدخل في الأسرة وكذلك نسبة 100 % يعود القرار للأب لاعتباره صاحب العقار أي أنه هو صاحب الدخل في حين نجد 80,00 % من الأسر تكون فيها الأم هي صاحبة الدخل يكون القرار للوالدين معا.

من كل ما سبق نلاحظ أن الجانب المادي له دور فعال في توجيه عملية السلطة وتغير الأدوار داخل الأسرة، وبناءا على المعطيات التي سجلناها من الجداول الإحصائية، نجد بأن الفرضية الأولى والتي تقول تغير وسائل وأساليب الدخل في الأسرة الجزائرية الناتجة عن تغير السياسات الاقتصادية أدى إلى انتقال السلطة حسب المكانة المادية للفرد، قد تحققت وهذا بناءا على المعطيات والإجابات المبرمجة في الجانب الميداني للدراسة.

أما عن فكرة التغير الثقافي الذي مس المجتمع الجزائري بصفة عامة والأسرة الجزائرية بصفة خاصة، إذ أن للانتماء الاجتماعي والثقافي للفرد، أثر لا يستهان به في تكوين وتبني الاتجاهات في مواقف معينة، فالشباب الذي وجد نفسه حائرا بين أن يختار الثقافة الوالدية المحلية، أو الثقافة المكتسبة الجديدة جراء الاعلام والبرامج التعليمية. فنجد انه هناك مزيج من الثقافات في ثقافة واحد. وقد أثبتت العديد من الدراسات أن المجتمعات الإنسانية بوجه عام والعربية بوجه اخص شجعت على التحول من القيم التقليدية إلى ممارسات أكثر خضوعا للعقل، أو ما يسمى في ميدان علم الاجتماع بالقيم الجديدة، ذلك التحول كله كان ناتجا حتميا للتحولات على مستوى الوظائف والأدوار داخل الأسرة بالدرجة الأولى.

وقد جاءت الفرضية الثانية لقياس مدى التغير الثقافي الناتج عن الانفتاح الإعلامي والذي أدى بدوره إلى التغير في ممارسة السلطة داخل الأسرة الجزائرية حسب المستوى التعليمي لكل فرد. فنجد أن الأفراد ينشئون في تلك الأسر طبقا لمعتقدات الآباء والأمهات وآداب المجتمع نفسه، لهذا نجد أن شخصيتهم تنموا وهي متأثرة بتلك العادات والتقاليد، ولكن يختلف المر عندما يصل الفرد إلى سن معين، ليجد نفسه داخل مجتمع أكبر من الذي كان يحويهم فيما قبل، على تعدد أفكاره وتضاربها، فيصابون بنوع من القلق تجاه المتناقضات الحالة في الجماعة نفسها داخل هذا المجتمع، ليجد نفسه أخيرا متبني لإحدى الأفكار أو الاتجاه المعرفي.

إن المجتمع الخارجي الذي يحمل في طياته المبادئ الدينية والاجتماعية، وأثر المجلات والصحف ومراكز التعليم والجامعات والاحتكاك بالناس على تعدد مناهجهم المختلفة، كل هذا الكم الهائل كان له

الأثر البالغ في حالة الاغتراب التي تحدث للأشخاص الذين يرون أن قيم الأسرة تختلف تماما عن قيم الوسط الاجتماعي ككل، إلا أن هذا الوضع قد يغدوا قاعدة عامة في كل الأحوال فالأمر يختلف من شخص لآخر، حين يقوم الأفراد المتعلمين والمكتسبين لثقافة نمطية معينة، من ترتيب الأولويات من العادات والقيم المتعارف عليها نظرا لأن البعض منها لا يتماشى مع الحراك الاجتماعي، في حين أنه وليس لفترة زمنية بعيدة كان يتماشى وزمن الجيل الماضي، ممثلا في ذلك الإرث الثقافي الذي نحترمه.

وفي الأخير فيما يخص الفرضية الثانية، نجد أن المبحوثين قد تخلصوا من بعض الضوابط الاجتماعية في الكثير من المعاملات، فنجد أن للمستوى التعليمي للوالدين الأثر البالغ في تحديد الأدوار والوظائف الاجتماعية لكل فرد في الأسرة فنجد أن نسبة 50,00 % من الآباء الجامعيين يتبعون الأسلوب التكافئي في اعتماد السلطة الأسرية، في حين نجد نسبة 60,00 % من الأمهات الجامعيات أسرها تتبع الأسلوب التكافئي في اعتماد السلطة، في حين يمكن القول أنه هذه النسب كانت تكاد تكون معدومة في الجيل السابق. ومن كل ما سبق ذكره نلاحظ أن المبحوثين صاروا يتدخلون في أمور كثيرة لم يكن يحق لآبائهم التدخل فيها في أسرهم، وذلك يظهر في مخالفة المبحوثين آراء آبائهم ومناقشتهم لكل القرارات التي تتعلق بمصير الأسرة، في شكل ممارسات اجتماعية تتعلق بالحياة اليومية للفرد، وما ساعد على ذلك تقلص عدد الأفراد في الأسرة النواتية في المجتمع الجزائري، بالإضافة إلى انتشاره، الوضع الذي ساعد على إعطاء الحرية أكثر داخل هذا النمط من الأسر، وبذلك تكون الفرضية التي تقول التغير في ممارسة السلطة داخل الأسرة الجزائرية يكون حسب المستوى التعليمي لكل فرد قد تحققت جزئيا، هذا لأن النسب لم تكن بالنسب الكبيرة ولكنها كانت متغيرة عما كانت عليه في أسر الجيل الماضي.

في حين نجد أن الفرضية القائلة أن التغير في العلاقات الأسرية، الناتج عن التحولات الاجتماعية أدى إلى التغير في السلطة واتخاذ القرارات الأسرية، فنجد أن للضغوطات الاجتماعية، والتي تجعل من الأسرة تتماشى وطبيعة العلاقات السائدة بها على قدر الضبط وحدته، فارضا نفسها بموجب العلاقات الأسرية التي تجمعهم، وعليه يلزم هذا الفرد الذي له الوزن من هذا الباب الأفراد التابعين لجماعته بالالتزام والخضوع. وإذا كان هناك نزاع بين الأفراد، فلا يستطيع صاحب السلطة فرد سيطرته على الجماعة التابعة له.

فمن خلال الجدول الذي يقيس طبيعة الجو الأسري ومقارنة السلطة بين الوالدين فنجد أن 54,54 % عندما يكون جو أسري جيد تكون سلطة الم أدنى من سلطة الأب، ونجد نسبة 60,86 % عندما يكون الجو الأسري حسن تكون سلطة الأم أدنى من سلطة الأب. في حين نجد نسبة 45,45 % من الأسر التي يكون جوها الأسري متوترا تكون سلطة الأم أعلى من سلطة الأب، أما

من خلا الجدول الخاص بقياس سلطة الآباء مقارنة بسلطة الأبناء. انطلاقا من كل هذا يمكن القول أن الفرضية الثالثة قد تحققت والقائلة بأن التغير في العلاقات الأسرية، الناتج عن التحولات الاجتماعية أدى إلى التغير في السلطة واتخاذ القرارات الأسرية.

خـــــاتمة

لقد عرفت الأسرة الجزائرية تغيرات عميقة، مست البنى الداخلية والوظائف الاجتماعية لها، ومن بين هذه التغيرات ارتفاع المستوى التعليمي لأفرادها، وخروج المرأة لسوق العمل للمساعدة على الاقتصاد المنزلي بعد الضعف الذي مس القدرة الشرائية للأسرة الجزائرية، إلى جانب ذلك تغير المستوى الثقافي الناتج عن تغير السياسة التي مست الجزائر وما صاحبها من تعددية حزبية وانفتاح إعلامي، كل ذلك كان نتيجة تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية مست الجزائر.

إن التغير كان حتميا، لكن لم يكن يتوقع بأن يكون بهذه السرعة وبهذه التأثيرات، فقد انعكست هذه التغيرات مباشرة على ممارسة السلطة واتخاذ القرارات داخل الأسرة الجزائرية، وهذا من خلال تغير الدوار ووظائف الأفراد داخل الأسرة.

وقد جاءت هذه الدراسة المتواضعة لتضع الضوء ولو جزئيا على مدى تأثير هذه التغيرات على الأسرة الجزائرية بصفة عامة وممارسة السلطة واتخاذ القرارات الأسرية بصفة خاصة، التي كان في الماضي القريب لها معايير ومقاييس خاصة مستمدة من هويتها الثقافية تغيرت بتغير الكثير من مؤشراتها.

فوصلت الدراسة إلى أن السلطة الأسرية تتغير بتغير المستوى الثقافي والمادي لأفرادها، والتي تبرز بوضوح من خلال بعض القيم التي أفرزها التغير في المجتمع الجزائري.

قائمة المرجع

1. صمويل هنتجتون، "القوى العظمى الوحيدة"، (ترجمة: هشام دجاني)، المجلة العالمية للثقافة، العدد96، الكويت، (1999).

2. محمد حمداوي، "إشكالية دراسة الوظيفة التنشئوية في الأسرة الجزائرية الراهنة"، الدفاتر الجزائرية لعلم الاجتماع، مجلة البحوث السوسيولوجية-جامعة الجزائر- العدد1، (2000).

3. محمد السويدي، "مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري"، ديوان المطبوعات الجامعية، دون طبعة، الجزائر، (1990).

4. مصطفى بوتفنوشت، "العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (1984).

5. عبد الباسط محمد الحسن،"علم الاجتماع الصناعي"، المكتبة الأنجلو مصرية، دون طبعة، القاهرة، (1972).

6. محمود حسن، "الأسرة ومشكلاتها"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، دون طبعة، بيروت، (1981).

7. عاطف عنياء، "علم اجتماع النظم التغير والمشاكل"، دار المعارف، الجزء II، مصر، (1976).

8. محمد عاطف غيث، "قاموس علم الاجتماع"، دار النهضة الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، (1989).

9. جان بيار موني جان بيار كوت، "من أجل علم الاجتماع السياسي"، ترجمة(محمد هناد)، ديوان المطبوعات الجامعية، دون طبعة، الجزائر ، دون سنة النشر.

10. محسن ملحم، "التحليل الاجتماعي للسلطة"، المكتبة الجامعية للمجلات، دون طبعة، بوزريعة ، دون سنة النشر.

11. يمون ووف، يوريكوان، "المعجم النقدي لعلم الاجتماع"، ترجمة (سليم حداد)، ديوان المطبوعات الجامعية، دون طبعة، الجزائر ، (1986).

12. عبد الرزاق جلبي، "دراسات في المجتمع والثقافة"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، (1989).

13، عاطف وصفي، "الأنثروبولوجيا الاجتماعية"، دار النهضة العربية للطباعة، بيروت ، بدون سنة.

14. ديكن ميتشيل، "معجم علم الاجتماع"، ، ترجمة(إحسان محمد حسن)، دار الطليعة، ط III، بيروت ، (1986).

15. صلاح مصطفى الفوال، "علم الاجتماع البدوي"، دار النهضة العربية، دون طبعة، بيروت، دون سنة النشر.

16. أحمد زكي بدوي، "معجم العلوم الاجتماعية"، إنجليزي فرنسي عربي، مكتبة بيروت، دون طبعة، (1978).

17. أحمد عابد الجابري، "التراث والحداثة"، مركز دراسات الوحدة العربية، دون طبعة، بيروت، (1991).

18. عبد الهادي الجوهري، "معجم علم الاجتماع"، المكتب الجامعي الحديث، دون طبعة، الإسكندرية، (1999).

19، Guy (R), "le changement social", HMH, Paris, (1970).

20. حسين عمر، "موسوعة المصطلحات الاقتصادية"، دار الشرق، ط3، جدة ، (1979).

21. عبد المجيد مزيان، "النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون"، مؤسسة الوحدة والتوزيع، دون طبعة، القاهرة ، (1981).

22. يوسف أديب، "أصول التربية والتعليم"، المطبعة العمومية، طII، دمشق ،(1953).

23. مصطفى زايد، "التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية، دون طبعة، الجزائر، (1986).

24. منصور عبد المجيد، السيد أحمد، "دور الأسرة كأداة للضبط الاجتماعي في المجتمع العربي"، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، دون طبعة، الرياض، (1987).

25. باركر، وآخرون، "علم الاجتماع الصناعي"، ترجمة (محمد علي محمد، السيد عبد العاطي السيد، سامية محمد جابر)، منشأة المعارف، دون طبعة،الإسكندرية، (1972).

26. نبيل محمد توفيق السمالوطي، "الدين والبناء العائلي"، دار الشروق وتوزع الطباعة، دون طبعة، مصر، (1981).

27. السيد محمد بدوي، "المجتمع والمشكلات الاجتماعية"، دار المعرفة الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، (1988).

28. سناء الخولي، "الزواج والعلاقات الأسرية"، دار المعرفة الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، (1985).

29. زهير حطب، عباس مكي، "السلطة الأبوية والشباب"، دراسة ميدانية، اجتماعية نفسية حول طبيعة السلطة وتمثلها، معهد الإنماء العربي، لبنان، دون سنة النشر.

30، طلعت همام، "قاموس العلوم الاجتماعية والنفسية"، بيروت: مؤسسة الرسالة، (1984).

31. Guy (R), "Introduction à la sociologie générale", V3, le changement social, ed: HMH, Paris, 1972.

32. إحسان محمد حسن، "الأسس العلمية لمناهج البحث العلمي"، دار الطليعة للطباعة والنشر، دون طبعة، بيروت، دون سنة النشر.

33. عمار بوحوش، "محمد محمود الذنيبات"، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، دون طبعة، الجزائر، (1995).

34. جمال زكي، وآخرون، "أسس البحث العلمي"، دار الفكر العربي، دون طبعة، القاهرة، (1962).

35. أحمد زكي بدوي، "معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية"، مكتبة لبنان ، الجزء الأول، بيروت، دون سنة النشر.

36. محمد أحمد زغبي، "التغير الاجتماعي"، دار الطليعة للطباعة والنشر، دون طبعة، بيروت، دون سنة النشر.

37. أحمد زايد، اعتماد علام، "التغير الاجتماعي"، المكتبة الأنجلو مصرية، دون طبعة، الإسكندرية، (1992).

38. محمد الدقس، "التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق"، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، دون طبعة، عمان، (1987).

39. GUY Rocher, "le changement social", Introduction a la sociologie général,(1968).

40. محمد علي محمد، وآخرون، "دراسات في التغير الاجتماعي"، دار المكتبة الجامعية، دون طبعة، القاهرة، دون سنة النشر.

41. هداية صدقي وآخرون، "التربية العامة"، وزارة التربية، دون طبعة، دمشق، دون سنة النشر.

42. إبراهيم ناصر، "علم الاجتماع التربوي"، دار الجيل، دون طبعة، بيروت، دون سنة النشر.

43. عمر فروج، " كلمة في تعليل التاريخ"، دار العلم للملايين، دون طبعة، بيروت، (1977).

44. صلاح الدين شروخ، "علم الاجتماع التربوي"، دار العلوم للطباعة والنشر، دون طبعة، عنابة، (2004).

45. إس،سي،دوب، "التغير الاجتماعي"، (ترجمة: عبد الهادي الجوهري)، زهراء الشرق، دون طبعة، القاهرة، (1986).

46. عبد الهادي دكلة وآخرون، "المجتمع الريفي"، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دون طبعة، بغداد، (1979).

47. سناء الخولي، "التغير الاجتماعي والتحديث"، دار المعرفة الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، دون سنة النشر.

48. إلياس فرح، "تطور الفكر الماركسي"، دار الطليعة، ط8، بيروت، (1974).

49. محمد طلعت عيسى، "فلسفة التغيير المخطط"، مكتبة القاهرة الحديثة، دون طبعة، القاهرة،(1971).

50. مصطفى الخشاب،" دراسة المجتمع"، المكتبة الأنجلو مصرية، دون طبعة، القاهرة، (1975).

51. محمد فؤاد حجازي، "التغير الاجتماعي"، مكتبة وهبة عابدين، دون طبعة، القاهرة، (1974).

52. جبهة التحرير الوطني، "النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني(1954-1962) برنامج طرابلس"، الجزائر: وزارة الإعلام والثقافة، (1979).

53. أحمد هني، "اقتصاد الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية، دون طبعة، الجزائر، دون سنة النشر.

54. عبد اللطيف الهرماسي، "الدولة والتنمية في المغرب العربي"، براس للنشر، دون طبعة، تونس، (1993).

55. جبهة التحرير الوطني، "الميثاق الوطني 1976"، مصلحة الطباعة للمعهد الوطني الجزائري، دون طبعة، الجزائر، (1976).

56. عمر صخري،"اقتصاد المؤسسة"، ديوان المطبوعات الجامعية، دون طبعة، الجزائر، (1991).

57. République Algérienne démocratique et populaire , "le plan quadriennal de l’Algérie", 1970- 1973, rapport général.

58. علي مانع، "جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة"، ديوان المطبوعات الجامعية، دون طبعة، الجزائر، (1996).

59. حسن بهلول، "الغزو الرأسمالي للجزائر ومبادئ إعادة التنظيم الاقتصادي الوطني بعد الاستقلال"، المؤسسة الجزائرية للطباعة، دون طبعة، الجزائر، دون سنة النشر.

60. Ahmed Henni, "économie de l’Algérie indépendante", Alger : ENAG, (1991).

61. عبد العزيز وضبان، "الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830- 1905"، منظمة العمل العربية، دون سنة النشر.

62. عبد اللطيف بن أشنهو، "المؤسسات الأجنبية ونقل التكنولوجيا إلى الاقتصاد الجزائري"، مركز الدراسات الوحدة العربية، دون طبعة، بيروت ، (1985).

63. Marc Olivier, "industrie et stratégie de développement en Algérie", paris : CMRS,(1985).

64. وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، " المخطط الخماسي 1980- 1984"، التقرير العام للتنمية الصناعية، الفصل الثالث.

65. Bouzida (A), "travail, développement et idéologie du progrès cas du projet progressiste Algérien", Tome 2, Thèse de doctorat d'état en lettre et science humaine, université de paris VII jussien, (1986).

66. حزب جبهة التحرير الوطني، "الميثاق الوطني 1986"، نشر وتوزيع قطاع الإعلام والثقافة والتكوين.

67. Tlemçani (R), "Etat, Bazar et Globalisation, L'aventure de l'infitah en Algérie", Alger : ed el Hikma,(1999).

68. مربيعي السعيد، "التغيرات السكانية في الجزائر"، المؤسسة الوطنية للكتاب، دون طبعة، الجزائر، (1984).

69. Donnes Statistique de l'ONS série N° 294, (1998).

70. Kouaouci (A), "Familles, Femmes et contraception", Alger : CENEAP, (1992).

71. دراسات علماء السوفييت، "شمال إفريقيا التطور المعاصر"، أكاديمية العلوم السوفيتية، دون طبعة، موسكو، (1987).

72. المجلة الجزائرية للاتصال، معهد علوم الاتصال، جامعة الجزائر، العدد14، (1996).

73. ديدي سليمة، "واقع التعددية الصحفية في الجزائر"، رسالة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، (2002).

74. عاطف عدلي العبد، "الاتصال والرأي العام"، دار الفكر العربي، دون طبعة، القاهرة، (1993).

75. أحمد الخشاب، أحمد تكلاوي، "المدخل السوسيولوجي للإعلام"، دار الكتب الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، (1974).

76. Donnes Statistique de l'ONS série N° 184, (1987).

77. Crozier (M), "La société bloquée،" Paris : Du Seuil, (1970).

78. رقيق علاء الدين، "الاستقلال الذي ظلمناه"، جريدة المجاهد الأسبوعي، 08 جويلية، العدد 1770، (1994).

79. مسعود، طفطاف،"أثر الهجرات الخارجية على التماسك الأسري" (رسالة ماجستير، معهد العلوم الاجتماعية ، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1985.)

80. أميرة، منصور يوسف علي، "قضايا السكان والأسرة والطفولة"، المكتب الجامعي الحديث، دون طبعة، الإسكندرية، (1999).

81. سميرة كامل محمد، "مقدمة الخدمة الاجتماعية"، المكتب الجامعي الحديث، الجزء 03، مصر، دون سنة النشر.

82. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية لعام 1993، العدد الأول، الجزء الأول، المادة (2)(3)، بند الأحكام العامة، المطبعة الرسمية، الجزائر، (1993).

83. علياء شكري، "الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة"، دار المعارف، دون طبعة، القاهرة، (1981).

84. نبيل محمد توفيق السمالوطي، "الدين والبناء العائلي"، دار الشروق للتوزيع والنشر، طI، مصر، (1981).

85. إحسان محمد الحسن، "العائلة القرابية والزوج والبناء الاجتماعي والطبقية"، دار الطليعة للطباعة والنشر، دون طبعة، بيروت، (1986).

86. مصطفى الخشاب، "دراسات في علم الاجتماع العائلة"، دار النهضة العربية، دون طبعة، الإسكندرية، (1985).

87. إبراهيم صقر أبوعمشة، "الثقافة والتغير الاجتماعي"، دار النهضة العربية، دون طبعة، بيروت، (1981).

88. محمد عاطف غيث، "تطبيقات في علم الاجتماع"، دار الكتاب الجامعي، دون طبعة، الإسكندرية، (1970).

89. رابح تركي، "أسس التربية والتعليم"، ديوان المطبوعات الجامعية، طII، الجزائر، (1990).

90. عمار حاصد، "في بناء الإنسان"، دار المعارف، دون طبعة، الإسكندرية، (1967).

91. عاطف وصفي، "الأنثروبولوجية الثقافية"، دار النهضة العربية، دون طبعة، بيروت، (1971).

92. محمد أحمد الرغبي، "التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي"، دار الطلبة للطباعة والنشر، طII، بيروت، (1971).

93. محمد سلامة ومحمد عناوي، "الخدمة الاجتماعية ورعاية الطفولة والشباب"، شركة عكاض، دون طبعة، جدة، دون سنة النشر.

94. محمد السيد أبو النيل، "علم النفس الاجتماعي"، دار النهضة العربية، دون طبعة، بيروت، دون سنة النشر.

95. سناء الخولي، "التغير الاجتماعي والتحديث"، دار المعرفة الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، دون سنة النشر.

96. أحمد عاطف غيث، "دراسات في علم الاجتماع القروي"، دار النهضة العربية، دون طبعة، الإسكندرية، (1967).

97. Pierre (B), "Sociologie de l'algerie", Paris: PUF, (1974).

98. عثمان فكار، "العائلة الجزائرية بين التغير والثبات"، مقال بجريدة النبأ، العدد 88، (1992).

99. المرأة الجزائرية، "مجموعة نظرات عن الجزائر"، وزارة الإعلام والثقافة، دون طبعة، الجزائر، دون سنة النشر.

100. Mostapha (B), "La famille algérienne évolution et caractéristique moderne", 2ème édition, Société Nationale d'Edition et de diffusion, (1982).

101. زهير حطب، "تطور بنى الأسرة العربية وجذورها التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة"، معهد الأنماط العربي، طI، لبنان، (1976).

102. مريم أبو حميدة مرعي، "قراءة في الواقع التربوي والثقافي للطفل الفلسطيني"، مجلة البيادر- منظمة التحرير الفلسطينية- العدد6، (1991).

103. فردريك معتوق، "التقاليد والعادات الشعبية اللبنانية"، مطبعة جروس بريس، دون طبعة، لبنان ، دون سنة النشر.

104. محمد سعيدي، "العائلة عاداتها وتقاليدها بين الماضي والحاضر"، إنسانيات، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجية والعلوم الاجتماعية، العدد04، جانفي- أفريل (1998).

105. طه بدوي، "أصول علوم السياسة"، المكتب المصري الحديث للطبع والنشر، دون طبعة، الإسكندرية، (1965).

106. إبراهيم أبو الغار، "علم الاجتماع القانوني والضبط الاجتماعي"، دار زهراء الشرق، دون طبعة، القاهرة، (1997).

107. صوفي أبو طالب، "تاريخ النظم القانونية والاجتماعية"، دار النهضة العربية، دون طبعة، القاهرة، (1973).

108. مصطفى الخشاب، "النظريات والمذاهب السياسية"، مطبعة لجنة البيان العربي، دون طبعة، القاهرة، (1958).

109. محمد عبد المعز نصر، "في الثورة الاشتراكية"، المكتب الحديث للطباعة والنشر، دون طبعة، الإسكندرية، (1969).

110. طعيمة الجرف، "الحريات العامة بين المذهبين الفردي والاشتراكي"، مكتبة النهضة المصرية، دون طبعة، مصر، دون سنة النشر.

111. عبد الحميد متولي، "أصل نشأة الدولة"، مطبعة فؤاد الأول، دون طبعة، مصر، دون سنة النشر.

112. طعيمة الجرف، "مبدأ المشروعية وضوابط خضوع الدولة للقانون"، مكتبة النهضة المصرية، دون طبعة، مصر، دون سنة النشر.

113. محمد عبد المعز نصر، "الدولة والمواطن"، مطابع رمسيس، دون طبعة، الإسكندرية، (1952).

114. حسن سعفان، "تاريخ الفكر الاجتماعي"، دار النهضة العربية، دون طبعة، القاهرة، (1965).

115. قباري إسماعيل، "علم الاجتماع الألماني"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دون طبعة، الإسكندرية، (1971).

116. Parsons (T), "Authority, Legitimation and political action", New York: Harvard university press, (1958).

117. ماكيفر، "المجتمع"، (ترجمة د،علي عيسى)، مكتبة النهضة المصرية، دون طبعة، القاهرة، (1957).

118. محمد السويدي، "علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياه"، ديوان المطبوعات الجامعية، دون طبعة، الجزائر، دون سنة النشر.

119. بطرس غالي، "المدخل في علم السياسة"، مكتبة الأنجلو المصرية، دون طبعة، القاهرة، (1959).

120. سناء الخولي، "الأسرة والحياة العائلية"، دار النهضة العربية، دون طبعة، القاهرة، (1988).

121. http://www.lahaonline.com/copyright.htm

122. Helen Vandeveld Deliane , "Femme Algerienne", OPU, (1971).

123. Nafissa ZERDOUNI, "Enfant d'hier" (éducation de l'enfant dans un milieu traditionnel algérien), MASPERO, (1982).

124. Pierre BORDIEU, "sociologie de l'Algérie", 6éme ed, PUF, (1980).

مـقـدمــة

تعد مشكلة توزيع السلطة واتخاذ القرارات الأسرية من بين المشكلات الأساسية التي تطرح نفسها بشدة داخل المجتمعات العربية والإسلامية بصفة عامة والجزائرية منها بصفة خاصة، إذ أن السلطة واتخاذ القرارات الأسرية تعد أحد الوظائف الاجتماعية الهامة في الأسرة، إذ أنها تكون محددة بمجموعة من المعايير والسلوكات التي تفرض على الفرد القيام بها، في ضوء الجنس والسن حيث أنه كان هذان العاملان المحددان لتوزيع السلطة داخل الأسرة الجزائرية.

لكن ما لبث أن حدث تغير أدى إلى انقلاب كلي على معظم الأدوار والوظائف والسلطات الممارسة من قبل أفراد الأسرة، وذلك ناتج عن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي عرفتها بنية الأسرة الجزائرية، وذلك منذ الاستعمار الفرنسي إلى السياسة الاشتراكية المنتهجة بعد الاستقلال وما جاءت به من مفاهيم جديدة، زد على ذلك أحداث 05 أكتوبر وما جاءت به من متغيرات.

ومن هنا أصبحت ممارسة السلطة داخل الأسرة الجزائرية لا تحدد فقط في ضوء السن والجنس وإنما برزت عدة عوامل أخرى نتيجة هذه التغيرات ومن بين هذه العوامل المستوى التعليمي الذي حضي به الفرد، والمكانة المادية للفرد داخل الأسرة، ونوع العمل الذي يمارسه أفراد الأسرة؛ ولكن لا يمكن أن نطبق هذه العوامل نظرا لوجود عوامل أخرى غيرت من السلطة الأسرية للأم، وهذا لانخفاض المستوى التعليمي للأم، والبطالة عند الأمهات، ولكن هذا لا يمنعهن من ممارسة السلطة.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لكي تتناول واقع السلطة الأسرية في ظل التحولات الاجتماعية التي مست الأسرة الجزائرية، وهذا ما جعل الدراسة تشمل معظم أفراد المكونين للأسرة (الآباء، الأمهات، السن، الجنس، المبحوث) مع الأخذ بعين الاعتبار المستوى الثقافي للأسرة والمستوى المعيشي لها.

ومحاولة منا للتحكم أكثر في جوانب هذه الدراسة أملى علينا الموضوع نفسه التطرق إلى هذه التقسيمات:

يهتم الفصل الأول بتحديد الجانب المنهجي للدراسة الذي بدأ بأسباب اختيار الموضوع، يليه أهداف الدراسة، وبعده الطرح الإشكالي للدراسة متبوعا ببعض التساؤلات التي تمحورت في ثلاث فرضيات وكذا تحديد أهم المفاهيم التي تساعدنا على تبسيط الموضوع أكثر، كما استعرضنا بعض الدراسات السابقة التي تصب في الموضوع، وبعد هذا حددنا المقاربة النظرية التي سنعتمد عليها في تحليل الإشكال، كما استعرضنا المناهج والتقنيات المستخدمة في الدراسة بالإضافة إلى تحديد مجالات العينة وطريقة استخراجها من المجتمع التمثيلي للفئة المدروسة، وأخيرا الصعوبات التي اعترضت سبيل الدراسة.

أما الفصل الثاني فيهتم بالتغير الاجتماعي، والذي استعرضنا فيه أهم عوامل التغير الاجتماعي، ولأن التغير يكون له عدة اتجاهات تعرضنا إلى اتجاهاته وأنواعه، كما تطرقنا أيضا إلى أهم النظريات التي تناولت التغير الاجتماعي.

ونجد في الفصل الثالث والذي يتناول أهم التحولات الاجتماعية، في إطار الحراك الاجتماعي الذي خضع له المجتمع الجزائري منذ الاستقلال، فنجد أولا أهم المواثيق الرسمية والقوانين، إضافة إلى السياسات التخطيطية التي تناولت التنمية ومشاريعها في الجزائر، تليها التغيرات الحاصلة على مستوى القطاع الزراعي، إلى جانب التغيرات الحاصلة في القطاع الصناعي، إضافة إلى ذلك التحولات الديمغرافية منذ سنة 1954 حتى سنة 1998، وأهم التغيرات الحاصلة في المجال الثقافي، حتى بروز الأزمة التي سادها المجتمع الجزائري من أكتوبر 1988، حتى يومنا هذا.

أما الفصل الخامس والذي تناول أهم التغيرات الداخلية التي مست الأسرة، والذي تم التعريج فيه على أهم التعريفات التي تناولت الأسرة والتطورات التي مست الأشكال الأسرية من حيث البناء والوظيفة والعلاقات بين أفرادها، واهم العوامل المؤدية إلى هذه التغيرات، وبعد هذا تم التطرق إلى الأسرة الجزائرية كمثال واهم التغيرات الحاصلة عليها، من عدة جوانب.

وأما في الفصل الخامس والذي اهتم بدراسة أهم النظريات التي تناولت السلطة وتطورها في الجماعات، إضافة إلى مفهومها عند المسلمين، بعد هذا العلاقات التي تميز صاحب السلطة أو القرار مع أفراد الجماعة التي ينتمي إليها، وبعد هذا تم التطرق إلى أنواعها والأساليب المعتمد في تطبيقها داخل الجماعات.

ونجد في الفصل السادس والذي يعتبر كمدخل للدراسة الميدانية، أهم جداول البيانات العامة، إضافة إلى تحليلها واستخلاص أهم النتائج والمواصفات التي تميز عينة البحث.

الفصل سابع ويهتم هذا الفصل بتحليل الفرضية الأولى والنتائج المتحصل عليها من خلال الجداول المدرجة في الفرضية والتحاليل السوسيولوجية.

الفصل الثامن ويهتم هذا الفصل بتحليل الفرضية الثانية والنتائج المتحصل عليها من خلال الجداول المدرجة في الفرضية والتحاليل السوسيولوجية.

الفصل التاسع ويهتم هذا الفصل بتحليل الفرضية الثالثة والنتائج المتحصل عليها من خلال الجداول المدرجة في الفرضية والتحاليل السوسيولوجية.

وأخيرا النتائج النهائية للدراسة المستخلصة من المجالين النظري والميداني متبوعة بخاتمة كملخص للبحث.

قائمة الجداول

الـرقم		الصـفحة
01.	نسبة الأفراد الغير متمدرسين من سن 10 فما فوق	73
02.	نسبة الأفراد المتمدرسين خلال الفترة 1966- 1998 بين سن 06 و14 سنة	73
03.	حصة الإعلام في المخططات التنموية من 1970 إلى 1989	74
04.	توزيع العينة حسب الجنس	118
05.	توزيع أفراد العينة حسب السن	119
06.	توزيع العينة حسب المستوى التعليمي للجنسين	120
07.	توزيع العينة حسب الوضعية المهنية للجنسين	121
08.	توزيع أفراد العينة حسب الأصل الجغرافي للجنسين	122
09.	توزيع أفراد العينة حسب نوع السكن لدى الجنسين	123
10.	توزيع أفراد العينة حسب عدد أفراد الأسرة	124
11.	الوضعية المهنية للأب وعلاقتها بالأسلوب المعتمد في اتخاذ القرارات الأسرية	125
12.	الوضعية المهنية للأم وعلاقتها بالأسلوب المعتمد في اتخاذ القرارات الأسرية	127
13.	الوضعية المهنية لدى الجنسين وعلاقتها بمدى المشاركة في القرارات الأسرية	128
14.	مصدر الدخل الأسري وعلاقته بالمسؤول عن اتخاذ القرارات الأسرية	130
15.	الدخل الأسري وعلاقته بنوع القرارات التي يناقشها المبحوث مع الأسرة	132
16.	العمل ونوعه عند الابن الأكبر وعلاقته بالمواقف تجاه القرارات الأسرية	133
17.	الاستقلال المادي لدى الجنسين وأثره على مكانة الفرد داخل الأسرة	135
18.	مدى تأثير المستوى المعيشي على نوعية السلطة عند الأم مقارنة معها عند الأب	136
19.	العمل عند الابن الأكبر وعلاقته بنوعية السلطة عند الأبناء مقارنة معها عند الوالدين	137
20.	أساس اختيار الناطق الرسمي بالقرارات الأسرية عند كلا الجنسين	138
21.	بعد عمل رب الأسرة عن المنزل وأثره على سلطة الأم مقارنة بسلطة الأب	139
22.	المستوى التعليمي للأب وعلاقته بالأسلوب المعتمد في اتخاذ القرارات الأسرية	140
23.	المستوى التعليمي للأم وعلاقته بالأسلوب المعتمد في اتخاذ القرارات الأسرية	142

24. المستوى التعليمي للأب وعلاقته بمدى المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية 143
25. نوعية الكتب المطالعة وأثرها على المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية 145
26. البرامج المشاهدة في القنوات الفضائية وعلاقتها بالمسؤولية عن اتخاذ القرارات الأسرية 146
27. البرامج المشاهدة في القنوات الفضائية وعلاقتها بالمسؤولية عن اتخاذ القرارات الأسرية 147
28. تأثير المستوى التعليمي على الأدوار داخل الأسرة 148
29. الأصل الجغرافي وأثره على سلطة الأم مقارنة مع سلطة الأب 149
30. مشاهدة الأقراص المضغوطة وعلاقتها بإبداء الرأي تجاه القرارات الأسرية المتخذة 150
31. استفادة الأسرة من المستوى التعليمي للأبناء وعلاقته بسلطة الأبناء مقارنة بسلطة الوالدين 151
32. طبيعة الجو العائلي وعلاقته بسلطة الأم مقارنة مع سلطة الأب 153
33. طبيعة الجو العائلي وعلاقته بسلطة الأبناء مقارنة بسلطة الوالدين 154
34. النزاعات الأسرية وعلاقة بأساس اختيار صاحب القرارات الأسرية 155
35. طبيعة الجو العائلي وعلاقته بمشاركة المبحوثين في القرارات الأسرية 158
36. نوع العلاقات الأسرية وعلاقته بالتغير في السلطة الأسرية 159
37. مدى تفكير الجنسين في الانفراد بمنزل مستقل وسبب الانفراد 160

جامعة سعد دحلب بالبليدة

كلية الآداب والعلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع والديمغرافيا

مذكرة ماجستير

التخصص: علم الاجتماع العائلة

واقع السلطة الأسرية في ظل التحولات الاجتماعية

من طرف

فؤاد زرف

أمام اللجنة المشكلة من

معتوق جمال	أستاذ محاضر، جامعة البليدة	رئيسا
بوزبرة خليفة	أستاذ تعليم عالي، جامعة الجزائر	مشرفا ومقررا
درواش رابح	أستاذ محاضر، جامعة البليدة	عضوا مناقشا
قاسيمي ناصر	أستاذ محاضر، جامعة البليدة	عضوا مناقشا

البليدة، ماي 2006

شكـر

بعد الحمد والشكر لله عز وجل الذي وفقني لإتمام هذه الدراسة، أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور خليفة بوزبرة على الإرشادات والتوجيهات التي قدمها لي في هذا المشوار العلمي منذ السنة التحضيرية حتى إتمام هذا البحث.

كما لا أنسى أن أتقدم بالشكر لأساتذة المعهد، وعلى رأسهم الدكتور معتوق جمال، والدكتور قاسيمي ناصر، وكل العاملين بمعهد العلوم الاجتماعية بالبليدة.

أحسن ما أقوله اليوم، شكرا على ما هو أغلى، العلـم.

ملخـــص

تعد السلطة الأسرية من بين أهم الأدوار التي تغيرت من جراء التغيرات الاجتماعية التي مست المجتمع الجزائري، وهذا ناتج عن التحولات السياسية التي أثرت على جميع المفاهيم التي كانت سائدة في هذا المجتمع العربي الإسلامي والذي تميزه مقومات مبنية على هذه ثقافة وتتخللها بعض المعطيات والتي نعتبرها ناتجة عن التثاقف الذي مس هذا المجتمع من جراء الاستعمار الفرنسي والسياسة الاجتماعية التي سادت بعد الاستقلال.

إن هذه التغيرات التي حدثت في هذا المجتمع، من ارتفاع في المستوى التعليمي لأفرادها وتغير المستوى المادي لهم من جراء الانتقال من التخصص المادي للأسرة إلى الاعتماد على الأفراد في الجانب المادي، كما انه نلاحظ، ارتفاع الجانب الإعلامي الذي ساهم في تغير المستوى الثقافي لأفراد هذه الأسر، هذه التغيرات مست الأسرة مباشرة في تقسيماتها الداخلية، والأدوار بين أفرادها.

وقد تغير توزيع السلطة بين الأفراد داخل الأسر حسب المستوى المادي لكل أسرة، وأيضا حسب المستوى المادي للأفراد، فنجدها أنها ترتفع بارتفاع المستوى المادي للفرد، وأنها تتغير حسب الوظيفة التي يشغلها الفرد داخل أسرته.

ثم يلي المستوى المادي المستوى التعليمي للفرد، أو الحصيلة الثقافية له، فنجد أن السر بعد أن كانت تأخذ السن والجنس كمؤشرين للسلطة الأسرية، أصبحت اليوم تعتمد على متغيرات أخرى تختلف من أسرة إلى أخرى ومن بين هذه المتغيرات الجانب المادي والجانب التعليمي للفرد، إلى ذلك السن والجنس.

ونجد أيضا أن طبيعة العلاقات الأسرية تأثر في توزيع السلطة داخل الأسر فنجدها تختلف باختلاف طبيعة الجو الأسري السائد داخلها، كما أن توزيع السلطة بين أفراد الأسرة نفسها، يغير في العلاقات السائدة بين أفرادها وطبيعة الجو الأسري لهذه الأسرة.

ونشير في الأخير إلى أن هذه التغيرات الناتجة عن التحولات الاجتماعية التي مست المجتمع الجزائري أثرت في جملة من الأدوار والوظائف لهاته الأسرة، وهذا ما لمسناه في هذه الدراسة.

الفـهرس

ملخـــــص

شكـــــــــر

الفـــــــهرس

قائمة الجداول

مـــــــقدمة 12

1. الجانب التمهيدي للدراسة 15

1.1. أسباب اختيار الموضوع 15

2.1. أهداف الدراسة 16

3.1. الإشكالية 17

4.1. الفرضيات 19

5.1. تحديد المفاهيم 20

6.1. الدراسات السابقة 27

7.1. المقاربة السوسيولوجية 31

8.1. مجالات دراسة العينة وطريقة سحبها 32

9.1. المناهج والتقنيات المستخدمة في الدراسة 34

10.1. صعوبات البحث 38

2. التغير الاجتماعي 39

تمهيد 39

1.2. عوامل التغير الاجتماعي 40

1.1.2. العوامل الفردية للتغير الاجتماعي 40

1.1.1.2. العامل الديمغرافي 40

2.1.1.2. العوامل البيولوجية 41

2.1.2. العوامل المادية للتغير الاجتماعي 42
1.2.1.2. العوامل الاقتصادية 42
2.2.1.2. العوامل الفيزيقية (الطبيعية) 42
3.1.2. العوامل الفكرية للتغير الاجتماعي 43
1.3.1.2. العوامل التكنولوجية 43
2.3.1.2. العوامل الثقافية 44
3.3.1.2. العوامل السياسية (الإيديولوجية) 45
2.2. أنواع التغير الاجتماعي 45
1.2.2. التغير المفاجئ بالثورة أو الطفرة 45
2.2.2. التغير التطوري التدريجي 46
3.2. نظريات التغير الاجتماعي 46
1.3.2. النظريات الخيالية 47
2.3.2. النظرات التطورية 47
3.3.2. النظريات الطبيعية 48
4.3.2. نظريات التقدم الاجتماعي 48
1.4.3.2. نظرية كارل ماركس (Karl Marx) 49
2.4.3.2. نظرية أوجبرن (Ogburn) 49
5.3.2. النظريات الدائرية 50
1.5.3.2. نظرية ابن خلدون 50
2.5.3.2. نظرية شبنجلر (Oswald Spengler) 50
3.5.3.2. نظرية توينبي (Arnold Toynbee) 51
4.5.3.2. نظرية سوروكين (Sorokin) 51
5.5.3.2. نظرية ماكس فيبر (Max Weber) 52
6.3.2. النظريات الوظيفية 53
1.6.3.2. نظرية فرانس بواس 53
2.6.3.2. نظرية هربرت سبنسر 53
3.6.3.2. نظرية تالكوت بارسونز 54
خلاصة 54

3. التحولات الاجتماعية في الجزائر 55
تمهيد 55
1.3. المشروع التنموي من خلال المواثيق الرسمية 55
1.1.3. السياسة التنموية من خلال وثيقة طرابلس 55
2.1.3. السياسة التنموية من خلال ميثاق الجزائر 57
3.1.3. السياسة التنموية بعد أحداث 19 جوان 1965 58
4.1.3. السياسة التنموية من خلال الميثاق الوطني 59
1.4.1.3. سياسة التخطيط 59
2.4.1.3. تأسيس القطاع العام 60
3.4.1.3. التكنولوجيا المتقدمة 60
2.3. التغيرات الحاصلة على مستوى القطاع الزراعي 61
1.2.3. الثورة الزراعية 62
2.2.3. إسناد القطاع الزراعي بهياكل متخصصة ولا مركزية 62
3.2.3. التقسيم الجديد للتعاونيات الفلاحية 64
3.3. التغيرات الحاصلة على مستوى القطاع الصناعي 64
1.3.3. الاستقلال الاقتصادي وتأميم المحروقات..... 65
2.3.3. الإصلاحات الاقتصادية من بداية الثمانينات 66
1.2.3.3. المخطط الخماسي الأول 1980 - 1984 66
2.2.3.3. المخطط الخماسي الثاني 1985 - 1989..... 67
3.2.3.3. صندوق النقد الدولي 68
4.2.3.3. إعادة الهيكلة..... 68
5.2.3.3. استقلالية المؤسسات 69
4.3. التحولات الديمغرافية للمجتمع الجزائري بعد الاستقلال 70
1.4.3. المرحلة الأولى (1954 - 1970) 71
2.4.3. المرحلة الثانية (1970 - 1985) 71
3.4.3. المرحلة الثالثة (1985 - 1989) 71
4.4.3. المرحلة الرابعة (1990 - 1998) 71
5.3. التغير الثقافي للمجتمع الجزائري بعد الاستقلال 72
1.5.3. التعليم..... 72

2.5.3. انتشار وسائل الإعلام بعد الاستقلال 74
1.2.5.3. الإعلام المكتوب في الجزائر 75
2.2.5.3. التلفزيون في الجزائر 75
6.3. واقع الأزمة وأبعادها في المجتمع الجزائري 76
خلاصة 78
4. الأسرة والتغيرات الداخلية 79
تمهيد 79
1.4. مفهوم الأسرة 79
2.4. أنواع الأسر 81
1.2.4. العائلة الممتدة 81
2.2.4. العائلة المركبة 81
3.2.4. العائلة النووية (الزواجية) 82
3.4. التطور التاريخي للأسرة 82
1.3.4. تطور نطاق الأسرة 83
2.3.4. تطور وظائف الأسرة 84
1.2.3.4. الوظيفة البيولوجية 84
2.2.3.4. الوظيفة النفسية 84
3.2.3.4. الوظيفة الاقتصادية 85
4.2.3.4. الوظيفة التربوية 85
5.2.3.4. الوظيفة الاجتماعية 85
3.3.4. التغير الوظيفي البنائي للأسرة 86
4.4. عوامل التغير الأسري 87
1.4.4. العامل المورفولوجي 88
2.4.4. العامل الجغرافي 88
3.4.4. العامل الديموغرافي 88
4.4.4. العامل الإيديولوجي 89
5.4.4. العامل الاقتصادي 89
6.4.4. العامل الثقافي والتكنولوجي 89
7.4.4. تطور آليات الحياة المنزلية 90

5.4. التطور التاريخي للأسرة الجزائرية 90
1.5.4. الأسرة الجزائرية قبل الاستعمار 90
2.5.4. الأسرة الجزائرية أثناء الاستعمار 91
3.5.4. الأسرة الجزائرية بعد الاستقلال 92
6.4. النزوح وأثره على بناء الأسرة الجزائرية 93
1.6.4. النزوح الريفي والنمو الحضري 93
2.6.4. الأسرة الريفية النازحة في الوسط الحضري 94
3.6.4. مشكلات الأسرة الريفية في الوسط الحضري 95
7.4. العادات والتقاليد في الأسرة الجزائرية بين الماضي والحاضر 96
خلاصة 97
5. التحليل الاجتماعي للسلطة 98
تمهيد 98
1.5. نظريات السلطة في الفلسفات القديمة 98
1.1.5. نظريات السلطة في العصور القديمة 99
1.1.1.5. المرحلة الأولى 99
2.1.1.5. المرحلة الثانية 99
2.1.5. نظرية السلة عند اليونان القدامى 100
1.2.1.5. نظرية السلطة عند أفلاطون 100
2.2.1.5. نظرية السلطة عند أرسطو 100
3.1.5. نظرية السلطة عند الرومان 101
4.1.5. نظرية السلطة في العصور الوسطى 101
1.4.1.5. عهد آباء الكنيسة 102
2.4.1.5. العهد المدرسي 102
5.1.5. نظريات السلطة في عصر النهضة 103
6.1.5. نظرية السلطة عند فلاسفة العقد الاجتماعي 103
1.6.1.5. توماس هوبز (Thomas Hobbes) 104
2.6.1.5. جون لوك (John Locke) 104
3.6.1.5. جان جاك روسو (Jean Jack Rousseau) 104
2.5. نظريات السلطة في المدارس الاجتماعية 105

1.2.5. المدرسة الاجتماعية الفرنسية 105
1.1.2.5. أوجست كونت (Auguste Comte) 105
2.1.2.5. إميل دور كايم (E. Durkheim) 105
2.2.5. المدرسة الاجتماعية الألمانية 106
1.2.2.5. نظرية كارل مانهايم (Karl Mannheim) 106
2.2.2.5. نظرية جورج زيمل (George Simmel) 106
3.2.5. المدرسة الاجتماعية الأمريكية 107
1.3.2.5. نظرية تالكوت بارسونز (T. Parsons) 107
2.3.2.5. نظرية روبيرت ماكيفر (R. Maciver) 108
3.5. أنواع السلطات 109
1.3.5. السلطة السياسية عند ماكس فيبر 109
1.1.3.5. السيطرة القانونية (السلطة العقلانية) 109
2.1.3.5. السيطرة التقليدية 109
3.1.3.5. المشروعية الشعبية (السلطة الكارزماتية) 109
2.3.5. السلطة الاقتصادية عند كارل ماركس 110
3.3.5. السلطة المهنية 110
4.5. مفهوم السلطة عند المسلمين 111
5.5. العلاقات الاجتماعية الأسرية 111
1.5.5. العلاقات الاجتماعية بين الزوج والزوجة 112
2.5.5. العلاقات بين الآباء والأبناء 112
3.5.5. العلاقات الاجتماعية بين الأبناء أنفسهم 112
6.5. أساليب اتخاذ القرار داخل الأسرة 113
1.6.5. الأسلوب التكافئي 113
2.6.5. الأسلوب التكاملي 113
3.6.5. الأسلوب الاحتكاري 113
4.6.5. الأسلوب التسامحي 114
5.6.5. الأسلوب الاستقلالي 114
7.5. توزيع السلطة داخل الأسرة الجزائرية 115
1.7.5. السلطة الاجتماعية (سلطة الضبط) 115

2.7.5. السلطة الاقتصادية 116
خلاصة 117
6. مدخل الدراسة الميدانية 118
1.6. الجداول الخاصة بالبيانات العامة 118
2.6. تحليل البيانات العامة 118
7. السلطة الأسرية وعلاقتها بالوضع المادي للفرد 125
1.7. جداول الفرضية الأولى 125
2.7. التحليل السوسيولوجي لأبعاد الجداول 125
8. السلطة الأسرية وعلاقتها بالثقافة المكتسبة 146
1.8. جداول الفرضية الثانية 146
2.8. التحليل السوسيولوجي لأبعاد الجداول 146
9. السلطة الأسرية وتأثرها بالعلاقات بين أفرادها 165
1.9. جداول الفرضية الثالثة 165
2.9. التحليل السوسيولوجي لأبعاد الجداول 165
الاستنتاجات العامة 176
خـــــــــــاتمـة 182
قـــــائمة المراجع 183
المـــــــــــلاحق